جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية
بالزقازيق

غاية الآمال في تصريف الأفعال

تأليف
الأستاذ الدكتور
جابر محمد محمود البراجه
أستاذ ورئيس قسم اللغويات
بالكلية

١٩٩٩

بسم الله الرحمن الرحيم

أحمدك اللّهم رَبّ العالمين وأصلّى وأسلّم على خير أنبيائك وصَفْوَة المرسلين سيّدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين .

وبَعْــــدُ :

فعلم التَّصْريف يحتل مكانة سامية بين علوم العربية وذلك لاحتياج جميع المشتغلين بهذه اللغة وعلومها إليه لأنه كما قيل ميزان العربية ؛ ولذا فقد حرصت على أن يكون لى شَرَفُ البحث فى قسم هام من أقسام هذا العلم وهو تصريف الأفعال .

وقد توخيت فيه خُطَى السابقين ... أمثال ابن الحاجب وابن عصفور وغيرهما ممن لديهم يَدٌ طولى فى هذا المجال العظيم .

ولإظهار المسائل التى تناولتها فى هذا الكتاب على أحسن صورة عَضَّدْتُهَا بأقوال هؤلاء العلماء وآرائهم فخرجت مُوَثَّقَةً مُيَسَّرة ، وكان المقصد من وراء ذلك هو إعفاء القارئ من مشقّة البحث وعناء التنقيب فى أمهات الكتب فوضعتُ يَدَهُ على معظم ما يتعلق بهذه المسائل التى بحثت فيها ، إنْ لمْ يكن على كل ما يتعلق بها .

وليس لى من وراء ذلك مأرب إلا ابتغاء رضاء الله سبحانه وتعالى وخدمة العلم والدين .

والله الموفق وهو الهادى إلى سواء السبيل .

الأستاذ الدكتور

جابر [illegible]

رئيس قسم اللغويات بالكلية

الصَّرْف والتَّصْرِيف

يختلف معنى الصّرف والتّصريف فى اللغة عنه فى الاصطلاح فالصرف فى اللغة هو : الدَّفْع والرّدّ .

أما فى اصطلاح علماء الصرف فهو : علم يعرف به أحوال الكلمة من حيث الإعلال[1] والتصريف مشتق من الصّرف لإفادة التكثير وله فى اللغة معان ، منها :-

التغيير والتحويل ومن ذلك قوله تعالى : (وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ)[2] فتصريف الرياح جعلها جنوبا وشمالا .

وقد جاء فى القاموس : أن التصريف فى الكلام هو : اشتقاق بعضه من بعض . أما فى الاصطلاح فهو : علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التى ليست بإعراب[3] . هذا تعريف ابن الحَاجِب .

---

(١) التعريفات للجرجانى ص ١١٦ ط/مصطفى البابى الحلبى .
(٢) من الآية/ ٦٤ من سورة البقرة .
(٣) شرح شافية ابن الحاجب للرضى ١/١ تحقيق الشيخ/ محمد محيى الدين وزملائه .

أما أبوحيان فقد عرفه بقوله: التصريف: معرفة ذوات الكلم في أنفسها من غير تركيب(١) .

ويقول الميداني في تعريفه : التصريف: تفعيل من الصرف وهو أن تُصَرِّفَ الكلمة الواحدة فتولّد منها ألفاظ مختلفة ومعان متفاوتة مثل أن تقول من الضَّرْب :ضَرَبَ يَضْرِبُ ،ومن العِلْم : عَلِمَ يَعْلَمُ(٢) ، ويقول العزى: التصريف في الصناعة تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لاتحصل إلا بها(٣) .

ونشير هنا إلى أن عبارة التَّصْرِيف من تسمية المتقدمين من عهد الخليل .

أما الصَّرْف فهو تعبير المتأخرين من عصر ابن مالك .

وقد كان التصريف عند المتقدمين جزءا من أجزاء النحو لا ينفصل عنه ، أما المتأخرون فقد جعلوه علما مستقلا بذاته مختصا بأبنية الكلمة وبما يكون لحروفها من أصالة وزيادة وغير ذلك ، وقد وضّح الرضى هذه المسألة فقال: اعلم أن التصريف جزء من أجزاء

---

(١) المبدع المخلص من الممتع لأبي حيان ص ٢ تحقيق دكتور/ مصطفى النحاس .

(٢) نزهة الطرف في علم الصرف للميداني ص ٤ منشورات دار الآفاق الجديدة .

(٣) التصريف العزى ص: ٢ .

النحو بلا خلاف من أهل الصناعة والتصريف — على ما حكى سيبويه عنهم — هو أن تبنى من الكلمة بناء لم تبنه العرب على وزن ما بنته ثم تعمل فى البناء الذى بنيته ما يقتضيه قياس كلامهم. كما يبين فى مسائل التمرين (١) .

والمتأخرون على أن التصريف: علم بأبنية الكلمة وبما يكون لحروفها من أصَالةٍ وزيادَةٍ وحذف وصحة وإعلال وإدغام وإمالة وبما يعرض لآخرها مما ليس باعراب ولا بناء من الوقف وغيرذلك (٢).

هَلْ يَخْتَصُّ التَّصْرِيفُ بِالْأَفْعَالِ دُونَ الْأَسْمَاءِ؟ : —

لَا يَخْتَصُّ التصريفُ بالأفعال دونَ الأسماء وإنما يدخل الأسماء والأفعال مَعًا ، فكما أن الفعلَ له ماضٍ ومستقبل وأمر ونهى وفاعل ومفعول ، فالاسم له واحد وجمع وتعريف وتنكير ونسبة وتصغير ويطلق عليه الصحة والاعتلال كما يطلق على الأفعال (٣) .

مَا لَا يَدْخُلُهُ التَّصْرِيفُ: —

نَصّ العلماء على أن التصريفَ لايدخلُ فى أربعة أشياء هى :

١ — الأسماء الأعجمية .   ٢ — الأصوات .

---

(١) ينظر: الكتاب ٤/ ٢٤٢ .

(٢) شرح شافية ابن الحاجب للرضى : ١/ ٦، ٧ .

(٣) [illegible] على الصرف ص [illegible] .

٣ ـ الحرف .

٤ ـ ما شُبّه بالحروف من الأسماء المتوغّلة في البناء .

وقد جمع ابن عصفور هذه الأشياء الأربعة في قوله :

" اعلم أن التصريفَ لا يدخلُ في أربعة أشياء وهي : الأسماء الأعجمية التي عجمتها شخصية كإسماعيل ونحوه لأنها نقلت من لُغَة قوم ليس حكمها كحكم هذه اللغات ، والأَصْوَات كـ" غاق" لأنها حكاية ما يصوت به وليس لها أصل معلوم ، والحُرُوفُ وما شُبّه بها من الأسماء المتوغلة في البناء نحو "مَنْ ، وَمَا " ؛ لأنها ـ لافتقارها ـ بمنزلة جزء من الكلمة التي تدخل عليها ، فكما أن جزء الكلمة الذي هو حرف الهجاء لا يدخله تصريف فكذلك ما هو بمنزلته " (١) .

مكانة علم التصريف بين علوم العربية :

لا شَكَّ أن علم التصريفِ من أشرف علوم العربية وأعظمها ، فهو يحتل مكانة سامية بين هذه العلوم ، ولم يأخذ هذه المنزلة إلا لأن المهتمين ببقية علوم العربية في حاجة إلى هذا العلم ، فإنه كما يقول عنه العلماء : " ميزان العربية " .

---

(١) الممتع لابن عصفور ١ / ٣٥ ، تحقيق د / فخرالدين قباوة ، منشورات دار الآفاق الجديدة .

ولبيان ذلك نذكر ما قاله ابنُ عُصْفُور فى مقدمة كتابه "الممتع"
حيث ذكر مزية علم التصريف فى علم العربية وشرف هذا العلـــم
فقال : " التصـــريف أشرف شطرى العربية وأغمضها : فالـــذى
يُبَيِّن شرفه احْتِياجُ جميع المشتغلين باللغة العربية من نحـــوى
ولغوى إليه أيما حاجة ؛ لأنه ميزان العربية ، ألا ترى أنه قد يؤخذ
جزء كبير من اللغة بالقياس ولا يوصل إلى ذلك الا من طريـــق
التصريف نحو قولهم : كلّ اسم فى أوله ميم زائدة مما يعمل به وينقل
فهو مكسور الأول نحو: مِطْرَقَة ، ومِرْوَحَة ، إلا ما استثنى من ذلــك
فهذا لا يعرفه إلا من يعلم أن الميم زائدة ولا يعلم ذلك إلا من
جهة التصريف — إلى أن قال : ومما يبين شرفه أيضا أنه لا يوصــل
إلى معرفة الاشتقاق إلاّ به ؛ ألا ترى أن جماعة من المتكلمـــين
امتنعوا من وصف الله سبحانه بـ " حَنّان " لأنه من الحَنِـــين ،
و " الحَنّة " (1) من صفات البشر الخاصة بهم تعالى الله عن ذلك ،
وكذلك امتنعوا أيضا من وصفه بـ " سَخِىّ " لأن أصله من الأرض
السَّخاوِيَّة ، وهى الرّخوة ، بل وصفوه بـ " جَوَاد " ؛ لأنه أوسع فــــى
معنى العطاء وأدخل فى صفة العلاء وامتنعوا أيضا من وصفــه
بـ " الدّارِى " وإن كان من العلم — لأن أصله من " الدّرِيّة " وهى

---

(1) الحنّة : رقة القلـــــب .

شئ يضعه الصائد لضرب من الحِيلَة والخَديعة ، فكأنّ ما يقدّمه الذى يريد أن يتوصل إلى علم شئ من الأمثلة بمنزلة الدَّريّة التى يتوصل بها إلى قتل الصيد وخَدْعه ، وَمَنْ لا بصَرَ لَهُ بالاشتقاق يُجَوّز استعمال هذه الصفات فى حق الله تعالى[1] .

ويبيّن ابن عصفور بعد ذلك، أن علم التصريف علم فيه غُمُوض ولذلك يحتاج من المشتغلين به إلى ذهن متوقّد وفكر ثاقب وبَصِيرَة نافِذَة ، ويستدل على ذلك بما وقع فيه عظماء العلماء من سقطات كأبى عُبَيْدَة وَثَعْلَب وغيرهما من رؤساء النحويين واللغويين .

يقول ابن عصفور : والذى يَدُلّ على غُمُوضِه كثرةُ ما يُوجَد من السَّقَطَات فيه لِجِلَّة العلماء ، ألا ترى ما يحكى عن أبى عبيدة من أنه قال : فى " مَنْدُوحَة " من قولك : " مَالِى عَنْهُ مَنْدُوحَة " أى : مُتَّسَع، إنها مشتقة من " انْدَاحَ " وذلك فاسد، لأن انْدَاح " انْفَعَلَ " ونونه زائدة و " مَنْدُوحَة " مَفْعُولَة، ونُونُه أصلية إذ لو كانت زائدة لكان " مَنْفَعْلَة " وهو بناء لَمْ يَثْبُت فى كلامهم ، فهو على هذا مشتق من " النَّدْح " وهو جانب الجبل وطرفه، وهو إلى السَّعة .
وَنَحْوُ من ذلك ما يُحْكَى عن أبى العبّاس ثعلب من أنه جعل

(١) الممتع لابن عصفور ١ / ٢٧ — ٢٩ .

" أُسْكُفَّة الباب "(١) من " اسْتَكَفَّ " أى اجتمع ، وذلك فاسد ، لأن " اسْتَكَفَّ " اسْتَفْعَلَ، وسينه زائدة و " أُسْكُفَّة " أُفْعُلَّة وسينه أصلية ، إذ لو كانت زائدة لكان وزنه " أُسْفُعْلَة " وذلك بناء غير موجود في أبنية كلامهم(٢) .

ولم يكن ابن عصفور وحده هو الذى بين مكانة هذا العلم وشرفه بل نجد السيوطى يشيد بهذا العلم أيا اشادة فيقول :

" وأما التصريف فإنَّ من فاته علمه فاته المُعْظَم لأنا نقول : " وَجَد " وهى كلمة مُبْهَمَة، فإذا صُرِّفت أَفْصَحَتْ فقلت فى المال : وُجْدًا ، وفى الضَّالَّة : وِجْدانًا ، وفى الغَضَب: مَوْجِدَة ، وفى الحُزْن : وَجْدًا ، ويقال : القَاسِط للجائر والمُقْسِط للعادل ، فتحوَّل المَعْنَى بالتَّصْريف من الجَوْر إلَى العَدْل(٣) . اهـ

واضع علم الصرف :

يذكر العلماء أن واضع علم الصرف هو مُعَاذ بن مُسْلِم الهَرَّاء المتوفى سنة ١٨٧هـ ، ويَعْتَمِدون فى ذلك على هذه القصة التى

---

(١) أسكفة الباب هى الخشبة التى يوطأ عليها أو هى العتبة العليا .
(٢) الممتع لابن عصفور ١ / ٢٩، ٣٠ وينظر : الخصائص لابن جنى ٣/ ٢٨٣، ٢٨٤ تحقيق /محمد على النجار .
(٣) المزهر للسيوطى : ١/ ٣٣٠ .

روى أن أبا مسلم الخراساني قد جلس إلى معاذ فسمعه يقول لرجل : كيف تقول من (تَؤُزُّهُمْ أَزًّا)[١] يافاعِلَ افْعَلْ وصلها بوسا فاعل افعل من (وَإِذَا الْمَوْؤُدَةُ سُئِلَت)[٢] ، وكان أبو مسلم قد نظر في النحو ، فلما أحدث الناس التصريف وسمع هذا الكلام أنكره ثم قال هذه الأبيات :-

قَدْ كَانَ أَخْذُهُم فِي النَّحْوِ يُعْجِبُنِي
حَتَّى تَعَاطَوْا كَلَامَ الزِّنْجِ وَالرُّومِ

لَمَّا سَمِعْتُ كَلَامًا لَسْتُ أَفْهَمُهُ
كَأَنَّهُ زَجَلُ الغِرْبَانِ وَالبُومِ

تَرَكْتُ نَحْوَهُمُ وَاللَّهُ يَعْصِمُنِي
مِنَ التَّقَحُّمِ فِي تِلْكَ الجَرَاثِيمِ

فأجابه معاذ بقوله :

عالجتها أمرد حتى إذا
شِبْتَ ولم تُحْسِن أبا جادها

سميت من يعرفها جاهلا
يصدرها من بعد إيرادها

---

(١) من الآية رقم / ٨٣ من سورة مريم .
(٢) الآية رقم / ٨ من سورة التكوير .

سَهـل منهـا كُلّ مُنْتَصَعَـب
طَوْد علاَ أقـرانَ أطْوادهـا

ومما يؤكد اعتمادهم على هذه القصة فى نسبة علم التصريف إلى معاذ بن مسلم قول السيوطى تعليقا على هذه القصة: "ومن هنا لمحت أن أول من وضع التصريف معاذ هذا، وقد وقع فى شرح القواعد لشيخنا الكافيجى أن أول من وضعه معاذ بن جبل وهو خطأ بلا شك وقد سألته عنه فلم يجبنى بشئ[1]. ا هـ

+++++++++

(١) بغية الوعاة ٢/٢٩١ .

جرت عادة النحويين على أن يذكروا التصغير والنسب قبل الدخول فى علم التصريف وهذا القسم وهو الزيادة ، يبنى عليه معرفة هذين البابين وغيرهما كالأسماء التى لا تنصرف .

ومن أجل هذا حرص بعض الصرفيين على أن يبدأ الكلام فى علم التصريف بباب الزيادة ونحن هنا نقتدى بهم نبتـــــدأ بهذا البـــاب :

مَعْنَى الزِّيَادَة :-

الزيادة فى اللغة هى النُّمُوّ ، وبابه بَاعَ[1] . وأما فى اصطلاح علماء التصريف فهى : إلحاق الكلمة من الحروف ما ليس منها[2] .

فَائِدَةُ الزِّيَادَةِ وَالْغَرَضُ مِنْهَا :-

لم تكن زيادةُ حرفٍ أو أكثرَ على أصولِ الكلمة ضَرْبًا من الْعَبَث ، وإنما هو نوع من التوسُّع فى اللّغة كما فى واو (عمرو) وياء (سعيد) أو أن الغرض من زيادة بعض الحروف هو إفادة معنى لم تكـــن

---

(١) مختار الصحاح (زيد) وتاج العروس (زيد) .
(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٤١ .

الكلمة تُفِيدُه قَبْلَ زيادة هذا الحرف، وذلك مثل زيادة الألف في "ضارب" والواو في "مضروب"(١).

حُرُوفُ الزِّيَادَة :-

حروف الزيادة عشرة هي : (الهمزة والتاء والسين واللام والميم والنون والهاء والواو والألف والياء) .

وقد دأب الصرفيون على أن يجمعوها في كلمة واحدة أو كلمتين تسهيلا لحفظها ، فقالوا : حروف الزيادة هي التي جمعت في قولهم : "اَلْيَوْمَ تَنْسَاهُ" أو "سَأَلْتُمُونِيهَا" أو "السَّمَان هَوِيتُ" .

ويذكرون في جمع هذه الحروف طرائف منها :

أن أبا العباس المبرد سأل أباعثمان المازني عن حروف الزيادة فأنشده :-

هويت السمان فشيبنني ∴ وقد كنت قدمًا هويت السّمانا

فقال له الجواب، فقال : قد أجبتك مرتين يعني "هويت السمان"(٢).

ومنها أيضا ما يحكى من أن تلميذًا سأل شيخه عن حروف الزيادة فقال له الشيخ : سألتمونيها ، فظن التلميذ أنه لم يجبه إحالة على ما أجابهم به قبل هذا فقال - أي التلميذ - ما سألتك

---

(١) ينظر : المرجع السابق .

(٢) السابق ، نفس الصفحة وشرح شافية ابن الحاجب للرضي : ٣٣١/٢ .

الا هذه الثَّوبَة ، فقال الشيخ : اليوم تَنْسَاهُ ، فقال : واللــه لا أنساه ، فقال : قد أجبتك يا أحمق مرتين .

وقيل إن ابن خروف جمع منها نيفا وعشرين تركيبـا محكيـا وغير محكى قال : وأحسنها لفظا ومعنى قوله :

سَأَلْتُ الْحُرُوفَ الزَّائِدَاتِ عَن اسْمِهَا
فَقَالَتْ وَلَمْ تَبْخَلْ : أَمَانٌ وَتَسْهِيــلُ

وقيل : " هُمْ يَتَسَاءَلُونَ " وما سَأَلْتُ يهون ، وَالْقَمَرُ هَــوَ اى وَسَأَلْتُمْ هَوَانِى وغير ذلك[1] .

هل تأتى هذه الحروف أصلية ؟ :

ليس معنى كون هذه الحروف حروف الزيادة أنها لا تأتى أصلية فى بعض المواطن فنحن إذا تفحصنا بعض الكلمات وجدنـا أنها تشتمل على أكثر من حرف من حروف الزيادة ومع ذلك كــل حروفها أصلية ، فمثلا كلمة " سأل " اشتملت على السين والهمـزة واللام – وهذه – الحروف من حروف الزيادة – ومع ذلك فالكلمـة ثلاثية مجردة ليس فيها حرف زائد لأنه لا يمكن الاستغنـــاء عن واحد منها ولا يسقط إلا لعلة صرفية إذن فمعنى أن هـــذه

(١) شرح الشافية للرضى ٢/٣٣١ .

الحروف حروف زيادة ، أى أنه إذا زيد حرف أو أكثر على الكلمة لايكون ذلك الحرف المزيد إلا من هذه الحروف ، اللهم إلا إذا كان المزيد ناشئا عن تضعيف حرف أصلى سواء كان التضعيف للإلحاق أو لغيره ، فمثال ما كان التضعيف فيه للإلحاق " قَرْدَد " (١) وما كان لغير الإلحاق " قَطَّعَ " .

تنبيه :

زيادة الحروف مما يشترك فيه الاسم والفعل ، وأما الحروف فلا يكون فيهما زيادة ، لأن الزيادة ضَرْبٌ من التصرّف ولا يكون ذلك فى الحروف(٢) .

أدلة الزيادة :

للحرف الزائد أدلة يُعْرَفُ بها وتميزه عن الحرف الأصلى وإليك هذه الأدلة :

١ ـ الاشتقاق وهو كون إحدى الكلمتين مأخوذة من الأخرى أو كونهما مأخوذتين من أصل واحد(٣) .

---

(١) قردد : اسم جبل أو هو ما ارتفع من الأرض ، ومن الظهر أعلاه ومن الشتاة شدته .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١٤١/٩ .

(٣) شرح شافية ابن الحاجب للرضى ٣٣٤/٢ .

والاشتقاق نوعان : أكبر وأصغر .

وقد ذكرهما أبوحيان فى كتابه المبدع فقال : الاشتقاق أكبر وهو عقد تقاليب الكلمة على معنى واحد ، وذهب إليه ابن جنى[١]

وأصغر وهو إنشاء فرع من أصل يدل عليه ويعرف الأصل من الفرع بشيئين : باعتبار دوره فى اللفظ والمعنى ، وبأنه ليس ثَمّ ما هو به أولى[٢] .

٢ - التصريف وقد عرفه أبوحيان فى كتابه "الارتشاف" بقوله : وهو تغيير صيغة إلى صيغة فيسقط من الفرع ويثبت فى الأصل[٣] .

ثم فرق أبوحيان بين الاشتقاق والتصريف من حيث إنهما من أدلة الزيادة فقال :

والفرق بينهما أنه فى الاشتقاق يستدل على الزيادة بسقوطه فى الأصل وثبوته فى الفرع والتصريف بعكسه نحو قذال وقذل وعجوز وعجز وكتاب وكتب[٤] .

---

(١) ينظر : الخصائص : ٢/١٣٤ .
(٢) المبدع الملخص من الممتع/٥٥ وانظر : الممتع : ١/٤٠ .
(٣) الارتشاف لأبى حيان ١/٩، تحقيق د/مصطفى أحمد النحاس .
(٤) المرجع السابق .

٣ ـ الكثرة وهو أن يكون الحرفُ في موضع ما قد كثر وجوده، زائدا فيما عرف له اشتقاق أو تصريف وقل وجوده أصليا فيه فينبغي أن يجعل زائدا فيما لا يعرف له اشتقاق ولا تصريف حملا على الأكثر، نحو الهمزة إذا وقعت أولا وبعدها ثلاثة أحرف فإنها زائدة فيما عرف اشتقاقه نحو "أَصْفَر وأَحْمَر" إلا ألفاظا يسيرة فإن الهمزة فيها أصلية وهي أَرْطَى[1] في لغة من يقول: أديم مأروط و "أَيْطَل"[2]، لأنهم يقولون في معناه: إِطِل، وأَيْصَر"[3]، و"أَوْلَق"[4] و"إِمَّعَة" فإذا جاءت الهمزة فيما لا اشتقاق له ولا تصريف نحو: "أَفْكَل"[5] وجب حملها على الزيادة[6].

٤ ـ اللُّزوم: وهو كون الحرف في موضع من المواضع قد لزم الزيادة في كل ما عرف له اشتقاق أو تصريف، فإذا ورد ذلك الحرف في هذا الموضع فيما لا يعرف له اشتقاق ولا تصريف، جعل زائدا حملا على ما ثَبَتَت زيادته بالتصريف أو الاشتقاق، وذلك نحو النُّون إذا وقعت ثالثة ساكنة وبعدها حرفان ولم تكن مُدْغَمَة فيما بعدها فإنها تكون أبدًا زائدة فيما عرف له اشتقاق أو تصريف نحو:

---

(١) الأرطى : نوع من الشجر يدبغ به.
(٢) الأيطل : الخاصرة. (٣) الأيصر : الحشيش.
(٤) أولق : اسم بمعنى الجنون (٥) الأفكل : الرعدة.
(٦) الممتع لابن عصفور ١/٢٥٥.

"جَحَنْفَل" [1] فإنه من الجَحْفَلة، فإذا جاءت هذه النون في كلمة لا يعرف لها اشتقاق أو تصريف حملت هذه الكلمة على ما عرف اشتقاقه أو تصريفه فتجعل النون فيها زائدة [2].

٥ ـ لزوم الزائد البناء : أي اختصاصه ببنية لا يقع موقع الحرف فيها إلا ما يصلح للزيادة مثل (حِنْطَأْو) [3] فالنون زائدة فيه، لأنه لا يُوجَد مثل هذا البناء [4].

٦ ـ أن يكون الحرف الزائد لمعنى كحروف المضارعة فالهمزة تدل على التكلم والياء للغائب وهكذا، وكياء التصغير أيضا، فالحرف إذن بمجرد وجوده يعطي معنى فإنه حينئذ ينبغي أن يُجْعَل زائداً؛ لأنَّ الحروف الأصلية لا تُعْطي معنى.

٧ ـ النظير : وهو أن يكون في اللفظ حرف لا يمكن حمله إلا على أنه زائد ثم يسمع في ذلك اللفظ لُغَةٌ أُخْرَى يحتمل أن يحمل ذلك الحرف فيها على الأَصَالة وعلى الزيادة وحينئذ تحكم عليه بالزيادة لأنه قد ثبتت زيادته في اللغة الأخرى المناظرة لهذه اللغة مثل كلمة "تَتْفُل" [5] فإن فيها لغتين هما : فتح التاء

---

(١) الجحنفل : الغليظ الشفة. (٢) ينظر : الممتع ١/٢٥٥، ٢٦٥.

(٣) هو العظيم البطن.

(٤) ينظر : حاشية المبدع ص ٤ هـ ٣ تحقيق د/ مصطفى النحاس.

(٥) هو ولد الثعلب.

الأولى ضم الفاء أو ضمهما معا، فعلى اللغة الأولى لا يمكن أن تكون التاء إلا زائدة ، إذ لو عددناها أصلية لأدى ذلك إلى وزن لم يرد في كلام العرب وهو: فَعْلُلا ، بضم اللام الأولى . وعلى اللغة الثانية يمكن أن تكون التاء أصلية؛ لأنه قد وجد في كلامهم مثل " فُعْلُل " بضم الفاء واللام معًا نحو " بُرْثُن " ولكن لا ينبغي أن يحكم عليها إلا بالزيادة لثبوت زيادتها في اللغة الأخرى، أي لغة فتح التاء .

٨ - الخروج عن النظير ، بمعنى أننا إذا قدرنا الحرف زائدا كان للكلمة التي فيها ذلك الحرف نظير، وإن قدرناه أصليا لم يكن لها نظير ، وفي هذه الحالة يجب أن يحمل الحرف على ما لا يؤدي إلى خروج الكلمة عن النظير ، ومثال ذلك كلمة " عِزْوِيت "(١) بكسر العين فإنا إذا جعلنا التاء أصلية كان وزن الكلمة على " فِعْوِيلا " وليس هذا في كلام العرب أي وزن " فِعْوِيل " و وإذا جعلنا التاء زائدة كانت الكلمة على وزن (فِعْلِيت) وهو وزن موجود في كلام العرب فقد ورد منه " عِفْرِيت " ومن أجل ذلك يجب أن يحكم على التاء في الحالة بالزيادة .(٢)

---

(١) الغزويت : هو القصير ، والداهية .

(٢) انظر الممتع ١/ ٥٨

٩ ـ الدخول في أَوْسَع البَابَيْن : وهو حمل اللفظ على الباب الأوسع ،وتوضيح ذلك أن يكون في اللفظ حرف واحد فقط من حروف الزيادة فإذا جعلناه أصليا أو زائدا خرج اللفظ إلى بناء غير موجود ولم يثبت في كلام العرب ، وحينئذ يكون حمله على الزيادة أَوْلَى من حمله على الأَصَالَة ، نظرا لأن أبنية الأصول قليلة وأبنية المزيد كثيرة ، والحمل على الباب الأَوْسَع أفْضَل من الحمل على غيره؛ لأنه في كلتا الحالتين يؤدى إلى الخروج عن النظير ومثال ذلك " كَنَهْبُل " (١) فلو جعلت النون أصلية كان وزنه " فَعَلُّلا " وهذا بناء غير موجود ولو جعلت زائدة كان وزنه " فَنَعْلُلا " وهو بناء غير موجود أيضا .(٢)

هذه هي الأدلة التي نستطيع أن نتوصل من خلالها إلى معرفة الأصلي من الزائد وهي كما رأيت تسعة نجملها في نهاية هذا المبحث : الاشتقاق والتصريف والكثرة واللزوم ولزوم الزائد البناء وكون الحرف الزائد لمعنى والنظير والخروج عن النظير والدخول في أوسع البابين .

---

(١) الكنهبل : شجر عظام .
(٢) انظر الممتع ١ / ٥٨ ، ٥٩ .

أَصْلُ حُرُوفِ الزِّيَادَة :

فما أصل هذه الحروف ؟

عرفنا فيما سبق أنّ حروفَ الزيادة عَشَرَة ، للإجابة عن ذلك نقول : إن أصلَ هذه الحروف : حروفُ المدّ واللّين ، أى : الواو والياء ، والألف ، والسبب فى ذلك أنها أخَفّ الحروف حيث إنها أوسعُها مخرجا وأقلُّها كلفة كما يقول العلماء .

ولكن أفلا يتعارض ذلك مع قول النحويين إن الواو والياء ثقيلتان ؟

ونجيب عن ذلك فنقول : إن المقصود بقولهم إنهما ثقيلتان إنما هو بالنسبة إلى الألف ، أما بالنسبة إلى غيرهما من الحروف فهما خفيفتان وفوق ذلك فإن هذه الحروف — حروف المد واللين — مأنوس بزيادتها ، فلا تخلو كلمة منها أو من بعضها فالكلمة ان خلت من أحد هذه الحروف فلا تخلو من بعضها ونعنى بذلك الحركات ، فالفتحة بعض الألف والضمة بعض الواو والكسرة بعض الياء . وهذه الحركات زوائد لا خلاف فى ذلك فلما احتيج إلى حروف يزيد ونها فى الكلام لأغراض كانت هذه الحروف أولى من غيرها ، ثم إن حروف الزّيادة من غير هذه الحروف مشبه بها ومحمول عليها فالهمزة مثلا تشبه حروف المدّ واللّين لأنها بصورتها ، ويدخلها التغيير بالبدل والحذف وهى مجاورة للألف فى المخرج ، وهكذا بقية الحروف[1]

[1] ...١٦١/١...

وبعد هذا الحديث عن الزيادة وأدلتها وحروفها يجدر بنا أن نتكلم بالتفصيل عن مواضع زيادة كل حرف من حروفها •

زيادة الهمـــــزة

إذا وقعت الهمزة فى كلمة فلا تخلو من أن تكون قد وقعت فى أولها أو فى وسطها أو فى الطَّرَف •

فإن وقعت فى الوسط أو الطّرف حُكم عليها بالأَصالة ، ولايمكن الحكم عليها بالزيادة إلاّ إذا قام على ذلك دليل ، والسبب فى ذلك : هو أن الهمزة إذا وقعت فى الوسط أو الطرف فيما عرف اشتقاقه أو تصريفه لم توجد إلاّ أصلية ولم تأت زائدة إلا فى ألفاظ محدودة ومعروفة مثل : (شَمْأَل وَشَأْمَل)[1] والذى دعا إلى الحكم بزيادتها هنا هو أنهم قالوا : شَمَلَت الرّيحُ ، ولم يقولوا : شَأْمَلَت ولا شَمْأَلَت ، ولو كانت أصلية لقالوا ذلك •

ومثل : (النِّئْدُلان)[2] لقولهم فيه (النِّيْدُلان) بالياء فسقوط الهمزة دليل على زيادتها •

وكذلك (جُرَائِض) بالهمز[3] لقولهم فى معناه : جَمَل جِرْوَاض[4] بسقوط الهمزة و(ضَهْيَأ) لقولهم فى معناه (ضَهْيَاء)

---

(١) هما : ريح الشمال • (٢) النئدلان : هو الكابوس •
(٣) هو البعير الضخم • (٤) الجمل الجرواض هو الشديد

فالحروف الأصلية فى ضَهْيَاء هى الضاد والهاء والياء ، فكذلك كلمة (ضَهْيَأ) لأن الضَّهْيَاء أيضا المرأة التى لا تحيض أو التى لا ثَدْىَ لها ، فاللفظ مشتق من (ضَاهَيْتُ) أى شابهت ومنه على قراءة قراء الحجاز والعراق[1] (يُضَاهُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ) [2] .

ويروى الزجاج أن همزة (ضَهْيَأ) يجوز أن تكون أصلية وليست بزائدة يقول فى إعراب الآية السابقة :

" يضاهئون قول الذين كفروا من قبل) وقرئ (يضاهيون) وأصل المضاهاة فى اللغة المشابهة ، والأكثر ترك الهمزة واشتقاقه من قولهم : امرأة ضهياء ، وهى التى لا ينبت لها ثدى ، وقيل : هى التى لا تحيض وانما معناها أنها أشبهت الرجال فى أنها لا ثدى لها ، وكذلك اذا لم تحض ، و(ضَهْيَاء) : (فَعْلَاء) الهمزة زائدة كما زيدت فى شَمْأَل ، وَغِرْقِئ[3] البيضة ولا تعلم أنها زيدت غير أول إلا فى هذه الأشياء .

ويجوز أن تكون (فَعْيَل) وان كانت بنية ليس لها فى الكلام

---

(١) ينظر : الحجة فى القراءات السبع لابن خالويه / ١٧٤ ، وتفسير الطبرى ١٠ / ٧٠ وقراءة الهمز لغة ثقيف .
(٢) من الآية ٣٠ سورة التوبة ، والقراءة المشهورة : (يضاهون) .
(٣) هو الجلدة الرقيقة التى تحت القشرة فى البيض .

نظيره،فإنا نعرف كثيرا مما لانانى له . من ذلك قولهم: (كَنَهْبَل) وهو الشجر العظام تقديره (نَنْعَلُل) وكذلك (قَرَنْفُل) لانظير له وتقديره: فَعَنْلُل ، وقد قيل: (ابل) لانظير له وان كان قد جاء (إطِل) وهو الخصر ، وقالوا: (أَيْطَل) ثم حذفوا فقالوا (إطِل) فيجوز أن يكون (يُضَاهِئُونَ) من هذا بالهمز وتكون همزة (ضهياء) أصلا فى الهمز[1] . ا هـ

وتبين لك من هذا النص الذى أوردناه للزجاج أنه يجيز فى (ضهيأ) الوجهين أى أصالة الهمزة وزيادتها ، إلا أن الوجه الأقوى هو القول بزيادتها ، بدليل أنه قال: " والأكثر ترك الهمز" .

وقد علق ابن عصفور على رأى الزجاج السابق واستحسنه من طريق الاشتقاق غير أنه رده من جهة أخرى وهى أنه إذا جعلت الهمزة أصلية والياء زائدة أدى ذلك إلى إثبات بناء لم يستقر فى كلام العرب . يقول ابن عصفور: وهذا الذى ذهب إليه - أى الزجاج - حسن من طريق الاشتقاق ، إلا أنه يبقى فى ذلك إثبات بناء لم يستقر فى كلامهم ، وذلك أن الهمزة إذا جعلت

---

(١) معانى القرآن واعرابه للزجاج ٢/ ٤٩٠، ٤٩١ تحقيق دكتور/ عبد الجليل شلبى ، وينظر: الكشاف: ١/ ٣١٩ .

أصلية والياء زائدة كان وزن الكلمة " فَعْيَلا " وذلك بناء غير موجود في كلامهم إلا أن يكون مكسور الفاء نحو: " طِرْيَم "[1] و" حِذْيَم "[2].

فإن قلت: وكذلك أيضا جعل الهمزة زائدة يؤدي إلى بناء غير موجود ، وهو " فَعْلأ "[3] ألا ترى أنه لم يجئ منه الا " ضَهْيأ " المختلف فيه ، والمختلف فيه لا يجعل حُجّة ، فإذا كان جعلها زائدة أو أصلا يؤدي إلى بناء غير موجود ، فالأصالة أولى لأنها أكثر[4] فالجواب أن " فَعْلأ " و " فَعْيَلا " وإن كانا بنائين معدومين ينبغي أن يحمل منهما على " فَعْلأ " لأن " فَعْيَلا " يظهر منهم اجتنابه ، ألا ترى أنه إذا جاء في كلامهم كسروا أوّله نحو: " حِذْيَم " و" طِرْيَم " ولم يظهر منهم ذلك في « فَعْلأ » لأنهم لم يجتنبوا « فَعْلأ » كما فعلوا ذلك بـ " فَعْيَل " فثبت إذًا أن الذي ينبغي أن يدعى فيه أنه " فَعْلأ " ويكون من الأبنية التي جاءت في كلامهم مفردة لا ثاني لها .

---

(١) الطريم: الطويل . (٢) الحذيم: الحاذق .

(٣) كون الهمزة زائدة في " ضهياء " وجعلها على وزن " فعلا " مذهب سيبويه ، ينظر: شرح الشافية للرضي ٢/٣٣٨ .

(٤) يرى بعض الكوفيين والبغداديين أن " ضهيأ " على وزن " فعلل " فهي على رأيهم هذا رباعية مجردة وليس فيها زيادة .

وأيضا فإن الاستدلال على زيادة همزة " ضَهْيأ " بـ"ضهْيَاء" الممدودة أوطى في معناها أولى من الاستدلال بشىء آخرخلافهما وهو " شَـاهَاتٌ" ، فلهذا كان هذا المذهب باطلا [1] .

ونخرج من هذا كله بأن الهمزة الواقعة في وسط الكلمة أو في طرفها يجب أن يحكم عليها بالأَصَالة فيما لم يعرف أصله .

أمَّا إذا وَقَعَتْ الْهَمْزَةُ أَوَّلاً ، فإما أن يكون بعدها حرفان أو أكثر فإن كان بعدها حرفان نحو: " أَخَذَ ، وأَكَلَ" حكم عليها بالأصالة لأنه لابُدّ من فاء الكلمة وعينها ولامها .

وإن كان بعدها أكثر من حرفين ، فإذا كانوا ثلاثة كلها أصول حكم عليها بالزيادة

ويستوى في ذلك الأسماء والأفعال نحو أَحْمَر وأصْفَر وأفكل [2] وأَذْهَبَ وَأَجْلَسَ .

وإنما حكم على الهمزة بالزيادة هنا ، لأن كل ما عرف اشتقاقه من ذلك فالهمزة فيه زائدة فـ " أحمر" و" أصفر" مثلا مشتقان من الحمرة والصفرة ، وما جهل اشتقاقه مما وقعت فيه الهمزة أولا وبعدها ثلاثة أصول يُحْمَل على ماعرف اشتقاقه .

---

(١) الممتع في التصريف لابن عصفور ١ /٢٢٩، ٢٣٠ .
(٢) الأفكل : الرعـدة .

وإذا كانوا أربعة مقطوع بأصالتها فصاعدا كانت الهمزة أصلية مثل "إِصْطَبْل"، و"إِبْرَيْسَم"[١] وإسماعيل وإبراهيم.

وإنما حكم على الهمزة هنا بالأصالة؛ لأنه لم يثبت باشتقاق أو غيره زيادتها فيما كانت فيه الهمزة أولا وبعدها أربعة أحرف فمتى جُهِلَ أَمْرُهَا قُضِيَ عليها بالأصالة؛ إذ الأصل عدم الزيادة.

أما إذا كان بعد الهمزة حرفان مقطوع بأصالتهما وما عداهما مقطوع بزيادته حكم على الهمزة حينئذ بالأصالة نحو "أَخَذَ" و"أَمَرَ" لأنه لابد من الفاء والعين واللام كما بينا قبل ذلك.

فإن كان ما عدا الحرفين المقطوع بأصالتهما محتمل للأصالة والزيادة حكم على الهمزة بالزيادة نحو "أَيْبَن"[٢] و"أَفْعَى".

وإنما حكم عليها هنا بالزيادة؛ لأن كل ما ورد من ذلك مما له اشتقاق، فالهمزة فيه زائدة وما عداها أصل مثل: "أَغْوَى منه" و"أَضْوَأ منه"، و"أَيْدَع"[٣]؛ وذلك لأن أغوى من الغيّ، و"أضوأ" من الضوء ويقال: يَدَّعْتُهُ أي صنعته بالزعفران[٣].

فكل ما عرف له اشتقاق من هذا النوع الهمزة فيه زائدة وما عداها أصلي، وقد شذ من ذلك ألفاظ هي:

---

(١) هو الحرير.

(٢) اسم رجل من حمير.

(٣) هو صبغ أحمر وقيل: هو الزعفران.

(٤) الممتع: ١/٣٣٢، ٣٣٣، وينظر أيضا: المنصف لابن جني: ١/١٠٠.

" أَوْلَق " (١) ، و" إِمَّعَة " (٢) ، وَ" أَيْصَر " (٣) ، و" أَرْطَى " (٤) ،
و" أَيْطَل " .

+++++++++

---

(١) الأولق : الجنون ، ويرى الفارسى أن همزته يجوز أن تكون
زائدة . ينظر : المبدع ص : ٣٨ .
(٢) هو من لا رأى له العاجز ، ووزنها : فعلة .
(٣) الأيصر : الحشيش ويجمع على أياصر واصار أو هو الصداقة
والرحم أيضا . ويجمع على أياصر .
(٤) هو نبات يدبغ به ويروى أبو حيان أن همزته أصلية فى
لغة من يقول : ما ورط زائدة .

فى لغة من يقول : مرطى . انظر : المبدع : ٣٨ .
والممتع ١ / ٢٧٢

زيادة التـاء

تجيء التاء على قسمين :ـ

١-* قسم تكون فيه زائدة دائما ، ولا يحكم عليها بالأصالة .

٢-* وقسم تكون فيه أصلية ولا يجوز لنا أن نحكم عليها بالزيادة إلا بدليل .

فالقسم الأول الذى تكون فيه زائدة قياسا مما ينحصر في المواضع التالية :ـ

١ ـ أوائل أفعال المطاوعة ، وما تصرف منها نحو: كَسَّرْتُه فتَكَسَّرَ، ودَحْرَجْتُه فتَدَحْرَجَ .

٢ ـ فى أول صيغة (تفاعل) وما تصرف منها نحو: تَقَاتَل ، وتَشَارَكَ .

٣ ـ فى أول الفعل المضارع وهى التاء التى هى من حروف المضارعة نحو: تَضْرِبُ وتَعْلَمُ وتَسْمَعُ .

٤ ـ فى صيغتى افْتَعَلَ وَاسْتَفْعَلَ وما تصرف منها نحو: افْتَتَحَ واسْتَخْرَجَ .

٥ ـ تاء التأنيث سواء كانت فى فعل أو اسم أو حرف نحو: قَامَتْ وقَعَدَتْ وقَائِمَة وقَاعِدَة ، و" رُبَّتَ ، وثُمَّتَ ، ولَاتَ " .

ا - مع بعض الظروف مثل " الآنَ " ويستشهد بقول الشاعر :

نَوِّلِي قَبْلَ يَوْمِ نَأْيِي جُمَانَا

وَصِلِينَا كَمَا زَعَمْتِ تَلَانَا (١)

أراد (الآنَ) وقد حكى عن أبى زيد أنه سمع من يقول :

حَسْبُكَ تَلَانَ ، يريد : (حسبك الآن) .

ومع " الحين " فى أحد القولين نحو قول أبى وجزة السعدى :

الْعَاطِفُونَ تَحِينَ مَا مِنْ عَاطِفٍ

وَالْمُسْبِغُونَ يَدًا إِذَا مَا أَنْعَمُوا

---

(١) اختلف العلماء فى نسبة هذا البيت فمنهم من نسبه الى جميل ، ومنهم من نسبه الى عمرو بن أحمر ومنهم من لم يعزه لقائل معين ، كابن منظور فى " لسان العرب " والبيت فى ديوان جميل / ٢٢٩ ، وسر الصناعة لابن جنى ١ / ٨٥ ، والانصاف ١ / ١١٠ ، والخزانة ٢ / ١٤٩ ، والمزهر : ١ / ٢٣٧ ، واللسان (حين) وتاج العروس (تلن) .

اللغة : نَوِّلى : أعطى وامنحى ، وأراد هنا صلينى وكفى عن الهجر - والنأى : البعد والفراق ، و(جمانا) اسم امرأة .

والشاهد فى البيت قوله : " تلانا " حيث زاد على كلمة الآن ، تاء فى أولها ، ويروى البيت برواية أخرى فى شطره الأول وهى :
نولى قبل نأى دار جمانا .

فالتاء زائدة فى أول كلمة (حِين) فى البيت ، ويرى بعض العلماء أن هذه التاء زائدة فى قوله (العاطفون) وأصلها الوقف ، ثم أجرى الكلمة فى حال الوصل مجراها فى حال الوقف ثم قلبت الهاء تاء مبسوطة ، ذكر ذلك ابن سيدة [١] ، والأول رأى ابن الطراوة [٢] .

وقد رد هذا الرأى ناظر الجيش فقال :

" وأما قول ابن الطراوة : ان التاء ليست للتأنيث وانما هى زائدة على الحين بدليل قول القائل :

العاطفون تحين ما من عاطف ... البيت

فهو قول لا ينبغى التشاغل به [٣] .

فالتاء فى هذه المواضع السابقة التى أوردناها محكوم عليها بالزيادة ، ولا يحتاج فى اثبات زيادتها الى دليل يوضح كونها زائدة فيها .

---

(١) ينظر : الانصاف ١ / ١٠٨ ، وراجع البيت فى : سر الصناعة ١ / ١٨٠ ، والتذييل : ٢ / ٥٠١ ، ومجالس ثعلب ٢ / ٢٧٤ .
(٢) ينظر : تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد : ٢ / ٣٣ بتحقيقنا .
(٣) المرجع السابق .

وأما القسم الثاني وهو الذى تكون فيه أصلية ولا يحكم عليها بالزيادة إلا بدليل ، فما عدا ذلك ، وقد علل ابن عصفور لكونها أصلية فيما عدا هذه المواضع السابقة ، فقال :

وانما قضينا على التاء بالأصالة ، فيما عدا ذلك لكثرة تبيّن أصالة التاء فيما يعرف له اشتقاق أو تصريف نحو : (تَوْأَم) فإن تاءه أصلية ، لأنك تقول فى الجمع : (تُؤَام) و (تُؤَام) فُعَال فتاؤه أصل ، وأمثال ذلك، ويقلّ وجودها زائدة فيما عرف له اشتقاق أو تصريف ، فلما كان كذلك حمل ما جهل أصله على الكثير فقضى على تائه بالأصالة (١) .

وقد جاءت التاء زائدة سماعا فى كلمات وقعت فى بعضها فى صدر الكلمة وفى البعض الآخر فى طرفها ، ونوع ثالث وقعت فى صدرها وفى طرفها .

فمما جاءت فيه زائدة صدرا ، (تَأْلَب) (٢) ، و (تُدْرَأ) (٣) ، و (تُرْتَب) (٤) و (تَتْفُل) (٥) .

---

(١) الممتع : ١ / ٢٧٤ . (٢) اسم الحمار .

(٣) التدرأ : القوة .

(٤) الترتب : بضم التاء الأولى وجواز الضم والفتح فى الثانية هو الشيء الثابت .

(٥) هو : الثعلب وقيل لولده .

والدليل على زيادتها هنا هو سقوطها فى أصل هذه الكلمات ، و(تَأْلَب) مأخوذ من قولهم: أَلَبَ الحِمارُ أتُنَهُ يأْلِبُها ، إذا طردها ، و(تُرْتُب) تُفْعُل من الشئ الراتب ، أى الثابت ، و(تَدْرَأُ) من دَرَأْتُ (أى دفعت) ولا يمكن أن تكون التاء فى (تُرْتُب) و(تُدْرَأُ) أصلا ، لأنه يوجد فى كلامهم " فُعْلَل " .

وأيضا التاء فى (تَتْفُل) زائدة ، لأنها لو كانت أصلية لكان وزن الكلمة (فَعْلُلا) وهذا بناء غير موجود فى كلامهم ، وتُحمل لغة الضم فى (تُتْفُل) على الفتح فيجعل التاء فيه زائدة أيضا لثبوت زيادتها فى لغة فتح التاء .

ومما جاءت فيه (التاء) زائدة طرفا (مَلَكُوت) ورَحَمُوت ، وجَبَرُوت وعِفْرِيت وعَنْكَبُوت .

وقد حكى بزيادتها فى الكلمات الأربعة الأول لسقوطها فى التصاريف ، فهى من الملك والرحمة والجبرية والعفر .

وأما (عَنْكَبُوت) فقد استدل سيبويه على زيادة التاء فيها بقولهم فى جمعها (عَنَاكِب) فسقوط التاء فى الجمع دليل على زيادتها فى مفرده . يقول سيبويه وهو يتحدث عن زيادة التاء :—

"وَالعَنْكَبُوت وَالتَّخْرُبُوت"[1]؛ لأنهم قالوا "عَنَاكِب" وقالوا العنكباء، فاشتقوا منه ما ذهبت فيه التاء، ولو كانت التاء من نفس الحرف لم تحذف فيها في الجميع، كما لا يحذف نون طاء "عَضْرَفُوط"، وكذلك تاء "تَخْرُبُوت"، لأنهم قالوا: تَخَارِب[2].

وأما النوع الثالث وهو الذي زيدت فيه التاء صدرا وطرفا في كلمة واحدة، فنحو: (تَرْنَمُوت)[3] ووزنه (تَفْعَلُوت) لأنه من (التَرَنُّم)[4]. قال الراجز:

شِرْيَانَةٌ تُرْزِمُ من عُنْتُوتِهَا
تُجَاوِبُ القَوْسَ بِتَرْنَمُوتِهَا[5]

---

(١) التخربوت: الناقة الخيار الفارهة.
(٢) الكتاب: ٣١٦/٤.
(٣) الترنموت: هو صوت: ترنم القوس عند النزع.
(٤) ينظر: الكتاب: ٣١٧/٤، والممتع: ٢٦٨/١.
(٥) الرجز في سر صناعة الإعراب: ١٧٥/١، والمنصف: ١٢٩/١، والممتع: ٢٧٨/١، والصحاح، وتاج العروس، واللسان: مادة (رَنَمَ).

مما سبق يتبين لنا أن التاء لم تأت زائدة فى حشو الكلمة فلماذا ؟

وللإجابة عن ذلك نذكر ما علل به الصَّيْمَرِىُّ[1] لذلك:

يقول: ولا تُزَادُ - التاءُ - فى حشو الكلمة لأنها خلف من الواو فى المواضع الذى لا تصلح الواو فيه ، فزيدت التاء أَوَّلاً لأن الواو يقبح الصوت بها فى أول الكلمة ، وقد بَيَّنَّا فَسَادَ ذلك فى فصلِ الواو ، وزيدت التاء آخرا ، لأن الواو لا تصلح آخرا فى أكثر الكلام . أ هـ[2] .

---

(١) هو: أبو محمد عبد الله بن على بن اسحاق الصيمرى النحوى ولم يذكر المؤرخون تاريخ وفاته ، ويبدو - كما رجح بعض الباحثين - أنه من نحاة القرن الرابع أو الخامس الهجرى .

(٢) التبصرة : ٢/٧٩٨ .

زيادة الألف

المعروفُ أنَّ الألفَ لا تكون أصلًا إلا فيما لا يدخله التصريف نحو الحروف والأسماء المتوغلة[1] في البناء وقد حكم على الألف بأنها أصلية في هذين النوعين ، لأنه لا دليلَ على جعلها زائدة ، ولا يعلم لها أصل في الياء ولا في الواو ، فيحكم عليها بأنها منقلبة عن واحد منها ، وقد استدل على إثبات ذلك بـ(مَا) و(لاَ) وأمثالهما .

يقول الفارسي في حاشيته على التكملة : " قال أبو عثمان : والألفُ لاتكونُ أصلا أبدا إنما هي زائدة ، أو بدل مما هو من نفس الحرف ، ولا تكونُ أصْلاً البتّة في الأسماء ولا في الأفعال ، فأما في الحروف التي جاءت لمعنى فهي أصل فيهن[2] ، ويقول ابن عصفور مبينا أن الألف لاتكون في (مَا ولاَ) وأمثالهما منقلبة عن أصل وانما هي أصلية كما أوضحنا قبل ذلك :ـ

ومما يدلّ على أنَّ الحرفَ لايدخله تصريفٌ وُجُودُ " مَـا " و "لاَ " ونحوهما من الحروف ، ألا ترى أنّ الألفَ لا تكونُ فيهما

---

(١) ينظر: التبصرة والتذكرة للصيمري: ٢/ ٧٩٢ ، تحقيق/ فتحي علي الدين .

(٢) التكملة للفارسي ٢٣١ تحقيق/ [illegible] فرهود .

مُنْقَلِبَةٌ كالألف التى فى (عَصَا) و(رَحَى)؛ لأنها لو كان أصلها واوًا أو يَاءً لظهرتا لسكونهما كما ظَهَرَتَا فى نحو (كَيْ وَلَوْ) فلو كان أصلُ ألف (مَا) وَاوًا لقلت (مَوْ) كـ (لَوْ) ولو كان ياءً لقلت (مَيْ) كَـ (كَيْ)؛ لأن حرف العلة إنما كان يُقْلَبُ لَوْ كَانَ متحركا وقبله مفتوح [1] .

ثم تساءل ابن عصفور بعد ذلك مباشرة عن إمكان جعل الألف فى (مَا) وأشباهها منقلبة عن حرف علة متحرك أو جعلها - أى الألف فى مَا وأَشْبَاهِهَا - زائدة فقال مجيبا عن هذا التساؤل:

فإن قيل : فَهلّا قُدِّرَت الألف فى (مَا وأشباهها) منقلبة عن حرف علة متحرك ؟ فالجواب أن ذلك لا يمكن تقديره ، لأن (مَا) حرف مبنى والحروف لا تبنى إلا على السكون ، ولا يحرك آخرها إلا عند التقاء الساكنين نحو (ثُمَّ) أو إذا كان على حرف واحد نحو واو العطف وفائه وليس شئ من ذلك فى (مَا) ولا يمكن أن تكون الألف فى (مَا) وأمثالها زائدة ، لأنه إنما تعرف الزيادة من غيرها ، بالاشتقاق والتصريف وسائر الأدلة ولا يوجد شئ من ذلك فى الحرف [2] . أ هـ

---

(١) الممتع : ١/٦٣٦ .   (٢) السابق ونفس الصفحة .

ومجمل القول فيما سبق أن الألف تكون دائما زائدة أو منقلبة عن أصل إلا فى هذين النوعين اللذين ذكرناهما وهما الحروف والأسماء المتوغلة فى البناء . وقد بينا سبب ذلك .

وإذا كنا بصدد الكلام عن زيادة الألف ، فينبغى أن نبين أماكن زيادتها فى الكلمة .

هَلْ تُزَادُ الأَلِفُ أَمْ لا ؟

من الأمور البدهية أنَّ الألف لا تُزاد أوّلا ، لأنها ساكنة ولا يبتدأ بساكن[1] ، لكنها تزاد ثانيا وثالثا ورابعا وخامسا وسادسا .

زِيادَتُها فِى غَيْرِ الأَوَّل :-

قلنا إنَّ الألفَ تزاد فى غير الأول ، فمثال زيادتها ثانيا ضَارِب ، وحَامِل ، و ضَارَبَ وقَاتَلَ ، أى أنها تزاد فى صيغة فَاعِل أو فَاعَلَ ، ومثال زيادتها ثالثا : كِتَاب وغُرَاب و(تَقَاتَلَ) . ومثال زيادتها رابعا : مِفْتَاح وقِرْطَاس وسلقى[2] . ومثال

---

(١) ينظر : التبصرة والتذكرة للصيمرى ٢/ ٧٩١ تحقيق / فتحى على الدين .

(٢) سلقى : طعن .

زيادتها خامسا : حَبَنْطَى [1] و(ارعوى) [2] . ومثال زيادتها سادسا : اعرنجام وقبعثرى [3] ، واسرندى [4] وكمثرى .

وقد اشترط لزيادتها فى المواضع السابقة أن تصحب ثلاثة أصول فأكثر .

الغرض من زيادتها :-

عرفنا أنّ الألف تزاد وسطا أو طرفا ولا تزاد أولا وقد ذكر الصرفيون أغراضا لزيادتها فى كلتا الحالتين فقالوا : إن كانت حشوا - أى وسطا - فزيادتها إنما تكون لإطالة الكلمة وتكثير بنائها ولاتكون للإلحاق ، لأنّ حرف العلة إذا وقع حشوا وقبله حركة من جنسه نحو (واو) عمود ، و(ياء) سعيد ، جرى مجرى الحركة والمدة ولا يلحق بناء ببناء ، إنما الملحق ما لم يكن للمد [5] .

وإن كانت زائدة طرفا - أى فى آخر الكلمة - فهى إما للالحاق نحو : أرطى ومعزى الملحقان بجعفر ودرهم ، والدليل

---

(١) الحبنطى : العظيم البطن .
(٢) ارعوى : حسن رجوعه عن الجهل .
(٣) قبعثرى : العظيم الخلق .   (٤) اسرندى : اعتلى .
(٥) شرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ١٤٦ ، ١٤٧ .

على زيادتها فيهما قولهم : أَدِيم مَأرُوط وقولهم مَعز ومَعِـــيز ، فسقوط الألف دليل زيادتها .

وإما أن تكون زائدة للتأنيث نحو : حُبلَى وسَكرَى ، وجُمادَى والدليل على أن زيادتها هنا للتأنيث امتناعُ التَّنوين من الداخل عليها في حالة التنكير ولو كانت لغير التأنيث لكانت منصرفة .

وإمّا أنْ تَكُونَ زيادتُها لغير ذلك فتكون زيادتها طرفــا كزيادتها حشوا نحو : قَبَعْثَرَى وكُمَثْرَى وسُمَانَى[1] ، ويدلنا على أن زيادتها هنا ليست للتأنيث انصرافها ، وليست أيضا للالحـاق ، لأنه ليس في الأصول ما هو على هذه العـدة[2] ، والقِيَـــــة فيكون هذا ملحقا به وإذا لم تكن لهذا ولا لذاك كانت زائـدة لتكثير الكلمة وإتمام بنائها[3] .

---

(١) نوع من الطير .
(٢) لأن غاية ما يكون عليه الأسماء الأصول خمسة أحرف والألف في قبعثرى وكمثرى سادسة .
(٣) انظر المرجع السابق .

زيادة السين

تجئ زيادة السين على نوعين :-
مطردة ، وغير مطردة .

فالمطردة فى باب استفعل وما تصرّف منه أى فى المضارع واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر وأسماء الزمان والمكان نحو : استخرج يستخرج ، مُستخرِج ، مُستخرَج .

وغير المطّردة فى نحو : " أسطاع ، يسطيع " على رأى سيبويه ، حيث يرى أن أصلها أطاع يُطيع ، فالألف عنده مقلوبة من الواو فى (أطوَع) بعد نقل حركتها إلى ما قبلها والسين عوض من تحرك العين الذى فاته .

يقول سيبويه : وقولهم : أسطاع يُسطيع ، وإنما هى أطاع يُطيع ، زادوا السين عوضا من ذهاب حركة العين من أفعل[1] .

وقد ردّ المبرّد رأى سيبويه هنا محتجا بأن التعويض يكون من الشئ إذا فقد ، أما إذا كان موجودا فى اللفظ فلايجوز وذلك لأن حركة العين التى كانت فى الواو فى أطوع قبل قلب الواو ألفا موجودة فى الطاء .

(١) الكتاب ١/ ٢٥ تحقيق أ ٠/ عبد السلام هارون .

والعلماء يميلون فى هذه المسألة إلى رأى سيبويه ويُفَنِّدُون ما رَدَّ به المبرِّدُ رَأْىَ سيبويه .

يقول ابن يعيش فى رده على ما ذكره المبرد : " وهذا لايقدح فيما ذهب إليه سيبويه ، لأن التعويض انما وقع من ذهاب حركة عين الفعل من العين لا من ذهاب الحركة البتة ، وذلك أنهم لما نقلوا الحركة من العين إلى الفاء الساكنة وقلبوا العين ألفا لحق العين توهين وتغيير ، وصار معرضا للحذف إذا سكن ما بعده ، نحو : (أَطِعْ) فى الأمر ، فعوض السين من هذا القدر من التوهين ، وهذا تعويض جواز لا تعويض وجوب فلذلك لا يلزم التعويض فيما كان مثله نحو أقام وأباع ، ولو عوضوا لجاز[1] .

ويقول ابن عصفور : والذى ذهب إليه سيبويه صحيح ، وذلك أن العين لما سكنت توهنت لسكونها ، وتهيأت للحذف عند سكون اللام ، وذلك فى نحو : " لَمْ يُطِعْ " و " أَطِعْ " و " أَطَعْتُ " ففى هذا كله قد حذفت العين ، لالتقاء الساكنين ، ولو كانت العين متحركة لم تحذف ، بل كنت تقول : " لَمْ يُطْوِعْ " و " أَطْوِعْ "

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٠/٦ .

و (أَطْوَعْتُ) فَزِيدَت السّين لتكُونَ عوضا من العين متى حذفت ،
وأما قبل حذف العَيْن فليست بعوض ، بل هي زائدة .

فلذلك ينبغي أن يجعل " أَسْطَاع " من قبيل ما زيدت فيه
السين ، بالنظر إليه قبل الحذف ، ومن جعل " أَسْطَاع " من
قبيل ما السين فيه عوض ، فبالنظر إلى الحذف ، فإن قيل : فإن
سيبويه قد جعل السين عوضا من ذهاب حركة العين لا كما
ذهبت إليه من أنه عوض متى ذهبت العين ، فالجواب عن ذلك
شيئان :

أحدهما : أنه يمكن أن يكون أراد بقوله : " مِنْ ذَهَابِ حَرَكَة "
أى زادوا من أَجْلِ ذَهَابِ حركة الْعَيْن ، لأن زيادة السين
لتكون مُعَدّة للعِوَضِيّة ، إنما كَانَ من أجْل ذهاب حركة
العيْن ، لأن ذَهَاب حركة العَيْن هو الذي أوجب حذف العين عند سكون اللام .

والآخر : أن يكون جعل السّين عوضا من ذهاب حركة العين
وإن كانت انما هى عِوَضٌ من العين فى بعض المواضع ، لأن السبب
فى حذف العين إنما هو ذهاب الحركة ، فأقام السبب مقام
المسبّب ، وإقامة السبب مقام المسبب كثير جدا (١) .

(١) الممتع : ١/٢٢٤ ـ ٢٢٦ .

وقول الرضي: ورد ذلك المبرد ظنا منه أن سيبويه يقول:
السين عوض عن الحركة فقال: كيف يعوض من الشيء والمعوض منه
باق؟ يعني الفتحة المنقولة إلى الفاء .

وليس مراد سيبويه ما ظنه ، بل مراده أنه عوض من تحرك
العين ، ولا شك أن تحول العين فات بسبب تحرك الفاء بحركته(١)

هذا رأي سيبويه وتعقيب المبرد له في كلمة (أسطاع)
وتفنيد العلماء لما رد به المبرد على سيبويه .

وللفراء رأي آخر في (أسطاع) فأصلها عنده : (اسْتَطَاع)
بهمزة وصل مكسورة ، فهي من باب (اسْتَفْعَلَ) فحذفت التاء
ثم فتحت الهمزة وقطعت(٢) .

وقد رد ابن عصفور رأي الفراء فقال: وهذا الذي ذهب إليه
الفراء ـ غير مَرْضِيّ ، لأنه لو كان بقاؤه على وزن (أفعلت) بعد
حذف التاء يُوجب قطع همزته لما قالوا: (اِسْطَاع) بكسر الهمزة
وجعلها للوصل ، واطراد ذلك عندهم وكثرته يدل على فساد
مذهبه(٣) .

---

(١) شرح الشافية للرضي ٢/ ٣٨٠ .
(٢) ينظر: شرح المفصل ١٠/ ٦ والممتع ١/ ٢٢٦ وشرح الشافية:
٢/ ٣٨٠ ، والمبدع: ٣٦ . (٣) الممتع ١/ ٢٢٦ .

ونشير فى نهاية هذا البحث إلى أن الزمخشرى قد عـد سين الكسكسة ، وهى اللاحقة لكاف المؤنث فى الوقف نحو : بكس وعليكس من حروف الزيادة .

يقول : والسين اطردت زيادتها فى (استفعل) ومع كاف الضمير فيمن كسكس[1] .

وقد جعلَ ذلك ابنُ يعيش لغةً لبعض العرب فقال : وأما السين اللاحقة لكاف المؤنث فإنها لغة لبعض العرب[2] .

وغلط ابن الحاجب الزمخشرى فى رأيه فقال : وعد سين الكسكسة غلط ، لاستلزامه شين الكشكشة[3] .

+++++++++++

---

(١) المفصل للزمخشرى ص: ٣٦٠ .
(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١٠/٦ .
(٣) شرح الشافية : ٢/٣٨٠ .

اللام

تأتى اللام زائدة فى أسماء الإشارة وفى غيرها ، فزيادتها فى أسماء الاشارة نحو : (ذَلِكَ ، وتِلْكَ ، وأولا لك ، وهنالك) ، ويدل على زيادتها فى هذه الأسماء قولهم فى معناها (ذاكَ ، وتيك ، وأُولاكَ ، وهُناكَ) .

وأمّا زيادتها فى غير الأسماء الإشارة فنحو : (عَبْدَلٍ وزَيْدَلٍ وفَحْجَلٍ)[1] .

ويدل على زيادتها فى هذه الأسماء أيضا قولهم فيها : (زَيْد وعَبْد ، وأَفْحج) ويرى الأخفش الأوسط[2] أن اللام فى (عَبْدَل) يحتمل أن تكون زائدة ويحتمل أن تكون إحدى اللامين اللتين فى لفظ الجلالة (الله) .

وذلك لأن معنى (عبدل) عنده : عبد الله ، فيكون (عَبْدَل) على هذا اسما مركبا من (عبد ، والله) كما قالوا فى (عَبْد الدار) و (عبد قيس) : (عَبْدَرِيّ) و (عَبْقَسِيّ)[3] .

---

(١) الفحجل : هو الذى فى رجليه اعوجاج .

(٢) هو : أبو الحسن سعيد بن مسعدة أوسط الأخافشة الثلاثة المشهورين المتوفى ٢١١ هـ . ينظر : بغية الوعاة ١ / ٥٩٠ ، ونشأة النحو ٨٣ .

(٣) ينظر : الممتع : ١ / ٢١٣ .

ولكون اللام أبعد حروف الزيادة شبهاً بحروف المد واللين قَلَّت زيادتها حتى اسْتَبْعَدَ الْجَرْمِيّ (١) أن تكون من حروف الزيادة وقد ردّ عليه العلماء زعمه هذا .

يقول ابن يعيش: وقد استبعد الْجَرْمِيّ أن تكون من حروف الزيادة ، والصواب أنها من حروف الزيادة وهي تزاد في (ذلك) لقولهم في معناه (ذَا ، وذَاكَ) (٢) .

ويقول الرضي : اعلم أن الجرمي أنكر كون اللام من حروف الزيادة ولا يرد عليه لام البعد في نحو (ذَلِكَ ، وهُنَالِك) لكونه حرف معنى كالتنوين ، فذهب إلى أن (فَيْشَلَة (٣) ، وهَيْقَلا (٤) ، وطَيْسَلا (٥)) فَيْعَل - والظاهر زيادة اللام في جميع ذلك ، فإن زيادتها ثابتة مع قلتها كما في (زَيْدَل ، وعَبْدَل) بمعنى (زيد ، وعبد) (٦) .

---

(١) هو أبو عمر صالح بن اسحاق مولى بني جرم من قبائل اليمن نشأ بالبصرة فتعلم من شيوخها النحو واللغة وسمع من يونس والأخفش الأوسط ، من مصنفاته: الفرح ومختصر مشهور في النحو توفي سنة ٢٢٥هـ ، ينظر: البغية ٢/ ٩،٨ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش : ١٠/ ٦ .

(٣) هو رأس الذكر .

(٤) هو الظليم من النعام .

(٥) الطيطل: هو الكثير من كل شيء .

(٦) شرح الشافية للرضي ٢/ ٣٨١ .

وذكر ابن عصفور في الكلمات الثلاث الأخيرة (نَهْشَلة ، وهَبْقَل ، وطَيْسَل) رأيا يخالف ما ذهب إليه الجرمي ، وما يسراه الرضي ، حيث يرى أن هذه الكلمات يمكن أن تكون اللام فيهما زائدة ، ويمكن أن تكون فيها أصلية والفاء هي الحرف الزائد .

يقول : فأما (نَهْشَلة ، وهَبْقَل ، وطَيْسَل) فيمكن أن تجعل اللام فيها زائدة ، لأنه يقال : (نَهْشَة) في معنى (نَهْشَلَة) و(هَبْق) في معنى (هَبْقَل) و(طَيْس) في معنى (طَيْسَل) ويمكن أيضا أن تجعل اللام أصلية والياء زائدة ، لأن زيادة الياء أوسع من زيادة اللام ، فتكون هذه الألفاظ متقاربة وأصولهما مختلفة نحو : (ضَيَّاط)[1] و(ضَيْطار)[2] ، و(سَبِط ، وسِبَطْر) ألا ترى أن الراء لا تزاد وأن " ضَيَّاطًا ، وضَيْطارًا ، وسَبِطًا " و(سِبَطْرًا) متقاربة وأصولها مختلفة ؟[3] اهـ .

+++++++++

---

(١) الضياط : الرجل الغليظ وقيل : المتمايل في مشيته .
(٢) الضيطار : الرجل الغليظ الضخم اللئيم .
(٣) الممتع : ١/٢١٤ ، ٢١٥ .

الميم

لا تأتي الميم زائدة زيادة مطردة إلا اذا وقعت أوّلاً ، وبشرط أن يقع بعدها ثلاثة أصول نحو: مَقْتَل ، ومَضْرَب ، ومِفْتَاح .

وعلى ذلك فإن وقعت غير أوّل حكم عليها بالأصالة ، والسبب في ذلك أنها وجدت أصلية فيما عرف اشتقاقه نحو: (كَرِيم) لأنه من الكرم ، وشَأْمَل ، لأنهم يقولون: شَمَلت الرّيحُ ، ولم توجد زائدة إلا في أماكن محدودة تُحفظ ولا يقاس عليها نحو: (دُلَامِص و(دُمَالِص) بمعنى بَرّاق ، وقُمَارِص[1] ، و(سُتْهُم)[2] و(زُرْقُم)[3] و(فُسْحُم)[4] ، وغير ذلك .

والدليل على زيادتها في هذه الكلمات السابقة أنها مشتقّة من كلمات أخر سقطت الميم فيها ، فـ (دُلَامِص) و(دُمَالِص) : مشتقان من الدّلِيص ، وهو البريق كما يرى الخليل[5] ، ويزعم الأخفش وأبو عثمان المازني أن (دُلَامِصا) و(دُمَالِصا) فيـــ

---

(١) يقال: لبن قمارص بمعنى: قارص .
(٢) الستهم: العظيم الأست . (٣) الزرقم: الشديد الزرقة .
(٤) الفسحم: الواسع الصدر .
(٥) ينظر: الكتاب ٤/٣٢٥ ، والمنصف: ١/١٥٠ ، ١٥١ .

[illegible]

(سُتْهُم) و(زُرْقُم) و(فُسْحُم) مشتقات من الزُّرقة والاسْت والفُسْحة .

وإن وقعت أولا ولم يكن بعدها ثلاثة أصول . فإذا كان بعدها اثنان حكم عليها بالأصالة لأنها حينئذ تكميل لأقل أبنية الكلمة نحو (مَهْد) وإن كان بعدها أربعة أحرف مقطوعا بأصالتها حُكم على الميم بالأصالة إلا في الأفعال والأسماء المتحولة عليها[2] .

وقد علل ابن عُصْفُور ذلك فقال : وإنما كان الوجه ذلك؛لأن الزيادة لا تلحق بنات الأربعة من أولها إلا في النوعين المذكورين[3] .

++++++++++

(١) ينظر : الممتع : ١/ ٢٣٩، ٢٤٠، والتكملة للفارسي ٢٣٧ — ٢٣٨ والتبصرة ٢/ ٧٩٩ وشرح الشافية ٢/ ٣٧٣ والمبدع ص: ٣٨، ٣٩ .

(٢) ينظر : حاشية الصبان : ٤/ ٢٦٠ .

(٣) الممتع : ٢/ ٢٤٧ .

النُّـــــونُ

تجئ النون من حيث الزيادة على ضربين :

ضرب تكثر فيه زيادتها فلا يحكم عليها بالأصالة حينئـــذ إلا إذا قام على ذلك دليل وضرب تَقِلّ فيه زيادتها فلا يحكـــم عليها حينئذ بالزيادة أيضا إلا بدليل .

أما الضَّرْبُ الأَوّل فيكون في المواضع التالية :ـ

١ ـ النون التي هي حرف المضارعة وهي التي تقع فـــي أول الفعل المضارع نحو : نَضْرِبُ ونَسْمَعُ ونَخْرُجُ ، لأن ماضيهـــا ضَرَبَ ، وسَمِـعَ ، وخَرَجَ .

٢ ـ في صيغة (انْفَعَلَ) الدالة على المطاوعة ، وما تصـــرف منها نحو : انْكَسَرَ وانْطَلَقَ .

٣ ـ نُون التَّثْنِيَة ، وجمع المذكر السالم وهي التي تقع في آخـــر هذين النوعين من الأسماء نحو : المحمَدَيْنِ والمحمديــنَ والفرق بين النوعين كما هو معروف أن نون التثنية مفتـــوح ماقبلها أما نون جمـع المذكـر السالـم فمكسور ما قبلها .

٤ ـ النون التي هي علامة الرفع في الفعل المضارع المتصـــــل بآخره ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المؤنثة المخاطبــة

وهى الأفعال الخمسة نحو : أنتما تَلْعَبَانِ وأنتم تلعبُون وأنت تلعَبِين .

٥ - نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة نحو : هل تضربُنّ وهل تضرِبنّ .

٦ - نون الوقاية وهى التى تلحق الفعل المتصل بياء المتكلم نحو : ضَرَبَنى .

٧ - نون التنوين ، وهى اللاحقة للأسماء المتمكنة ، نحو : قَمَرٌ ورَجَلٌ .

٨ - النون اللاحقة آخر جمع التكسير فيما كان على وزن فُعْلاَن و " فِعْلاَن " نحو : " قُضْبَان وغِرْبَان " وقد حكم على النون بالزيادة هنا، لأنه ليس فى أبنية الجموع ما هو على وزن " فُعْلَال " ، أو " فِعْلَال " .

وما هو جدير بالذكر هنا أن زيادة النون فى هذه المواضع السابقة ليست فى حاجة إلى إقامة دليل عليها لوضوح ذلك .

٩ - النون التى تقع ثالثة ساكنة غير مدغمة فى مثلها ، نحو : عَبَنْقَس(١) ، وغَضَنْفَر .

---

(١) هو السيئ الخلق .

ونشير هنا إلى أنه ينبغى أن يحكم على النون فى هذا الموضع بالزيادة ، وان لم يعرف للكلمة اشتقاق أو تصريف ؛ لأن كل ما عرف له اشتقاق أو تصريف من نحو هذا وجدت النون فيه زائدة فيحمل مجهول الاشتقاق أو التصريف على ما عرف اشتقاقه أو تصريفه ، وذلك كما فى كلمة (عَبَنْقَس" السابقة حيث إنه لم يعرف لها اشتقاق أو تصريف .

وقد اعترض ابن عصفور على ما ذهب إليه ابن جنى من جعله النون فى نحو : (خَزَنْـزَن) أو (عَصَنْصَن) محتملة للأصالة أو الزيادة ولا يجوز الحكم عليها بشئ من ذلك إلا بدليل يقول ابن عصفور : " وزعم ابنُ جنى أنه ان جاء مثل : (خَزَنْـزَن) أو (عَصَنْصَن) فإنه تُجْعَل نونه محتملة ، فلا يُقْضَى عليها بالأصالة ولا باللزيادة إلاّ بدليل ، وإنما احتمل هذا النحو أن تكون النون فيه أصلية وزائدة ؛ لأنك إذا جعلت النون أصلية كان من باب (صَمَحْمَح)[1] ، و(دَمَكْمَك)[2] ، وإن كانت زائدة كان من باب (عَقَنْقَل)[3] وبابُ (صمحمح) أكثر وأوسع ، فإزاء كون النون ساكنةً ثالثةً كَوْنُ بابِ (صَمَحْمَح) أوسع من باب (عَقَنْقَل) .

---

(١) الصمحمح : هو الغليظ . (٢) الدمكمك : الشديد القوى
(٣) هو : الكثيب العظيم المتداخل الرمل .

وهذا الذي ذهب إليه عندي فاسد ، بل ينبغي أن يقضى عليها بالزيادة ، لأن زيادة النون ثالثة ساكنة لازمة ، فيما عرف له اشتقاق ، فلا ينبغي أن يجعل بإزائه كونُ باب (صَمَحْمَح) أوسعَ من باب (عَقَنْقَل) ، لأن دليل اللزوم أقوى من دليل الكثرة[1] . ا هـ

١٠ ـ الموضع الأخير من هذه المواضع وهو إذا وقعت آخرا وبعدها ألف زائدة بشرط أن يكون قبلها ـ أي الألف ـ أكثر من حرفيْن أصليّن ليسا بتضعيف نحو سَكْرَان وَنَدْمَان[2] .

وللسيرافي رأي في زيادة النون في هذا الموضع الأخير وهو :

إن كان جعلها أصلية يؤدي إلى بناء غير موجود حكم عليها بالزيادة نحو : (كَرَوَان) و(زَعْفَرَان) لأن وزنهما إذا رجعلت النون فيها أصلية (فَعَلَلا و فَعْلَلَلا) وهما بناءان غير موجودين .

---

(١) الممتع : ١/ ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، وينظر : المنصف لابن جني : ١/ ١٣٧ .

(٢) ينظر : شرح الشافية : ٢/ ٣٢٦ .

وإن كان جعلها أصلية يؤدي إلى بناء موجود حكم عليها بالأصالة نحو: (دِهْقان، وشَيْطان) لأن وزنهما حال جعل النون أصلية (فِعْلال وفَيْعال) وهما بناءان موجودان فقد جاء منهما (شِمْلال)[1] و (بَيْطار)[2]، هذه هي مواضع الضرب الأول، وهو الذي تكثر فيه زيادة النون.

وأما الضرب الثاني وهو الذي تقل فيه زيادتها ولا يحكم عليها فيه بالزيادة إلا بدليل، فهو أن تقع غير ثالثة سواء كانت ساكنة أو متحركة نحو: "حَنْبَتر" بمعنى القصير وجَنْعَدل فالنون في الاسم الأول أصل لأنها في مقابلة الأصول حيث إنها تقابل الراء في (قِرْطَعْب، وجِرْدَحل" وكذا النون في الاسم الثاني لأنها في مقابلة الفاء من (سَفَرْجَل) [3].

---

(١) الشملال : السريعة الخفيفة .

(٢) ينظر: المبدع ص : ٤٠ .

(٣) ينظر في شرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ١٥٥ .

الهاء

الهاء من حروف الزيادة كما يرى العلماء غير المبرد ، إلا أن زيادتها قليلة في غير الوقف ونظر وزيادتها في المواضع التالية :ـ

١ ـ في الوقف على (مَا) الاستفهامية مجرورة نحو : لِمَهْ ومجيء مَهْ .

٢ ـ الوقف على الفعل المحذوف اللام جزما ، وهو الفعل الباقي بعد الحذف على حرف نحو : عِهْ وقِهْ ، أو على حرفين أحدهما زائد نحو : لم يَعِهْ .

٣ ـ الوقف على الاسم المبني على حركة لازمة نحو حِسَابِيَهْ وكِتَابِيَهْ .

٤ ـ في آخر الاسم المندوب لبيان ألف الندبة نحو : " وَازَيْدَاهُ " وَاغُلامَاهُ ، حيث إن هذا ألف الندبة خَفِيَّة غير ظاهرة والوقف عليها يزيدها خفاء فبيّنوها بالهاء [1] .

تنبيه : اضطرب نقل العلماء عن المبرد في زيادة الهاء فأكثرهم يذكرون أنه ينكر زيادتها ولم يبينوا أن هذا الأنكار مطلقا أو مقيدا

---

(١) ينظر : شرح المفصل : ١٠ / ٢ ، والتبصرة : ٢ / ٨٠٠ .

بمواضع معينة، والحق أن ابن عصفور على خلاف مع ما ذكر هؤلاء الأكثرون وكان موافقا إلى حد ما فيما ذكروه لما جاء من كلام المبرد فى كتابه: المقتضب ، وهو يتحدث عن زيادة الهاء حيث عدّها من حروف الزيادة فقال: " والهاء تزاد لبيان الحركة ولخفاء الألف[1] .

وهذه العبارة من المبرد لا تنكر زيادة الهاء مطلقا وانما تبين أنها لا تزاد إلا فى هذين الموضعين ، وفرق كبير بين الإنكار المطلق وبين تقييد زيادة هذا الحرف بمواضع معينة.

ولبيان موقف النحاة من رأى المبرد فى زيادة الهاء نذكر بعضا من أقوالهم . يقول ابن الحاجب وهو يتحدث عن زيادة الهاء : " وأما الهاء فكان المبرد لا يعدها ولا يلزمه نحو: اخشه ، فإنها حرف معنى كالتنوين وباء الجر ولامه ، وانما يلزمه نحو: أمهات... الخ[2] .

ويقول المرادى: " أنكر المبرد زيادة الهاء ولم يعد هذا من حروف الزيادة ، وأورد عليه زيادتها فى الوقف ، وأجيب بأنها

---

(١) المقتضب : ١/١٩٨ .
(٢) شرح الشافية : ٢/٣٨٢ .

حرف معنى كالتنوين وياء الجر فلا وجه لعدها في حروف الزيادة لأنها إنما تلحق لبيان الحركة ، والصحيح أنها من حروف الزيادة وإن كانت زيادتها قليلة ، والدليل على ذلك قولهم : أمهات "[1].

ويقول الأشموني : وأنكر المبرد زيادتها ـ أي الهاء ـ وقال : إنها تلحق في الوقف بعد تمام الكلمة للبيان كما في نحو : " مَالِيَهْ " و " زَيْدَاه " وللإمكان كما في : " عِهْ " و " قِهْ " فهي كالتنوين وياء الجر ، والصحيح أنها من حروف الزيادة وان كانت زيادتها قليلة ، والدليل على ذلك قولهم في " أُمَّات " : أُمَّهَات ، ووزنه " فُعَّلَهَات " لأنه جمع " أم "[2].

وفي نهاية عرض هذه الأقوال نذكر قول ابن عصفور ، وقد آثرت أن أختتم به أقوال هؤلاء النحاة الذين ذكرتهم ، لأنه كان أكثرهم دقة في نقل رأي المبرد ، وإن كان يجاريهم في الحكم على المبرد بأنه لم يعد الهاء من الحروف الزوائد .

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ، بشرح ألفية ابن مالك للمرادي : ٥/ ٦١ ٢، تحقيق دكتور/ عبد الرحمن سليمان .

(٢) شرح الأشموني على الألفية بحاشية الصبان ٤/ ٢٦٩ وانظر أيضا : الهمع للسيوطي : ٢/ ٢١٥، حيث ذكر ذلك عن المبرد .

يقول ابن عصفور: " وأما الهاء فتزاد لبيان حركة في نحو: " قِهْ " و " ارْمِهْ " وزعم أبو العبّاس أنها تزاد في غير ذلك ولذلك لم يجعلها من الحروف الزوائد "(١) .

وبالرجوع إلى قول المبرد السابق عن الهاء وزيادتها وإلى ما ذكره في بداية باب الزيادة في كتابه: المقتضب ، حيث عَدَّ حروفَ الزيادة عَشَرَة ومنها الهاء ، فقال: " وهي عشرة حروف الألف ، والياء ، والواو ، والهمزة ، والتاء ، والنون ، والسين ، والهاء ، واللام ، والميم(٢) .

بالرجوع إلى ذلك نجد أن هؤلاء النحاة قد جانبهم الصواب حينما ذكروا ذلك عن المبرد .

ويؤيد ذلك ما ذكره فضيلة الأستاذ الدكتور / محمد عبد الخالق عضيمة في تعليقه على كلام المبرد السابق ، يقول: صرح المبرد بأن الهاء حرف من حروف الزيادة في هذا الباب وبيّن مواضع زيادتها ، ثم صرح مرة أخرى في باب حروف البدل ، بأن الهاء من حروف الزوائد ، وفي الجزء الثالث ص ١٥٠ من الأصل قال: فأما (أُمَّهَات) فالهاء زائدة لأنها من حروف

---

(١) الممتع لابن عصفور ١ / ٢١٧ .
(٢) المقتضب: ١ / ١٩٤ .

الزوائد ، هذا الكلام الصريح من المبرد يقابله إصرار من كثير من النحويين[1] على أن ينسبوا إلى المبرد القول بأنه أخرج الهاء من حروف الزيادة .

ثم ذكر سيادته النحاة الذين نسبوا إلى المبرد هذا الرأى وفند رأيهم .

وفى نهاية هذا المطاف تذكر المواضع التى تزاد فيها الهاء زيادة غير مطردة وهى فى نحو : (أمهات) لأنه جمع (أم) كما فى قولهم : أهرقت الماء فأنا أهريقه اهراقة ، والأصل أراق يريق إراقة ، فألف (أراق) منقلبة عن الياء وأصل (يريق) : يؤريق ثم أبدلوا من الهمزة (هاء) .

ويرى الخليلُ أنّ الهاء فى (هِرْكَوْلَة)[2] زائدة ، وأكثر النحاة على أصالتها[3] .

++++++++++++

---

(١) هامش المقتضب للشيخ / عضيمة ١ / ١٩٤ .
(٢) الهركولة : العظيمة الوركين .
(٣) ينظر : شرح الأشمونى بحاشية الصبان : ٤ / ٢٧٠ ، وشرح المفصل : ١٠ / ٥ .

[illegible]

لا تقع الواو زائدة فى صدر الكلمة ، وإنما تزاد فى وسطها أو طرفها ، والسبب فى ذلك أنها لو زيدت فى صدر الكلمة لاتخلو من أن تزاد ساكنة أو متحركة ، وإذا كانت ساكنة لا يجوز زيادتها ؛ لأنه لا يبتدأ بساكن ، ولو زيدت متحركة لاطّرد فيها الهمز أو تطرّق إليها على حد قولهم فى : " وُقِّتَتْ " : " أُقِّتَتْ " ، وفى : " وِسَادَة " : " إِسَادَة " ، و " وِشَاح " : " إِشَاح " ، وفى : " وَحَد " : " أَحَد " .

ولمّا كانت زيادتها متحركة تؤدى إلى قلبها همزة والقلب حينئذ يؤدى إلى وقوع اللّبس فى الهمزة هل هى أصل أو منقلبة ؟ لم يتحملوها فى صدر الكلمة متحركة إلاّ وهى أصل نحو : وَثَبَ ، وَقَعَ[1] ، وَرَنْتَل[2] ، ويشترط لزيادتها وسطا أو طرفًا شرطين :-

١ - أن تقع مع ثلاثة أصول فأكثر مقطوع بأصالتها .

٢ - أن لاتكون الكلمة التى هى فيها من الرباعى المضعف[3] .

---

(١) الورنتل : الشر والأمر العظيم .

(٢) ينظر شرح المفصل ٩/١٥٥ ، والمنصف ١/١١٢ والخصائص ١/١٢ ، ١١٣ والأشمونى ٤/٢٥٩ .

(٣) شرح التصريح على التوضيح ٢/٣٦٠ .

وحينما تزاد الواو فإنها قد تكون ثانية نحو: عَوْسَج[1] وجَوْهَر وحَوْقَل[2]، وقد تكون ثالثة نحو: جَدْوَل وقَسْوَر[3]، ورَهْوَك[4]، ورابعة نحو: "تَرْقُوَة" و"عُنْفُوَان" و"اخْرَوَّط"[5]، وخامسة نحو: "عَضْرَفُوط"[6] ومَنْجَنُون، و"قَلَنْسُوَة"، وسادسة نحو: "أَرْبَعَاوِى"[7].

تنبيه :-

ما عللت به قبل ذلك لعدم زيادة الواو فى صدر الكلمة هو مذهب الجمهور، وقد نصّ على ذلك الأشمونى فى أحد تنبيهاته، فارجع إليه ان شئت[8].

++++++++++

(١) العوسج : نوع من شجر الشوك .
(٢) حوقل : ضعف وأدبر .
(٣) القسور: العزيز القوى أو: الأسد .
(٤) رهوك الرجل: اذا تبختر فى مشيته.
(٥) اخروط : أى أسرع فى سيره .
(٦) العضرفوط : دويبة بيضاء .
(٧) هى قعدة المتربع .
(٨) شرح الأشمونى بحاشية الصبان : ٤/٢٥٩ .

اليـــاء

لا يحكم على الياء بالزيادة أو الأصالة إلاّ بعد معرفة الحروف التى صحبتها فى الكلمة التى وقعت فيها من حيث الأصالة والزيادة أيضا ومن حيث عدد هذه الحروف ، فإن صحبت الياء حرفين فقط كانت أصلا ، لأنّ أقلّ بناء للكلمة على ثلاثة أحرف أصول نحو : " ظَبْى ، ورَمْى " .

وإن صحبت ثلاثة أحرف فصاعدا ننظر ، فإن كان معها حرفان مقطوع بأصالتهما وما عداهما مقطوع بزيادته كانت الياء أصلاً على حسب ما قررنا فى الحالة الأولى وذلك مثل : يَاسِر ويَافِع .

وإن كان ما عدا هذين الحرفين محتملا للأصالة أو الزيادة ، وكان هذا الحرف الميم أو الهمزة وقد وقعتا فى صدر الكلمة نحو : أَيْدَع ومِيرَاث ومِزْوَد حكمنا بالأصالة إلى الميم أو الهمزة بالزيادة والسبب فى ذلك : أن كل ما عُرف له اشتقاق من ذلك وجدنا فيه الياء أصلية والميم والهمزة زائدتين ، ورأينا أن الميم والهمزة قد سبقتا إلى موضع الزيادة فحكم عليهما بالزيادة فلما كان الأمر هكذا حكم على الياء

بالأصالة(١) ، ولا يمكن لنا هنا أن نعكس الحكم فنجعل اليــاء زائدة والميم والهمزة أصليين ، إلّا إذا قام على ذلك دليـــل نحو(٢) : أَيْصَر(٣) .

أما إذا كان الحرفان المحتملان للأصالة أو الزيـــادة غير هذين الحرفين ـ أعنى الميم أو الهمزة ـ حكمنا على اليــاء بالزيادة وعلى ما عداها من هذه الحروف بالأَصالة نحــــو : (يَرْمَع)(٤) ، إلا إذا قام دليل على خلاف ذلك .

وإن كانت الأحرف الثلاثة فما فوقها مقطوع بأصالتها حكم على الياء حينئذ بالزيادة ، لأن الياء لا تكون أصلا فى الرباعـــس ولا فى الخماسى إلّا ما شَذَّ من ذلك فلا يقاس عليه أو ما كــان فى مضعف الرباعى نحو : " حَيْحَى "(٥) .

ونود أن نشير هنا إلى أن زيادة الياء غير مقيدة بكونهـــا صدرا أو وسطا أو طرفا وأنها تقع فى الأسماء والأفعال ، وقــد جمعها الأشمونى فى قوله :

---

(١) ينظر : الممتع : ١/٢٨١، ٢٨٦، ٢٨٧ .

(٢) الايصر : الحشيش . (٣) ينظر : الأشمونى : ٤/٢٥٨ .

(٤) اليرمع : حصى بيض تلمع .

(٥) يقال : حيحيت بالغنم أى صوّتّ ، وهو [illegible]

واعلم أن الياء تزاد في الاسم: أولى نحو: يَلْمَع[1] وثانية نحو: ضَيْغَم، وثالثة نحو: قَضِيب، ورابعة نحو: حِذْرِيَة[2]، وخامسة نحو: سُلَحْفِيَة[3]، قيل: وسادسة نحو: مَغْنَاطِيس، وسابعة نحو: خُنْزُوَانِيَة[4].

وتزاد في الفعل أولى نحو: يضرب، وثانية نحو: بَيْطَر، وثالثة عند من أثبت (فَعْيَل) في أبنية الأفعال نحو: "رَهْيَأ"[5] ورابعة نحو: "قَلْسَيْت"[6]، وخامسة نحو: "تَقَلْسَيْت" وسادسة نحو: اسْلَنْقَيْت"[7].

وبالحديث عن زيادة التاء يكون قد فرغنا من الكلام عن حروف الزيادة العشرة.

* * *

(١) هو: السراب.
(٢) الحذرية: الغليظة من الأرض أو الأكمة الغليظة.
(٣) هو حيوان معروف. (٤) هو: التكبر.
(٥) رهيأ: غلظ وقيل هو الضعف والتواني وفساد الرأي.
(٦) يقال: قلسيته: أي ألبسته القلنسوة.
(٧) اسلنقيت: نمت على ظهري.
(٨) شرح الأشموني بحاشية الصبان: ٤/٢٥٩.

الإلحـــــاقُ

الإلحاق نوع من أنواع الزيادة لأنه لا يتحقق إلاّ بزيادة حرف أو أكثر في الكلمة زيادة غير مطّردة ، لإفادة معنى لتماثل الكلمة أخرى في حركاتها وسكناتها المخصوصين ، فتعامل معاملتها في سائر التصاريف إن كانت فعلا وفي التصغير والتكسير إن كانت اسما فمن الأفعال الملحقة بغيرها (اقْعَنْسَسَ) الملحق بـ : (احْرَنْجَمَ) وقد ألحق به ليعامل معاملته كما قلنا في سائر التصاريف من الماضي والمضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول .

ومن الأسماء الملحقة بغيرها أيضا (كَوْثَر) الملحق بـ(جَعْفَر) و(أَلَنْدَد)[1] الملحق بـ (سَفَرْجَل) .

وقد ألحق الاسم بغيره هنا ليعامل معاملته في التصغير والتكسير فقط ، فـ(كَوْثَر) يجمع على (كَوَاثِر) ويصغر على (كُوَيْثِر) كما يجمع (جَعْفَر) على (جَعَافِر) ويصغر على : (جُعَيْفِر)[2] .

---

(١) الألندد : هو قوي الحجة .

(٢) ينظر شرح الشافية ١ / ٥٢ وتهذيب التوضيح ص ٢٠٦ .

الفائدة :-

ترجع فائدةُ الإلحاق إلى التوسع فى اللغة وذلك بإيجاد أبنية وتراكيب جديدة قَدْ يحتاج إليها الشاعر فى شِعْرِه أو الناثر فى سَجْعِه .

شُروط الزّيادة للإلْحَاق :-

لا تكون الزيادة للإلحاق فى الكلمات التى يُرادُ إلحاقها بغيرها إلّا إذا توفرت فيها الشروط التالية :-

١ ـ أن تكونَ هذه الزيادة غير مطردة فى إفادة معنى كما ذكرنا فى أول هذا البحث ، وعلى ذلك فالهمزة التى تزاد فى أول اسم التفضيل نحو : أَفْضَل وأَكْرَم فى قولنا : مُحَمَّدٌ أَكْرَمُ مِنْ عَلِىّ . وكذلك الميم التى تزاد فى أول اسمى الزمان والمكان نحو : مَوْعِد ومَطْلَع ، فى قولنا : الربيعُ مَوْعِد الامتحان ، والشرق مَطْلَع الشمس ، ليست هذه الهمزة ولا هذه الميم للإلحاق ؛ لأنهما زيدتا لإفادة معانٍ مخصوصة فليس لنا أن نحولهما على الغرض اللفظى وهو الإلحاق مع إمكان إفادتهما الغرض المعنوى .

[illegible]

وتصغيره إن كان اسما مع الملحق به ، وعلى ذلك فليست الزيادة فى نحو: " أكْرَم ، وقَاتَل " للإلحاق بـ " دَحْرَجَ " ؛ لأنه إن كان مصدرهما (إفْعَال) و(فِعَال) مساويين لمصدر (دَحْرَجَ) فى أحد تصاريفه وهو (فِعْلَال) إلا أنهما خالفاه فى مصدر آخر أشهر من المصدر الأول ، لأن (فَعْلَل) يأتى مصدره على (فِعْلَال) و(فَعْلَلَة) نحو: دَحْرَجَ : دِحْرَاجًا) و(دَحْرَجَة) والثانى هو الأشهر والأكثر استعمالا .

٢ - أن تكون الزيادة فى الملحق تقابل موضعها فى الملحق به إن كان من ذى الزيادة نحو: " احرنجم " ولذا فلا يقال إن (اعْشَوْشَبَ)[1] و(اجْلَوَّذَ)[2] ملحقان لأن الواو فيهما فى موضع نونه[3] .

تنبيهات :

١ - الإلحاق سماعى وليس قياسيا فلا يجوز لنا أن نقيس كلمة على أخرى وتلحقها بما ألحقت به .

---

(١) يقال: اعشوشبت الأرض أى كثر عشبها .
(٢) تأتى اجلوذ بمعنى ذهب وبمعنى دام ، يقال: اجلوذ الليل أى ذهب ، واجلوذ بهم السير دام مع السرعة .
(٣) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضى ١ / ٥٤ ، ٥٥ وتهذيب التوضيح ٢ / ٢٧ .

٢ ـ لا يَجُوز إدغام المثلين فى الملحق حفاظا على الوزن فلا يقال فى (جَلْبَبَ) الملحق بـ(دَحْرَج) "جَلَبّ" بالإدغام لأن الإدغام يُخرِجُه حينئذ من وزن (دَحْرَجَ) فيزول غرض الإلحاق وهو الاتّحادُ فى التّصَاريف.

٣ ـ لاتختص زيادة الإلحاق بحروف (سَأَلْتُمُونِيهَا) بل تكون بها وبغيرها نحو: حَوْقَل وبيطر وجلبب .

٤ ـ قيل إن زيادة الإلحاق لاتغيّر معنى الكلمة والأرجح أنها تغيره عن معناه الأول نحو: (كَوْثَر)؛ لأنه ليس بمعنى كثره و(حَوْقَل) لأنه ليس بمعنى (حَقَل)[1] لأن "الكَوْثَر" الكثير من كل شئ، وهو النهر أيضا وهو نهر فى الجنة و(حَوْقَل) بمعنى ضعف .

وقد يكونُ لأصل الملحق معنى فى كلامهم فى الكلمتين السابقتين وقد لا يكون نحو: "كَوْكَب" لأن تركيب "كَكَب" ليس له معنى[2] .

---

(١) حقلت الابل: أصيبت بالحقلة وهى من أمراض الابل .
(٢) ينظر: شرح الشافية: ١/٥٤ .

الميزان الصرفي

الميزان الصرفي هو: مقابلةُ حروفِ الكلمة الأصلية بحـــروف (فَعَلَ) محركة بحركات الموزون .

ويسميه علماء التصريف بالتَّمْثِيل، وذلك لمماثلة حـــروف الميزان لحروف الموزون في تِعْدَاد الحروف وهيأتها [1] .

وقد عَرَّفَ بعضُ المحدثين الميزان الصرفي فقال: " هـــو معيار اصطلح عليه الصرفيّون ليدُلّوا به على هيئة الكلمة من ناحية الضبط والأصالة والزيادة والحذف والإعْلاَل، والنقل والإدغـــام وغير ذلك مما يعرض للكلمة سوى الإعراب [2] .

فَائِدَتُـــه :

لم يكن اتفاق الصرفيين على هذا الميزان عبثا وإنما كـــان وراءه فائدة وهي: بيان أحوال أبنية الكَلِم من حيثُ الحركـــاتُ والسكناتُ والأصُولُ والزوائدُ والتقديمُ والتأخيرُ ، والحذفُ وعدمُه،

---

(١) شرح التصريح: ٢/٣٥٨ .

(٢) الرائد الحديث في تصريف أفعال ، تأليف: كامـــل السيد شاهين ص: ١١ .

وقد بيّن المرادي هذه الفائدة باختصار فقال : فائدة هـــذا الوزن التوصل إلى الإعلام بالأصلي والزائد باختصار[1] . أ هـ

لماذا اختار الصرفيون مادة (فَعَلَ) للميزان الصرفي ؟

اختار الصرفيون لفظ (فَعَلَ) دون غيره من الألفاظ ، لأن الهدف من وزن الكلمة معرفة ما فيها من أُصُولٍ وزوائد وما طرأ على حروفها من تغيير بالحركة والسكون ، وأكثر ما يكون ذلك فـــي الأفعال والأسماء المتصلة بها كاسْمِ الفاعِل واسم المفعُول والصّفـة المشبهة واسم الآلة واسم المكان .

والمعروفُ أن كلّ فعْل أو اسم متصل به هو في الأصل مصدر غير غالبا إما بالْحَرَكَات كعَلِمَ وعُلِمَ أو بالحروف كيَعْلَمَ وعَالِم ومَعْلُوم . بخلافِ الأسماء الصّريحة التي ليس لها اتصال بالأفعال فأغلبها خالٍ من هذا المعنى، ولا تغيير في شئ منها عن أصل ولما كـــان تركيبُ (فَعَلَ) مشتركًا في معناه بين الأفعال والأسماء المتصلـة بها ، جعلوا ما تشترك الأفعال والأسماء المتصلة بها في هيئتـــة

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي : ٥/٦٢٢ تحقيق دكتور/ عبد الرحمن علي سليمان .

[illegible] أيضا فى معناه[1].

وفوق هذا فإنهم قد أخذوا من كل مخرج من مخارج الحروف الثلاثة حرفا يمثله ، فالفاءُ من الشَّفَة والعيْنُ من الحَلْق . واللَّامُ من اللِّسَـــان .

وقد بيّن ابنُ عُصْفُور فائدة وزن الكلمة بمادة (فَعَلَ) وأثار حول ذلك تساؤلات متعدّدة وأجاب عنها بما يوضح المقصود ويوصل إلى المُرَاد .

يقول : " فإن قيل : وما الفائدة فى وزن الكلمة بالفعـــل ؟ فالجواب أن المراد بذلك الإعلام بمعرفة الزائد من الأصلى علـى طريق الاختصار ، ألا ترى أنك إذا وزنت (أَحْمَد) بـ (أَفْعَـــل) غنى ذلك عن قولك : الهمزة من أَحْمَد زائدة وسائر حروفــــه أصول ، وكانَ أخْصَرَ منه .

فإن قيل : فلم كَنَوْا من الأُصُول بالفاء والعين واللام ؟
فالجواب أن الذى حَمَلَهُمْ على ذلك أن حروف (فعل) أصول ، فجعلوها لذلك فى مقابلة الأصول .

---

(1) [illegible]

فإنْ قيل: فهلا كَنَوْا عن الأصول بغير ذلك من الألفاظ التي حروفها أصول، كـ(ضَرَبَ) مثلا، ألا ترى أن الضاد والراء والباء أصول؟

فالجواب أنهم لما أرادوا أنْ يَكْنُوا عن الأصول كَنَوْا بما من عادة العرب أن تكنى به، وهو (الفعل)، ألا ترى أن القائل يقول لك: هَلْ ضربتَ زَيْدًا؟ فتقول: فَعَلْتُ، وتكنى بقولك (فعلت) عن الضرب[1].

وكانت المادة التي اختارها الصرفيون للوزن ثلاثية، لأن أكْثَرَ الكلمات العربية ثلاثيّة، زِدْ على ذلك أنَّهُ لو كانت مادة الميزان رُباعيّة أو خُماسيّة ما استطعنا أنْ نَزِنَ الثلاثي إلا بحذف بعض حروف الميزان، والمعروف أن الزيادةَ أسْهلُ من الحَذْفِ بمعنى أنه عند وزن الكلمات الرباعية أو الخماسية يمكننا أن نزيدَ بسهولة حرفًا أو اثنين على حروف (فَعَلَ).

وإذا كان الأمر كذلك فعلينا أنْ نبيّنَ الطريقة الصّحيحة لوزن ما يُرادُ وَزْنُه من الكلمات وها هي ذي:

(١) الممتع ١/١٠٥، ١١٤، ٢ .

[illegible]

وتستطيع التعرف على الأصلى من الزائد بتتبّع تصاريف الكلمة المختلفة ، فالحروف التى تثبت فى كلّ تصاريف الكلمة ولا تسقط إلاّ لعلّة صرفية هى حروف أصليّة ، والكلمة التى تتألف من حروف كلها أصلية هى كلمة مجردة سواء أكانت فِعلاً أم اسْمًا ، فكلمة (شَرِبَ) مجرّدة لأن كلّ حروفها أصلية بحَيْثُ إنك تجدها ثابتة فى تصاريفها إذا قلت: يَشْرَبُ ـ اشْرَبْ ـ شُرْبٌ ـ شارِبٌ ـ مَشْرُوب

وكذلك كلمتا (وَقَى ، وَعَى) مُجَرَّدَتَان ، وإن تعرّضت لسقوط بعض حروفِها فى التصريف كسقوط الواو فى المضارع (يَقِى) ، (يَعِى) وسقوط الواو والألف فى الأمر (قِ) و(عِ) لأن هذه الحروف سقطت لعلّة صرفية وقد عرفنا قبل ذلك أن ما يَسْقُطُ لعلّة صرفية أصلى وليس بزائد ، لأن الزائد هو ما يسقط لغير علة صرفية وحتى لايفوتنا شئ فى هذه المسألة نبين المجرّد والمزيد وأقسام كل منهما بإيجاز:

أ ـ المجرّد هو كما قلنا : ما كانت كُلُّ حروفه أصليّة ، ولا تسقط إلا لعلة صرفية ، وهو فى الأفعال إما ثلاثى كـ (شَرِبَ) أو رباعى كـ (دَحْرَجَ) وفى الأسماء إما ثلاثى كـ (رَجُل) أو رباعى

الكسائى يرى أن الحروف الأخيرة بعد الثلاثة هى الزائــدة ،
فالراء من (جَعْفَر) والجيم واللام من (سَفَرْجَل) هما الزائدتان .

وأما الكسائى فيجعل الزائد من (جَعْفَر) وأمثاله ما قبـل
الآخر ، والعجيبُ أنَّهم عند وزن هذه الكلمات لا يعبّرون عن الزائد
بلفظه كما هى القاعدة العامة فى الميزان الصرفى، وإنما يزنـون
هذه الكلمات بما يزن به مَنْ يَعْتَبِر أنَّ نهاية الأصول فى الكلمـة
خَمْسَة لا ثلاثة كما يزعمون ، فوزن (جَعْفَر) و(سَفَرْجَل) عندهـم
هو : (فَعْلَلا) ، و(فَعَلَّلا) .

وفريق ثالث منهم يرى أن نهاية الأصول ثلاثة أيضا كما هـو
رأى السابقين ، إلا أنه معتدل فى رأيه بالنسبة للفريقين الآخرين
لأنه يعبر عن الزائد عن الثلاثة بلفظه ، فوزن (جَعْفَـر)
عنده (فَعْلَر) ووزن (سَفَرْجَل) : (فَعَلْجَل) .

والفريق الآخر من الكوفيين الذين يَزْعُمُون أن نهاية الأصـول
ثلاثة لاَ يَزِنُ الكلمات ، فإذا قيل له : ما وزن (جَعْفَر) و(سَفَرْجَل)
مثلا قال : لا أدرى .

وهذه الآراءُ الَّتِى ذكرناها كلُّهَا بَاطِلَة لأنهم يحكمون علـى

الحروف بالزيادة من غير دَليل ، والمُعْتَمَدُ في ذلك هُـــــوَ رَأْيُ البصريين[1].

ثانيا : يُقَابَلُ الحرفُ الأول من المجرد الثلاثى بالفاء ويسمى فاء الكلمة ، ويُقَابَل الحرفُ الثانى بالعين ويسمى عينها والثَّالِثُ باللام ويسمى لامها ، وتُضْبطُ حُرُوفُ الميزان بضَبْط حروف الموزون وإذا كان المجرد رُباعِيًّا زيدت لامٌ أخرى على حروف (فَعَل) مصورة بصورة الموزون أيضا مثل(زَلْزَلَ) فوزنها (فَعْلَلَ) .

أمَّا إذا كان المجرد خُماسِيًّا قُوبِلَت الحُرُوفُ الثلاثة الأولى بالفاء والعين واللام والحرفَان الأخيرَان بلامَيْن مصورة بصورة الموزون مثل (سَفَرْجَل) ووزنها (فَعَلَّل) وجَحْمَرِش[2] ووزنها : (فَعْلَلِل) وكان وزن الرباعي والخماسي بزيادة فى اللام ووزن غيرها مـــن حروف (فَعَل) لأنها طَرَف والزيادة تكون غالبا فى أَوَاخِر الكلمات ويُلَاحظ أن الخماسىّ المجرَّد خاصٌّ بالأسماء لأن الأفعـــال لم يجئ منها ما عِدَّتُه خمسة أحرف كلها أصول، فإذا وجدنا بعـد ذلك فى الكلمة حرفًا زائدًا عبَّرنا عنه بلفظه وفى مِثْلِ مَكانِه مِثْـل (انْدَفَعَ) وزنها (انْفَعَل) .



(١) ينظر: الممتع لابن عصفور: ١/١١٢، ٣٦٢ .
(٢) الجحمرش : هى المرأة العجوز أو الثقيلة .

الحروف بالزيادة من غير دليل ، والمُعْتَمَدُ فى ذلك هـو رأىُ البصريين (1) .

ثانيا : يُقَابَلُ الحرفُ الأول من المجرد الثلاثى بالفاء ويسمى فاء الكلمة ، ويُقَابَل الحرفُ الثانى بالعين ويسمى عينها والثَّالِثُ باللّام ويسمى لامها ، وتُضْبَطُ حُرُوف الميزان بضَبْط حروف الموزون وإذا كان المجرّد رُباعِيًّا زيدت لامٌ أخرى على حروف (فَعَل) بصورة الموزون أيضا مثل (زَلْزَل) فوزنها (فَعْلَل) .

أمَّا إذا كان المجرد خُماسِيًّا قُوبِلَت الحُرُوف الثلاثة الأولى بالفاء والعين واللام والحرفَان الأخِيرَان بلامَيْن مصورة بصورة الموزون مثل (سَفَرْجَل) ووزنها (فَعَلَّل) وجَحْمَرِش [2] ووزنها : (فَعْلَلِل) وكان وزن الرباعي والخماسي بزيادة فى اللام ووزن غيرها من حروف (فَعَل) لأنها طَرَف والزيادة تكون غالبا فى أواخِر الكلمات ويُلاحظ أن الخماسىّ المجرّد خاصٌّ بالأسماء لأن الأفعال لم يجئ منها ما عِدَّته خمسة أحرف كلها أصول ، فإذا وجدنا بعد ذلك فى الكلمة حرفًا زائدًا عبّرنا عنه بلفظه وفى مِثْلِ مَكانِه مِثْل (انْدَفَع) وزنها (انْفَعَل) .

---

(١)ينظر: الممتع لابن عصفور: ٣٦٢،٢١١/١ .

(٢)الجحمرش : هى المرأة العجوز أو الثقيلة .

[illegible]

١- المبدل من تاء الافتعال فإنه يُعَبَّر عن المبدل منه لا بالبدل، مثل اصْطَبَرَ واضْطَرَبَ وزنهما (افتعل) وليس (افطعل)، وذلك لأن أصل الكلمة الأولى (اصتبر) ثم أبدلت التاء طاء لأن الصاد من حروف الإطباق فجئ بحرف يناسبه وهو الطاء وكذلك كلمة: (اضْطَرَبَ) أصلها (اضتَرَبَ) أبدلت التاء طاء.

وقد بيّن ابنُ الحَاجِب السبب في أن المبدل من تاء الافتعال لم يوزن بلفظه كما هي القاعدة العامة في الميزان الصرفي فقال: "إنما لم يوزن المبدل من تاء الافتعال بلفظه، إمّا للاستثقال أو للتنبيه على الأصل"(1). أ هـ

ونشير هنا إلى أن عبد القاهر الْجُرْجَاني يجيز في المبدل من حرف أصلي أنْ يُعَبَّر عنه بالبدل لا بالمبدل منه، وعلى ذلك فوزن قَالَ، صَامَ، نَامَ، وما يماثلها هو (قَالَ) وليس (فَعَلَ)(2).

٢- المكرر سواء أكان للإلْحَاق نحو: "قَرْدَد" فوزنه (فَعْلَل) أو لغيره(3) نحو: (عَظَّمَ) ووزنه (فَعَّل) فلا يقال في وزن الأول:

---

(1) شرح شافية ابن الحاجب ١/١٨، ١٩.
(2) السابق ١/١٨ (3) أي المدغم في حرف أصلي.

(فَعْلَلَ) ولا فى وزن الثانى (فَعْطَلَ).

تَنْبِيه :-

يُعَبَّر من الحرف المكرر بما قبله حتى ولو كان هذا الحرف الذى كرر من حروف الزيادة المعروفة وهى المجموعة فى قولهم: (الْيَوْمَ تَنْسَاهُ) ولا يعبر عنه بلفظه إلا إذا كان هناك دليل على أن المراد من الإتيان به ليس تكريرا .

ثالثا : إذا دخل الكلمة تغيير بالحذف نحو: (بِعْ) ، أو بالقلب نحو: (أَيِس) و(نَاءَ) أو تغيير فى حركة نحو (مَزِيد) ، (فَهْم) أو تغيير بالإدغام فى زائد سواء أكان المدغم أصليا نحو: (احْمَرَّ) أم زائدا نحو: (مُخْرِجِىَّ) من قول الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ لورقة بن نوفل: " أَوَمُخْرِجِيَّ هُمْ "[1] .

نقول: إذا دخل الكلمة تغيير من هذه الأنواع السابقة رُوعِيَ ذلِكَ فى الميزان .

---

(١) أصله: (أَمُخْرِجُونَ هُمْ) اجتمعت واو ساكنة وياء فأبدلت الواو ياء ، وأدغمت فى الياء ، وأبدلت الضمة التى كانت قبل الواو كسرة لتصح الياء فصار على هذه الصورة . شواهد التوضيح ص: ١٢ لابن مالك .

ولتوضيح ذلك نفصّل ما يَجِبُ مُرَاعَاتُه فى المِيزَان وما لا يَجِبُ .

فما يجب مراعاته هو :

١ - التغيير بالحذف بمعنى أنه إذا حُذِفَ من الموزون حرف أو أكثر حُذِفَ ما يقابله فى الميزان ، ولا فرق فى ذلك بين أن يكونَ المحذوفُ حرفا أصليا أو زائدًا فمثال ما حذفت فاؤه : (يَصِلُ) مضارع وَصَلَ ووزنه (يَعِلُ) ، وما حذفت عينه (قُلْ) ووزنه (فُلْ) ؛ لأنه من (قَالَ يَقُولُ) ومثال ما حذفت لامه (اسْعَ) لأن ماضيه (سَعَى) ، وقد يحذف من الموزون أكثر من حرف كما مرّ فى الأمْر من (وَقَى) و(وَعَى) وهو (قِ) و(عِ) بحذف الفاء واللام ووزنه (عِ) .

هذه هى القاعدة فيما حدث فيه تغيير بالحذْف ولكننا قد نفاجأ بكلمات حدث فيها إعلال بالحذف بعد أن يكون قد حدث فيها إعلال بالنقل كما فى اسْم المَفْعُول من الأجوف الثُّلاثىّ الواوىّ أو اليائى نحو : (مَقُول ومَبِيع)

وكما فى مصدر ، نحو : أَقَامَ واسْتَقَامَ ، فكيف نزنُ هذه الكلمات ؟

نقول : هذا موطن خلاف بين الخليل وسيبويه وبين الأخفش ، فالخليل وسيبويه يريان أن المحذوف فى اسم المفعول من الأجوف

هو الحرف الثاني وعند الأخفش المحذوف هو الأول ، ويترتب على ذلك اختلاف في الوزن ؛ لأنه على رأي الخليل وسيبويه يكون المحذوف هو الحرف الزائد ، (واو اسم المفعول أو يائه) - وعلى رأي الأخفش يكون المحذوف عين الكلمة وهو حرف أصلي. وتوضيح ذلك أن (مَقُول) أصله (مَقْوُول) نقلت حركة العين إلى ما قبلها فاجتمع ساكنان فأصبحت صورة الكلمة (مَقُوْوْل) فلابدّ من حذف إحدى الواوين ، فالخليل وسيبويه يحذفان الثانية وهي الزائدة فيكون وزن الكلمة عندهما (مَفُعْل) والأخفش يحذف الأولى وهي أصلية فوزنها عنده (مَفُول) وما قيل في (مَقُول) يقال في (مَبِيع) لأن أصله (مَبْيُوع) نقلت حركة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها ، فالتقى ساكنان هما: عين الكلمة و(واو) اسم المفعول ، ثم حذفت (واو) مفعول عند الخليل وسيبويه وقلبت ضمة الياء كسرة فصارت الكلمة (مَبِيع) ووزنها (مَفِعْل) أما على رأي الأخفش فالمحذوف هو (عين الكلمة) وهي الياء بعد أن نقلت حركتها إلى الساكن الصحيح قبلها فصارت الكلمة (مَبُوع) ثم قلبت الضمة كسرة والواو ياء لمناسبتها فأصبحت (مَبِيع) ووزنها (مَفِيل) .

وقس على ذلك المصدر من اسْتَقَامَ، وهو : اسْتِقَامَة، فوزنه عند الخليل وسيبويه "اسْتِفْعَلَة" وعند الأخفش "اسْتِفَالَة"(١).

ولتوثيق ما قلناه نعرض نص سيبويه في الأجوف الواوي واليائي يقول: "ويعتل (مَفْعُول) منهما كما اعتل فُعِل، لأن الاسم على فُعِل مَفْعُول، كما أن الاسم على فَعَلَ فاعِل فتقول: مَزُورٌ وَمَصُوغٌ، وإنما كان الأصل: مَزْوُور، فأسكنوا الواو الأولى، كما أسكنوا في يَفْعَلُ، وحُذِفَت وَاوُ (مَفْعُول)؛ لأنه لا يلتقي ساكنان.

وتقول في الياء: (مَبِيع)و(مَهِيب)أسكنت العين وأذهبت واو مَفْعُول؛ لأنه لا يلتقي ساكنان، وجُعِلت الفاء تابعة للياء حين أسكنتها، كما جعلتها تابعة في بِيضٍ، وكان ذلك أخفَّ عليهم من الواو والضمة فلم يَجْعَلُوها تابعة للضمة، فصار هذا الوجه عندهم، إذ كان من كلامهم أن يَقْلِبُوا الْوَاوَ يَاءً ولا يُتْبِعُوهَا الضَّمَّةَ فِرارًا من الضمة والواو إلى الياء لشبهها بالألف، وذلك قولهم: مَشُوبٌ وَمَشِيب، وَغَارٌ مَنُولٌ وَمَنِيل ومَلُومٌ وَمَلِيم وفي حُور: حِير"(٢). اهـ

(١) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١/١٤٦، ١٤٧، والأمالي الشجرية ١/٢٠٤، ٢١٠، والممتع ٢/٤٥٤ وما بعدها.
(٢) الكتاب: ٤/٣٤٨.

لاشك أن مسألة كهذه ، وقد جرى فيها اختلاف بين علمين كبيرين من أعلام العربية هما سيبويه والأخفش لابد أن تثير انتباه المهتمين بعلمي النحو والصرف إذا صَحّ هذا التعبير فنجد منهم من يؤيّد مذهب سيبويه ومنهم من يؤيّد مذهب الأخفش وطبيعي أن يكون لكلّ رأيه طالما أن لديه ما يؤيّده في قوله ، ونحن هنا نعرضُ جانباً من آراء هؤلاء الأعلام ونأخذُ منهم على سبيل المثال المازنيّ وابن الحاجب وابن الشَّجَري وابن عُصْفُور والرضيّ ونستطيع أن نقسّم هؤلاء إلى فريقين، فريق يتبع الأخفش ويمثله المازني وابن الحاجب والرضى. والفريق الآخر الذى يتبع سيبويه ويمثله ابن الشجرى وابن عصفور .

رأى المازنيّ ومَنْ تبِعَهُ :-

يَتبع المازنيُّ وابنُ الحاجِبِ والرضيُّ الأخْفَشَ في رَأيه ، ويدلنا على ذلك قول المازني تعليقا على الرأيين - أعني رأى الخليل وسيبويه ورأى الأخفش - " وكلا الوجهين حسن جميل ، وقول الأخفش أقيس "(١) .

(١) حاشية شرح الشافية نقلا عن التصريف: ١/ ٥١

وقول الرضى أيضا : "وقول الأخفش أولى قياسا على غيره مما التقى فيه ساكنان"(1) . اهـ

رأى ابن الشجرى وابن عصفور :ـ

شايع هذان العالمان الكبيران ، الخليل وسيبويه واستدلا لرأيهما بعد أن ذكرا ما احتج به الخليل وسيبويه وما احتج به الأخفش وإبطالا في النهاية رأى الأخفش ، وأهم ما استدلا به أولا لصحة مذهب الخليل وسيبويه .

١ ـ القاعدة في الساكنين إذا اجتمعا في كلمة واحدة أن يحرك الثاني منهما دون الأول وقياسا عليه يجب أن يحذف الثاني منهما عند التقائهما أيضا في كلمة واحدة ، فكما توصل إلى إزالة التقائهما بتحريك الثاني منهما يتوصل أيضا إلى إزالة التقائهما بحذف الثاني منهما .

٢ ـ المعروف أن حذف الزائد أسهل من حذف الأصلي وعلى هذا فحذف واو مفعول أسهل من حذف عين الكلمة .

٣ ـ قلب الواو ياء شذوذا في نحو "مشيب" و "مهيل" وأصلهما (مشوب) و (مهول) يدل على أن الواو المحذوفة هي واو

مَفْعُول دون عين الكلمة لأنهم قلبوا الواو التي هي عين الكلمة ياء في (حُور) فقالوا (حِير) ومن ذلك ما أنشده أبو زيد :

عَيْنَاءُ حَوْرَاءُ مِنَ الْعِينِ الْحِـــــير (١)

والمحفوظ أن (واو مَفْعُول) لا تقلب ياء إلّا إذا أدغمت نحو : (مَرْمِيّ) .

٤ - واو (مَفْعُول) أقربُ إلى الطَّرف ولذلك كان حذفها أسهل من حذف عين الكلمة(٢) .

هذا ما استدل به لصحة مذهب الخليل وسيبويه . وأما الأخفش فقد استدل لمذهبه بما يلي :-

١ - أن الواو التي هي عين الكلمة لا تدلُّ على معنى بخلاف واو (مَفْعُول) فإنها تدل على المفعولية وحذف ما لا معنى له أسهلُ ويُقَوِّي ذلك أنَّهم حذفوا التاء الثانية لما اجتمع تاءان في (تَذَكَّرُون) ونحوه ولم يحذفوا الأولى لأنها لمعنى .

وأيضا حذفهم للتاء الأصلية وإبقاؤهم على التاء الزائدة في نحو (اتَّقَى) لأنها لمعنى .

---

(١) ينظر : المنصف ١ / ٢٨٨ والأمالي الشجرية ١ / ٢٠٩ والممتع ٢ / ٤٥٦ واللسان : (حور) والحِير جمع حوراء .

(٢) ينظر : الأمالي الشجرية ١ / ٢٠٤ وما بعدها ، والممتع : ٢ / ٤٥٤ وما بعدها .

٢ - أنّ العينَ هي التي لحقَها الحذفُ في نحو: (قُلْ ، وَبِعْ)

فكذلك هي التي حذفت في (مَقُول وَمَبِيع) .

٣ - أن الساكنين إذا التقيا في كلمة حذف الأول منهما دون الثاني

كحذف الياء من قاضٍ دونَ التنْوِين .

٤ - لو كانت واو (مَفْعُول) هي المحذوفة لالتبس اسم المفعـول

بالمصدر الذي جاء على (المَفعِل) كالمَسِير والمَبِيت[1] .

وبعد أن ذكَر ابنُ الشجرى وابنُ عصفور استدلالات كل مـن الخليل وسيبويه والأخفش بَدَآ يذكُرَان ما يصحح مذهب الخليـل وسيبويه ويفنّد مذهب الأخفش ، فمما ذكره ابنُ الشجرى رَدًّا على ما استدل به الأخفش لمذهبه وإبطالا له قوله في الرد على الاستدلال الأول " ومن جواب الخليل وسيبويه عن هذا : أن واو (مَفْعُول) ليست وحدها دالة على ضمه للمفعول ، ولكنها والميم مشتركـان في ذلك ، ودلالة الميم أقْوَى من دلالتها عليها ، ألا تراهـــا تنفرد بهذا المعنى فيما جاوز الثلاثة نحو: مُخْرَج ومُدَحْرَج ومُسْتَخْرَج وليست الواو كذلك وإنْ كان حكم الميم حكم الواو في هذا المعنى جاز حذف الواو واجتزاء بإحدى الدلالتين .

(١) الأمالي الشجريـة : ١/٢٠٥ - ٢١٠ ، والممتـع : ٢/٤٥٦ - ٤٥٨ .

وليس احتجاج الأخفش بحذف التاء من (اتَّقَى) وإبقاء التاء الزائدة بلازم ، لأن تاء (افْتَعَلَ) علامة مفردة ، فلو سقطت بطل المعنى الذى زيدت له ، فليس حكم الزيادتين لمعنى حكم الزيادة الواحدة[1] . أ هـ

وقوله فى الرد على الاستدلال الثانى وهو قياس الحذف فى (مَقُول وَمَبِيع) على (قُلْ وَبِعْ) .

والجواب أن هذا لا يلزم ، لأن الساكن الثانى فى (قُلْ ، وَبِعْ) حرف صحيح وإذا اجتمع حرف علة وحرف صحة فحرف العلة أَوْلَى بالحذف ، والسّاكنان فى مَفْعُول متساويان فى الإعلال[2] .

وقوله فى الرّدّ على الاستدلال الثالث وهو أن الساكنين حين التقائهما بحذف الأول منهما كحذف الياء من قاضٍ دون التنوين وهذا لا يلزم، لأن التنوين علم للصرف ، فلو حذف التبس المتصرف بغير المنصرف ولا دليل عليه لو حذف كدلالة الميم فى (مَقُول ، وَمَبِيع) على أنه اسم مَفْعُول ، فلذلك وجب حذف ياء قاضٍ دون التنوين ولأن الكسرة قبل يائه تدل على علّيتها ، ولأن التنوين

---

(١) الأمالى الشجرية ١/ ٢٠٦ (٢) السابق ١/ ٢٠٧ .

حرف صحيح ، وقد تقدم أن الساكنين إذا التقيا وأحدهما مُعْتَلّ وقع الحذف بالمعتل[1] . أ هـ

وقوله في الرد على الاستدلال الأخير: —

" وهذا القولُ ليس بشئ ، لأن هذا النحو من المصادر إنما يوافق اسم المفعول مما عينه ياء في هجائه وزنته على قول الخليل وسيبويه ، فالمصدر واسم المفعول في مذهب الخليل وسيبويه مثاله بعد النقل من (مَفْعِل) (مَفِعْل) مكسور الفاء ساكن العين وهما متفقان على مذهب الأخفش في الهجاء وإن كان مختلفين في الزنة ، فوزن مَبِيع في قوله إذا أردت به اسم المفعول مَفِيل ، وإذا أردت به المصدر (مَفِعْل) بكسر الفاء وسكون العين ، فاللفظ في كِلَا القولَيْن واحد وإن اختلفا في التقدير فكيف يقع لبس بين المصدر واسم المفعول في مذهب الخليل وسيبويه دون مذهبه ولا فرق بينهما على المذهبين في اللفظ ، ثم إن اسم المفعول ينفصل من المصدر في المعنى بما يصحب كل واحد منهما من القرينة ، كقولك: قَبَضْتُ المَبِيعَ وبِعْتُ الثَّوْبَ مَبِيعًا وهل اتفاق المصدر واسم المفعول هاهنا إلا كاتفاقهما في الزنة إذا بنيتهما مما جاوز الثلاثة نحو أَكْرَمَ ودَحْرَجَ واسْتَخْرَجَ ، والقرائن

فارقة بينهما تقول : أَخُوكَ الْمُكْرَمُ وعَدْلُكَ الْمُدَحْرَجُ ومالُكَ الْمُسْتَخْرَجُ وأكرمت زيدا مُكْرَماً ودحرجت العدل مُدَحْرَجًا واستخرجت المال مُسْتَخْرَجًا (١) .

هذا جانب مما فَنّد به ابنُ الشجرى حُجَجَ الأخفش ، وحتى نترك هذه المسألة وقد أخذت حظها من البحث واستوفت حقها من كل جانب نُورِدُ ما استدلّ به ابنُ عصفور على صحة مذهب الخليل وسيبويه وفساد مذهب الأخفش :-

يقول : ومما يدل على صحة مذهب سيبويه والخليل وفساد مذهب الأخفش ، أنك إذا نقلت الضمة من العَيْن إلى الفاء فى (مَفْعُول) من ذوات الياء ، اجتمع لك ساكنان : واو (مَفْعُول) والياء فتحذف واو (مَفْعُول) فتجئ الياء ساكنة بعد ضَمّة قريبة من الطرف ، فتقلب الضمة كسرة على مذهب سيبويه فى الياء الساكنة بعد الضمة إذا كانت تلى الطرف ، فإنه تقلب الضمة كسرة مُفْرَدًا كان الاسمُ أو جَمْعًا نحو : (بِيض) جمعُ أَبْيَض ، أصله (بُيْض) نحو (حُمْر) ثم قلبت الضمة كسرة ، وكذلك لو بنيت من البياض اسما على (فُعْل) لقلت (بُيْض) فالأصل فى (مَبِيع)

(١) السابق ٢٠٨/١ .

على أصله (مَبْيُوع) ثم (مَبُوْع) ثم (مَبِيع) وأما أبو الحسن الأخفش فيلزمه ، على مذهبه أن يقول : (مَبُوع) وذلك أن الأصل (مَبْيُوع) فإذا نقلت الضمة اجتمع له ساكنان فيحذف الياء ، فيلزمه أن يقول : (مَبُوع) .

فإن قال : لا أحذف إلاّ بعد قلب الضمة كسرة :

فالجواب أن يقال له : لِمَ تقلبُ الضَمّةَ كَسْرَةً وأنت تزعم أن الياء إذا جاءت ساكنة بعد ضمة في مفرد ، فإن الياء هي التي تقلب واوا بشرط القرب من الطرف ؟ فأما مع البعد فلا يجوز قلب الضمة كسرة في مذهب أحد من النحويّين .

فإن قلت : فإنما قلبت الضمة كسرة لتصح الياء ، لأني لو لم أفعل ذلك ، فقلت : (مَبُوع) لالتبست ذوات الياء بذوات الواو .

فالجواب أن هذا القدر لو كان لازما لوجب أن تقول (مُيْقِن) في (مُوقِن) ، لئلا يلتبس بذوات الواو .

فكما أن العرب لم تفعل ذلك في (مُوقِن) فكذلك لا تفعله في (مَبِيع) وأمثاله.[1] أ هـ

---

(١) الممتع : ٢ / ٤٥٨ ، ٤٥٩ .

٢ ـ التَّغْيِيرُ بِالْقَلْب :

من الأشياء التى يَجِبُ مراعاتُها فى الميزان التغيير بالقلب وهو تقديمُ بعض حروف الكلمة على بعض أو تأخيرُ بعضِها عن بعض. ويُسَمّى هذا النوع من التغيير بين علماء التصريف بالقلب المكانىّ وسوف يكون له نصيب إن شاء الله تعالى من بحثنا فيما يأتى .

فإذا أردْنا وزن كلمة حدث فيها قلب مكانى يجب أن يُوضع ذلك فى اعتبارنا فيقابل بمثله فى الميزان ، مثال ذلك : (أَيِسَ) ووزنه (عَفِلَ) ؛ لأن الْعَيْنَ فى الموزُون مقدّمة على الفاء ، وأصله (يَئِسَ) و(أَيْنُق) ووزنه (أَعْفُل) قدمت العين على الفاء لأنه مقلوب عن (أَنْيُق) .

٣ ـ التَّغْيِيرُ فى الْحَرَكَة وهو نَوْعان :-

أ ـ تغيير من حركة إلى سكون قَصْدًا للتخفيف وذلك كما فى لغة بنى تميم التى تخفّف فيها الماضى الثلاثى المحرك العين بتسكينها كـ : (شَهِدَ) و(عَلِمَ) و(فَهِمَ) ، فيقولون : (شَهْد ، وعَلْم ، وفَهْم) .

ب ـ تغيير من حركة إلى حركة أخرى كإتباعهم حركة العين للفاء

[illegible] : (وِجْهَة) بكسر الواو

٤ ـ التغيير بالإدغام في حرف زائد سواء أكان هذا الحرف المدغم أصليا نحو: " اخْضَرَّ واعْوَجَّ " أوكان زائدا نحو مخرجي كما بَيَّنَّا سابقًا من قول الرسول صلى الله عليه وسلم لورقة بن نوفل : (أَوَمُخْرِجِيَّ هُمْ) .

٥ ـ التغيير النّاتج عن قلب حرف العلة همزة وذلك كما في صيغة (مَفَاعِل) وشبهه كصَحَائِف ورَسَائِل وأصلهما صَحَايِف ورَسَايِل وقعت الياء بعد (ألف مَفَاعِل) أو شبهه وهي مدّة زائدة في المفرد وهو صَحِيفَة ورِسَالَة فقلبت همزة. فوزن الكلمتين حينئذ هو (فَعَائِل) ، وليس (فَعَايِل) لأننا لانزن هنا على حسب الأصل .

هذه هي التغييرات التي تراعى في الميزان وما عدا ذلك لايُعْبَأُ به ، وتُوزن الكلمة على حسب حالتها الأصلية نحو: صَامَ ، يَقُول ، رَدَّ. ووزنها على الترتيب: (فَعَلَ ، يَفْعُل ، فَعَلَ) .

الوزنُ التصريفىّ والوزنُ التصغيرىّ

درجت كتب التصريف على أن تعقد مقارنة بين هذين الوزنين حتى لايقع أحدٌ فى الخلط بينهما - ولو على سبيل الخطأ - ظانّة أن كلا منهما وزن، وأن ما يُرادُ من أحدهما يُرادُ من الآخر .

وحرصًا منّا على إزالة هذا اللبس الذى ربما لايقع فيه إلا المبتدئون نعقد هذه الموازنة بين الوزنين فنقول :

إن الوزن التصريفى كما عرفنا مقصود به بيان أحوال أبنية الكلم منْ حيثُ الحركاتُ والسكناتُ والأصولُ والزوائدُ والتقديمُ والتأخيرُ ... إلخ . ولم يكن ذلك مقصدهم حينما عمدُوا إلى الوزن التصغيرى ، نظرا لأنهم قصدُوا فيه - (الوزن التصغيرى) - الحَصْرَ والاختِصَار فى أقرب لفظ فقالوا : أوزان التصغير ثلاثة : (فُعَيْل ، وفُعَيْعِل ، وفُعَيْعِيل) فحصرُوا أوزانَ التصغير فيما تشترك فيه بحسبِ الحركاتِ والسّكَنَاتِ لا بحسب زيادَة الحُرُوف وأصالتها .

فوزن (فُعَيْل) يشترك فيه كل مايراد تصغيره من الكلمات الثلاثية نحو: رَجل - قَصر - جَمل ، وتصغيرها : (رُجَيْل ، قُصَيْر ، جُمَيْل) ووزن(فُعَيْعِل)يشترك فيه أيضا كل مايُرادُ تصغيره من الكلمات

[illegible]
كِتَاب ، وتصغيرهما : (دُرَيْهِم ، كُتَيِّب) .

ووزن (فُعَيْعِيل) يشترك فيه كل ما يُراد تصغيره مما زادا على ذلك من الخماسى نحو : (عُصْفُور — مِفْتَاح) وتصغيرهمـــــا : (عُصَيْفِير ، مُفَيْتِيح) .

بالنظر إلى هذه الأمثلة التى أوردناها لكل وزن مـــــن أوزان التصغير نجد أنها تختلف عن بعضها فى الميزان الصرفـــى رغم اشتراكها فى صيغة واحدة ووزن واحد فى الوزن التصغـــيرى ؛ لأننا كما قلنا نعتبر فى الوزن التصريفـــى الحروف الأصلية والزائدة .

فوزن الكلمات التى أوردناها فى الصّيغة الأولى تصريفيـــــا هو : (فُعَيْل) ولا يغرنّك اتّفاق صورة الوزن التصريفى مع الـــوزن التصغيرى هنا ووزن الكلمات التى وردت فى أمثلة الصيغة الثانيـــة تصريفيا هو (فُعَيْلِل ، فُعَيِّل) .

ووزن ما ورد فى الصيغة الثالثة هو (فُعَيْلِيل و مُفَيْعِيل) . وعلـى ذلك فالوزن التصغيرى تشترك فى الصيغة الواحدة منه كلمات قـــد يكون بعضها مكونا من حروف كلها أصول كما فى درهم وبعضهـــا

مكونا من حروف بعضها أصلى والآخر زائد كما فى (كِتَاب) . ويوثق ذلك بما قاله للرضى فى هذا الموضع: (وقد ينكسر هذا الأصـــل المسهد فى أوزان التصغير ، إذا قصدوا حَصْر جميعها فى أقـــرب لفظ وهو قولهم: أوزان التصغير ثلاثة : (فُعَيْل ، وفُعَيْعِـــــل ، وفُعَيْعِيل) ويدخل فى فُعَيْعِل : دُرَيْهِم ، مع أن وزنه الحقيقـــى فُعَيْلِل ، وأُسَيْوِد وهو أُفَيْعِل ومُطَيْلِق وهو (مُفَيْعِل) و(جُوَيْرِب) ، [illegible] فُوَيْعِل وتُمَيْر وهو تُفَيْل ، ويدخل فـــى (فُعَيْعِيل) تُصَيْغِير وهو [illegible] ومُطَيْلِيق ، وهو (مُفَيْعِيل) ونحو ذلك ، وإنما كـــان كذلك لأنهم قصدوا الاختصار بحصر جميع أوزان التصغير فيمـــا يشترك فيه بحسب الحركات المعينة والسكنات ، لا بحسب زيادة الحروف وأصالتها ، فإن دُرَيْهِمًا مثلا وأُحَيْمِرًا وجُدَيْولاً ومُطَيْلِقًا تشـــترك فى ضم أول الحروف وفتح ثانيهـا ، ومجئ ياء ثالثة وكسر مابعدهـا وإن كانت أوزانها فى الحقيقة مختلفة باعتبار أصالة الحروف وزيادتها فقالوا لما قصدوا جمعها فى لفظ للاختصار إن وزن الجميع (فُعَيْعِل)[1].

---

(١) [illegible]

القلب المكانى [illegible]

هذا الموضوع من الموضوعات التى ثار فيها خلاف بين العلماء من حيث وقوعه فى بعض الكلمات دون بعضها ومن حيث قياسيته والعلامات التى تدل على وجوده فى الكلمة وغير ذلك .

ويهمنا فى هذا البحث أن نجلى هذه النقاط للقارئ حتى يقف على حقيقتها . وقبل ذلك نود أن نلقى الضوء على معنى القلب وما يقع فيه وصوره .

معنى القلب المكانى وما يقع فيه :

القلب المكانى هو: تقديمُ بعضِ حُرُوفِ الكلمة على بعض أو تأخيرها عن بعض . ويقع فى المعتلّ والمهموز كثيرا ، وفى غيرهما قليلا ، نحو: اكْرَهَفَّ ، واضْحَلّ ، وأصلهما : اكْفَهَرّ ، واضْمَحَلّ .

صُوَرُهُ :-

يأتى القلب المكانى على صُوَر كثيرة وهى :-

١ - يكون بتقديم الحرف الأخير (لام الكلمة) على ما قبله نحو : رَاءَ ، والأصل (رَأَى) ولَاءَ وهَاءَ والأصل : لأى ، وهَأى [illegible]

[illegible] ، وهذا هو الكثير .

٢ ـ يكون بتقديم العين على الفاء نحو : (أَيِسَ) وأصله : (يَئِسَ) و(أَيْنُق) [illegible] : (أنيُق) [illegible] ـلـــه : (أَبْـآر)[1] .

٣ ـ يكون بتأخير الفاء عن اللام نحو : (الْحَادِى) وأصلـــه : (الْوَاحِـــد)[2] .

ما يُعْرَفُ بِهِ الْقَلْبُ :-

نستطيع أن نتعرف على القلب فى أى كلمة من الكلمات بما يلى :-

١ ـ بالاشتقاق : أى بما اشتق منه الكلمة التى فيها القلـــب مثل : (نَاءٍ) فإن مصدره (النَّأى) لا (النَّىْ)[3] .

٢ ـ بأمثلة اشتقاقه : أى بالكلمات المشتقة مما اشتق منـــه المقلوب وذلك كما فى كلمة (جَاهٍ) فإنها مشتقة من (الْوَجْه) ، كمـــا أن (تَوَجَّه) و(وَاجَهْتُه) وَ(الْوَجَاهَة) مشتّقة منه .

وقد اعترض الرضى على ابن الحاجب فى جعله (أمثلـــة الاشتقاق) من علامات القلب لأنه يرى أنه داخل ضمن العلامـــة

---

(١) الكتاب لسيويه ٤٦٦/٣ تحقيق أ . هارون .
(٢) ينظر : تهذيب التوضيح : ٨٦٧/٢ .
(٣) ينظر : نزهة الطرف فى علم الصرف للميدانى ص : ٣٧ ، ٣٨ .

السابقة عليه ، وهي الاشتقاق من الأصل [1] .

٣ ـ أن يكون هناك كلمتان بمعنى واحد ، ولا يفرق بينهما إلا بالقلب فإن كانت إحداهما صحيحة مع ثبوت العلة الموجبة للقلب فيها دون الأخرى نحو: (أَيِسَ) و(يَئِسَ) فالصحيحة مقلوبة من الأخرى ، وعلى ذلك فكلمة (أَيِسَ) مقلوبة من (يَئِسَ) ؛ لأن الياء فيها متحركة وما قبلها مفتوح ومع ذلك لم تقلب هذه الياء ألفًا على حسب القاعدة المعروفة [2] .

وكذلك يعرف القلب إذا كانت إحدى الكلمتين أقل استعمالا من الأخرى .

٤ ـ ويعرف القلب أيضا بمنعه الاسم من الصرف بغير علة ، إذا ترك ، وهذا مذهب سيبويه ، أما الكسائي فإنه لا يُعرف القلب بهذا ، فكلمة (أشْيَاء) عنده على وزن (أَفْعَـال) وليس بمقلوب ، وامتناعها من الصرف عنده شاذّ ، وهي عند سيبويه على وزن (لَفْعَاء) وأصلها (شَيْئَاء) قُدّمت اللّام على الفاء كراهة اجتماع همزتين بينهما ألف وهو حاجز غير

---

(١) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضى : ١ / ٢٣ ، تحقيق / محمد حسن الزفزاف وآخرين .

(٢) ينظر: الممتع لابن عصفور : ٢ / ٦١٧ تحقيق دكتور / فخر الدين قباوة .

حصين[1] . وأصلها عند الأخفش والفرّاء (أَفْعِلَاء) جمع: (شَيْءٍ) وأصله (شَيِّءٍ) نحو: (بَيِّن ، وأبْنِيَاء)[2] .

وقد ضعّف رأى الأخفش والفراء من أوجه :

أحدها : أن حذف الهمزة فى (أشْيَاء) يكون حينئذ على غير قيـاس .

الثانى : أنه لو كان أصلها (شَيِّئَاء) بالتشديد لكان الأصل المشدّد أكثر استعمالا من المخفّف ، قياسا على (بَيِّن) و(مَيِّت) ، و(سَيِّد) لأنّها أكثر استعمالا من (بَيْن ، ومَيْت) و(سَيْد) بالتخفيف

الثالث: أن تصغير (أشْيَاء) على (أُشَيَّاء) ولو كان فى الأصل (أَشْيَاء) (أَفْعِلَاء) وهو جمع كثرة ، لوجب ردّه فى التصغير إلى الواحد .

وأقوى المذاهب فى هذه الكلمة هو مذهب سيبويه بدليل جمعها على (أَشَاوَات) ، وذلك لأن (فَعْلَاء) الاسمية يجمع على (فَعَالَوَات) اطّرادا نحو: (صَحْرَاء وصَحَارَاوَات)[3] .

---

(١) ينظر : الكتاب لسيبويه : ٣٨٠/٤ .

(٢) ينظر: التصريف الملوكى لابن جنى : ٢٩ .

(٣) ينظر: شرح الشافية للرضى : ٣٠/١ .

آراء العلماء في قياسية القلب :-

يرى الصرفيّون أنه ليس هناك من القلب ما هو قياس ، إلاّ فيما ادّعى الخليلُ أنّ في تركه أداء إلى اجتماع همزتين نحو : جَاءٍ و شَـاءٍ فإنه قياس عنده .

وهذه إحدى علامات القلب عند الخليل ، وقد خالفه سيبويه في ذلك حيثُ إنّه لا يحكم بالقلب في هذه الحالة .

ولعل ما قالهُ سيبويه في هذه النقطة يؤكد لنا مخالفته للخليل فيها ، يقول : " وأمّا الخليل فكان يزعم أن قولك : جَاءٍ ، وشَاءٍ " . ونحوهما ، اللام فيهنّ مقلوبة ، وقال : أُلْزِمُوا ذلك هذا واطّرد فيه ، إذ كانوا يقلبون كراهية الهمزة الواحدة وذلك نحو قولهم للعجّاج :

لَاثٍ بِهَا الْأَشَاءُ وَالْعُبْرِيّ(1)

---

(1) ينظر: الخصائص لابن جني : ٢/ ١٢٩ ، ٧٧ ، ٤٩٣ ، وشرح شواهد الشافية : ٣٦٧ ، ٣٧٠ ، والمقتضب : ١/ ١١٥ للمبرد .

ويقال : لاث الشجر ، إذا كثر والتفّ ، والأشاء : صغار النخل جمع إشاءة والعبرى : ما ينبت من شجر الضال على شطوط الأنهار ، منسوب إلى العبر وهو شاطئ النهر ، [illegible]

وقال طريف بن تميم العنبريّ :-

فَتَعَرَّفُونِي أَنَّنِي أَنَا ذَاكُمُ
شَاكٍ سِلَاحِي فِي الْحَوَادِثِ مُعْلِمُ(1)

وأكثر العرب يقول : لَاثٌ وشَاكٌ سِلَاحُه ، فهؤلاء حذفوا الهمزة وهؤلاء كأنهم لم يقلبوا اللام في (جِئْتُ) حين قالوا : فاعل ، لأن من شأنهم الحذف لا القلب(2) . أ هـ

وللرضى رأى فى هذه المسألة اعترض فيه على الخليل وأضعف رأيه ، فهو يرى أن اجتماع الهمزتين ، وإن كان مكروها إلاّ أن هناك سَبَبًا لزواله ، فلا يحترز من الأداء إليه ، لأنّه لا يجب الاحتراز عن مكروه ، إلاّ إذا خِيفَ ثَبَاتُه(3) .

يقول الرضى فى رده على الخليل : وليس ما ذهب إليه الخليل بمتين ، وذلك أنه إنما يُحْتَرَزُ عن مكروه إذا خِيفَ ثباته وبقاؤه ، أما إذا أدّى الأمر إلى مكروه وهناك سبب لزواله فلا يجب الاحتراز من الأداء إليه ، كما أنّ نقل حركة واو نحو (مَقْوُول) إلى ما قبلها ، وإن كان

---

(1) ينظر : المقتضب 1/116 ، والمحتسب لابن جنّى 2/253 ، والمنصف : 2/253 ، 3/66 .
(2) الكتاب : 4/277 - 278 تحقيق الأستاذ / هارون .
(3) شرح الشافية : 1/25 .

مؤديا إلى اجتماع الساكنين لم يُجتنب لما كان هناك سبب مزيل له وهو حذف أولهما ، وكذا فى مسألتنا قياس موجب لزوال اجتماع الهمزتين وهو قلب ثانيتهما فى مثله حرف لين كما هو مذهب سيبويه .

ثم بيّن الرضى بعد ذلك السبب الذى دعا الخليل إلى جعل القلب واجبا فى هذه المسألة فقال :

" وإنما دعا الخليلَ إلى ارتكابِ وجوب القلب فى مثله أداءُ ترك القلب إلى إعلالين ، كما هو مذهب سيبويه ، وكثرة القلب فى الأجوف الصحيح اللام نحو : شَاكٍ وشَوَاعٍ فى شَائِك ، وشَوَائِع ، لئلا يهمز ما ليس أصله الهمز ، والهمز مستثقل عندهم ، ويحذفه بعضهم حَذَرًا من ذلك ، فيقول : رَجُلٌ هَاعٌ لاعٌ بضمّ العين ، فلما رأى فرارهم من الأداء إلى همزة فى بعض المواضع أوجب الفرار مما يؤدى إلى همزتين ، وأما سيبويه فإنه يقلب الأولى همزة كما هو قياس الأجوف الصحيح اللام نحو : قَائِل وبَائِع ، ثم تقلب الهمزة الثانية ياء ، لاجتماع همزتين ثانيهما لام ، فيتخلص مما يجتنبه الخليل مع عدم ارتكاب القلب الذى هو خلاف الأصل[1] . اهـ

---

(١) شرح الشافية للرضى : ٤٤/٣ .

وقد بيّن ابنُ عصفور قياسيّة القلب من عدمها ، فذكر أن القلب قسمان : قسم قُلب للضَّرُورة الشّعرية ، وقسم قلب توسُّعًا ، ولم يجعل شيئا مما تم فيه القلب قياسيا ، ومثل للقسم الأول بقول الشاعر :-

وكأنّ أُولاَهَا كِعَابُ مُقَامِرٍ

ضُرِبَتْ على شُزُنٍ فَهُنَّ شَوَاعِي

ثم علق على البيت فبين موضع القلب فيه فقال : " يريد (شَوَائِع) أى : متصرفات ".

كما مثل لهذا القسم نفسه بقول الآخر :-

مَرْوَانُ مَرْوَانُ أَخُو الْيَوْمِ الْيَمِي (1)

وقال : يريد الْيَوِم ، أى الشديد؛ لأنه مشتقّ من اليوم ، لكنه قلب .

---

(1) صدر بيت للأخزر الحمانى ، وعجزه : ليوم روع أو فعال مكرم ، وينظر فى : الكتاب: ٤/ ٣٨٠ ، والمحتسب لابن جنى ١/ ١٤٤ ، والخصائص : ٢/ ٧٦ ، وذكر ابن جنى أن الأصل : " اليوم اليوم) فقلبت : فصار (اليمو) ثم نقل من (فعل) إلى (فعل) ، فلما انكسر ما قبل الواو ، قلبت [illegible] فصار (اليمى) . ويجوز أن يكون أصله : (اليوم اليوم) ثم قلب [illegible]

ثم مثل بعد ذلك للقسم الثانى بالكلمات (لاثٍ ، وشاكٍ ، وقسىّ) وبين أصل كل كلمة فقال: إن أصلى كلمتى (لاثٍ وشاكٍ) لائث وشائك لأن لائثا من لاث يلوث ، وشائكا مأخوذ من شوكة السلاح ، أمـــا (قسىّ) فهى جمع قوس وقياس جمعها ، قُوُوس ، نحو قولهــــم: فوج وفووج ، ونحو قولهم :رَعَمْلى لقد كان كذا ، يريد : لعَمْرى.

ثم عقب على هذا بقوله: "ولا يمكننا استيعاب ما جاء من ذلك هنا لسعته"(١) . اهـ

وظنا من ابن عصفور أنه قد يفهم من كلامه أنه يقول بقياسيـــة القلب المكانى ، أفترض سؤالا حول كلامه السابق وأجــــاب عنه بما ينفى هذا الفهم فقال: "فإن قيل: إذا كان من السعــــة والكثرة ، بحيث يتعذر ضبطه ، فينبغى أن يكون مقيسا ؟

فالجواب: أنه مع كثرته ، من أبواب مختلفة لم يجئ منه فى بــاب ما شئ يصلح أن يقاس عليه ، بل لفظ أو لفظان ، أو نحو ذلك"(٢) اهـ

= فصار (اليمو) ثم نقلت الضمة الى الميم على حد قولك: هذا بكر فصارت اليمو ، فلما وقعت الواو طرفا بعد ضمة فى الاسم أبدلــوا من الضمة كسرة ، ثم من الواو ياء فصارت (اليمن) . ينظــر : الخصائص: ٢/ ٧٦، ٧٧ .

(١) الممتع لابن عصفور ٢ / ٦١٥ ، ٦١٦ .

(٢) السابق ، نفس الصفحة .

وَزْنُ الْمَقْلُوبِ :-

القاعدة العامة للميزان الصرفي ، أنّ كُلّ تغيير يحدث فـــي الموزون يُقَابَل بمثله في الميزان ، وعلى ذلك فإذا كان في المـــوزون قلب بتقديم بعض الحروف على بعضها ، أو بتأخير بعضها عن الآخر ، قلب في الزنة أيضا ، مثله في ذلك مثل الحذف ، فكما أن وزن (قاضٍ ودَاعٍ): (فَاعٍ) لأن لاميهما محذوفة(١) . كذلك يكون وزن (أَيِسَ) : المقلوب من (يَئِسَ) كما عرفنا (عَفِلَ) على الرغم من أن ذلك معـروف إلا أننا ذكرناه هنا تنبيها للفائدة .

الْقَلْبُ بَيْنَ النَّحْوِيِّينَ وَاللُّغَوِيِّينَ :-

يرى اللغويون أن الكلمات التي ورد فيها أكثر من لغة تكـــون إحداها مقلوبة عن الأخرى ، كما في جَذَبَ وجَبَذَ وبَكَلَ ولَبَكَ ، ولذلك وجدنا ابن فارس يقول: " ومن سنن العرب : القلب ، وذلـــك يكون في الكلمة ، ويكون في القصـة ، فأما الكلمة فقولهم : " جَـبَذَ

(١) أصلهما : قاضي وداعي ، بياء مضمومة منونة ، حذفت الضمـة لثقلهـا على اليـاء ، فالتقت اليـاء ساكنة مع التنويـن وهو ساكـن أيضـا ، فحذفـت اليـاء فصـارت : (قاضٍ ، و(داعٍ) .

وَجَبَذَ) و (بَكَلَ وَلَبَكَ) وهو كثير ، وقد سنفد علماء اللغة »(١) . أ هـ

وقد جاء في جمهرة اللغة لابن دريد :-

" باب الحروف التي قلبت ، وزعم قوم من النحويين ، أنها لغات ، وهذا القول لاخلاف على أهل اللغة ، يقال : جَبَذَ وجَذَبَ وما أَطْيَبَهُ وأَيْطَبَهُ ... إلخ (٢) .

ولعل قول ابن دريد هذا يبين لنا مدى الاختلاف بين اللغويين والنحويين في نظرتهم إلى القلب .

فاللغويون يعتبرون كل كلمة تقدم فيها حرف على آخر أو أخر عن غيره يكون قد حدث فيها قلب حتى ولو كان ذلك لغة لبعض العرب كما رأينا .

أما النحويون وخاصة البصريون لا يرون أن ما حدث في شكل هذه الكلمات من باب القلب ، هو لغة لبعض العرب ، كما بين ابن دريد .

---

(١) الصاحبي لابن فارس ص : ٣٢٩ تحقيق / السيد أحمد صقر / عيسى الحلبي .

(٢) المزهر : ١ / ٤٧٦ ، نقلا عن الجمهرة ، وينظر : مختار الصحاح مادة (جذب) وجبذ وطيب .

وقد ضعّفت البصريين هنا؛ لأن الكوفيين يقولون بما قال به اللغويون ، حيث يعتبرون أن نحو :(جَذَبَ وجَبَذَ) فيهما قلب وقد نقل السيوطي في كتابه "المزهر" عن النحاس ما يبيّن خلاف البصريين والكوفيين في ذلك ، حيث ذكر ما نصه :

"وقال ابنُ النحاس في شرح المعلّقات : القلب الصّحيح عند البصريين مثل : شَاكِي السّلاح وشَائِك ،وجُرُفٍ هَارٍ وهَائِر) وأما ما يسمّيه الكوفيون القلب نحو : جَبَذَ وجَذَبَ ، فليس هذا بقلب عند البصريين ، وإنما هما لغتان ، وليس بمنزلة شَاكٍ وشَائِك، ألا ترى أنه قد أخرت الياء في شَاكِي السّلاح "[1] . اهـ

وقد بيّن السخاوي السبب في عدم جعل النحاة لما ورد فيه لغتان أو أكثر ، مقلوبا عن غيره ، فذكر أنه حينما تقلب كلمة عن غيرها لم يجعل النحاة للفرع منهما مصدرا ، لئلا يلتبس بالأصل ، بل يقتصر على مصدر الأصل ، ليكون شاهدا للأصالة كما في يئس يأسا ، وأيس ، فالثاني مصدر له ، لأنه مقلوب من يئس .

---

(١) المزهر : ١/ ٤٨١ .

أما إذا وجد لكل كلمة مصدر فحكم النحاة على كل منهما بأنه أصل ، وليس بمقلوب من الآخر كما في (جبذ وجذب)[1] .

وهكذا نرى أن كلّ ما قال النحويون عنه إنّهُ مقلوب عن غيره يكون كذلك عند اللغويين، أمّا ما يرى اللغويون من وجود القلب فيه فقد يكون ذلك قلبا عند النحويين ، وقد يكون لغة كما بينّا .

---

(١) ينظر : المزهر ١/٤٨١ نقلا عن [illegible] القلب [illegible] .

أبنية الأفعـــــال

سبق لنا أن تحدثنا بإيجاز عن المجرّد والمزيد من الأفعـــال ،
وقلنا إن المجرد ما كانت كلّ حروفه أصلية ولا تسقط لعلة غير تصريفيـة ،
وبيّنا أنه إما ثلاثى كـ: (سَمِعَ) أو رباعى كـ (دَحْرَجَ) وليس هنـــاك
من الأفعال ما هو خماسىّ مجرّد كالأسماء ، لأنّ الفعل أثقلُ مــن
الاسم ، ولأنه يتّصل به من الضمائر ما يصير معه كالكلمة الواحدة .

وكانت أقلّ أبنية الفعل ثلاثة أحرف ، لأنّ أقلّ بناء تكون عليـــه
الكلمة المفيدة ثلاثةُ أحرف ، حرف يُبْتَدأ به وحرف يُوقَف عليه ، وحــرف
يكون واسطة بينهما .

وإذا كان المجرّد ينقسم إلى هذين النوعين ، فالمزيد أيضـــا
ينقسم إليهما ، لأنه إما مزيد ثلاثى أو مزيد رباعى .

وعلينا أن نبيّن أوزان كل نوع من هذه الأنواع

أوزان الثلاثىّ المجرّد :

الفعل الثلاثى المجرد له باعتبار ماضيه ثلاثة أوزان هى :
(فَعَلَ) ، نحو : (ضَرَبَ) ، و (فَعِلَ) نحو : عَلِمَ ، و (فَعُلَ) ،

نحو : ظَرُفَ . وبالنظر إلى هذه الأوزان الثلاثة نجد أن العين هى التي تحدد الوزن(1) ، والسبب فى ذلك أنّ الفاءَ لابد أن تكونَ متحركة لأنها فى أول الكلمة، ولا يبتدأ بساكن. وكانت حركتها الفتح دُونَ الضّم لأنّ الفتحَ أخفّ فى أوّل الفعل الذى ثقل بالتصرف فيه .

واللام مبنية على الفتح فى اللفظ أو فى التقدير ، ولم تكن ساكنة لأن بعض الضمائر التى تتصل بها كواو الجماعة وألف الاثنين ملازمة للسكون وحينئذ لابدّ من تَحْرِيك ماقبلها وهو اللام .

أمّا الْعَيْنُ فهى إمّا مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة ، ولا تأتى ساكنة لأنه يترتب على ذلك التقاء الساكنين عند اتصال الفعل بضمائر الرفع المتحركة نحو : ضَرَبْتُ وضَرَبْنَا وضَرَبْنَ .

وتوضيح ذلك أنَّ هذه الضمائر تجعلُ آخر الفعل مَبْنِيًّا على السكون فلو سكنت عين الفعل أيضا لزم منه التقاء ساكنين هما العين واللام ، فَلَمْ تَأْتِ العينُ كما قلنا للتخلص من ذلك.

---

(1) علل العلامة ابن هشام الكيلانى ذلك فى شرحه على التصريف ، بقوله: "اعتبر عين الفعل فى أبواب الثلاثى المجرد وقسمه باعتبار الى ثلاثة أقسام ، لأنه متحرك دائما والحركات ثلاث ، ولم يعتبروا فاء الفعل ولا لام الفعل لأنهما مفتوحان دائما مالم يعرض ما يغيره عنه . أ هـ . شرح التصريف العزى ص: ٣ .

وزن الرباعي المجرد : —

الفعل الرباعي المجرد له وزن واحد هو (فَعْلَلَ) نحو : دَحْرَجَ — زَلْزَلَ — حَصْحَصَ — ومنه قوله تعالى : (الآن حَصْحَصَ الْحَقُّ)(1) ، ويكون لازما كـ : (حَصْحَصَ) ومتعديا كـ : (دَحْرَجَ) .

ونلاحظ أن (فَعْلَلَ) الرباعي التزم فيه الفتح في كل أحرفه ماعدا الحرف الثاني ، وقد علل ذلك بأنَّ الكلمةَ يزدادُ ثقلها بزيادة أحرفها عن ثلاثة وبخاصة الأفعال لأنها معرضة لكثرة التصرف فيها كما بيَّنَّا سابقاً .

ولما كان الأمر كذلك جاء (فَعْلَلَ) مفتوحا في كل أحرفه ما عدا الحرف الثاني طلبا للخفة ، ولم يفتحوا (العَيْنَ) حتى لا يتوالى أربعة متحركات في الكلمة الواحدة ، وسكّنت العين دون غيرها من الأحرف لأنَّ الفاءَ لا يجوز تسكينها ، حيث لا يبتدأ بساكن والـلام لا تسكن خوفا من التقاء ساكنين لو اتصل بالفعل ضمير رفع متحرك نحو زَلْزَلْتُ ، لأن اللام الثانية حينئذ تكون ساكنة ، وامتنع تسكين اللام الثانية لئلا يلتقى ساكنان عند اتصال الفعل بضمير رفع ساكن نحو : (زَلْزَلُوا) .

وبهذا نكون قد تكلمنا من أوزان الأفعال المجردة ثلاثية كانت أو رباعية ، ويجدر بنا بعد ذلك أن ننتقل بالحديث إلى أوزان الأفعال المزيدة .

أوْزَانُ الأَفْعَالِ المَزِيــدَة :ـ

الأفعالُ المزيدةُ نوعان، لأنها إما مزيدة ثلاثية أو مزيدة رباعية :ـ

أوْزَان الثُّلَاثِي المَزِيد :ـ

عرفنا قبل ذلك أنّ الفعلَ يصلُ بالزيادة إلى ستة أحُرُف فقط ؛ ولذا فالثلاثي إما أن يكونَ مزيدًا بحرف واحدٍ أو بحرفَيْن أو بثلاثة .

فَمَا زِيدَ فيه حرفٌ واحدٌ يأتي على ثلاثة أوزان :

أ ـ فَعَّلَ بتضعيف العين نحو : فَرَّحَ وزَكَّى .

ب ـ فَاعَلَ نحو قَاتَلَ وآخَذَ .

جـ ـ أَفْعَلَ نحو : أَكْرَمَ وأَحْسَنَ وأَقَامَ .

وَمَا زِيدَ فيه حَرْفَان يأتي على خمسة أوزان :

أ ـ تَفَعَّلَ : بتضعيف العين نحو تَزَكَّى وتَطَهَّرَ .

ب ـ تَفَاعَلَ ، نحو : تَقَاتَلَ وتَبَاعَدَ ، ومنه : ادَّارَكَ ، واثَّاقَلَ ، لأنّ أصلهما تَدَارَكَ وتَثَاقَلَ ، قلبت التاء من جنس الحرف الثاني وهو

الدال ثم أدغم المثلان ، واجتلبت همزة الوصل فصارت الكلمة :
(ادَّارَكَ وَاثَّاقَلَ) .

جـ - انْفَعَلَ نحو : انْصرفَ واندفعَ بزيادة الهمزة والنون .

د - افْتَعَلَ نحو اجْتمعَ واتَّصَلَ واصْطبرَ بزيادة الهمزة والتاء .

هـ - افْعَلَّ بتضعيف اللام ، وزيادة الهمزة نحو : اصْفرَّ واحْمرَّ .

وما زيدَ فيه ثلاثةُ أحرفٍ يأتي على أربعة أوزان :

أ - اسْتَفْعَلَ نحو : اسْتَخْرَجَ بزيادة الهمزة والسين والتاء .

ب - افْعَوْعَلَ بزيادة الهمزة والواو وتكرير العين نحو : اغْدَوْدَنَ[1] الشعر
واخْلَوْلَى البلحُ .

جـ - افْعَوَّلَ : بزيادة الهمزة والواو مضعفة نحو : اعْلَوَّطَ البعيرُ
وَاجْلَوَّذَ[2] .

د - افْعَالَّ بزيادة الهمزة والألف وتكرير اللام نحو احْمَارَّ وادْهَامَّ .
واخْضَارَّ[3] .

---

(١) أي : طال .

(٢) اعلوط البعير تعلق بعنقه فركبه واجلوذ - أسرع .

(٣) تهذيب التوضيح جـ ١ : ٢٤ ، ٢٥ ، والتصريف العزى ص : ٤ ، ٥ .

ب - أوزانُ الرُّباعيّ المَزِيد :-

الفعلُ الرباعي المزيدُ قسمان لأنه إمّا مَزِيد بحرف أو بحرفين لأنـه قد تقرر أن أقصى ما يصـل إليه الفعل بالزيادة ستة أحرف .

فالمزيد بحرف له وزنٌ واحدٌ ، هو (تَفَعْلَلَ) نحو : تَدَحْـرَجَ ، وتَبَعْثَرَ ، بزيادة التاء .

والمَزِيدُ بحرفَيْن له وزنان :

١ - افْعَنْلَلَ ، بزيادة الهمزة والنون نحو : احْرَنْجَمَ(١) وافْرَنْقَـعَ .

٢ - افْعَلَلَّ بزيادة الهمزة واللام نحو : اقْشَعَرَّ واطْمَأَنَّ واكْفَهَرَّ(٢) .

هذه هي أوزان الأفعال المزيدة سواء كانت ثلاثية أو رباعيـــة وبها نكون قد انتهينا من حصر الأبنية جميعها وعلينا أن نبحـــث الآن معنى كل بناء منها :

مَعَانِي صِيَغِ المُجَرَّد :-

عرفنا قبل ذلك أنَّ الثلاثيَّ المجرد له باعتبار ماضيه ثلاثة أوزان ، هي : فَعَلَ - فَعِلَ - فَعُلَ .

---

(١) احرنجم : اجتمع وافرنقـع ضده أي : تفرق .
(٢) تهذيب التوضيح ص : ٢٥ والتصريف العزي ص : ٥

ونريد هنا أن نُبيِّنَ المعانيَ التي يجئ عليها كل بناء من هذه الأبنية :

(فَعَـــل)

(فَعَلَ) أكثرُ هذه الأوزان استعمالا وأوسعها تصرفا ولخفته لم يختص بمعنى معين ، بل استعمل في جميع المعاني .

يقول الرضى : اعلم أن باب (فَعَلَ) لِخِفَّتِه لم يختصّ بمعنى من المعاني ، بل استعمل في جميعها ، لأن اللفظ إذا خَفَّ كَثُرَ استعمالُه واتَّسَعَ التصرُّفُ فيه(١) .

وهذا البناء يأتي متعدّيا نحو: ضَرَبَ ، ولازما نحو: قَعَدَ ويختص باب المغالبة بهذا البناء ، فلا يكون حينئذ إلاّ متعديا نحو: خَاصَمَنِي فَخَصَمْتُهُ أَخْصُمُهُ ، وغَالَبَنِي فَغَلَبْتُهُ أَغْلِبُهُ .

ومعنى المغالبة أنْ تغلب أحد الأمرين الآخر في معنى المصدر كما هو واضح في الأمثلة السابقة وبمعنى آخر إسناد الغلبة في فعل بين اثْنَيْن إلى الغالب فيه منهما (٢) .

---

(١) شرح الشافية : ١/ ٧٠ .
(٢) حاشية الصبان : ٤/ ٢٤١ .

وعلى الرغم من أن هذه الصيغة لاتختص بمعنى معين إلا أنـــه اطّرد صوغها من أسماء الأعيان الثلاثية لأحد هذه المعاني :-

١ - الدّلالة على إصابة ما اشتق منه الفعل نحو: رَأَسَهُ أى أصـــاب رَأْسَـــهُ .

٢ - الدّلالة على اتّخاذ ما اشْتُقّ منه الفعل آلة للإصابة نحو: سَهَمَهُ أى: أصابه السَّهْمُ .

٣ - الدّلالة على حصُول معنى ما اشتقّ منه الفعْل للمفعُول نحـــو: لَحَمَهُ ، أى: أعطاه لَحْمًا .

وقد ذكر ابنُ مالك فى كتابه "التسهيل" هذه المعانى وغيرهـا ، لـ (فَعَلَ) فقال: واطّرد صوغُه من أسماء الأعيان لإصابتها أو إنالتها ، أو عمل بها ، وقد يُصاغ لعملهما أو عمل لها أو أخذ منها .

ومن معانى (فَعَلَ) الْجَمْعُ والتفريق والإعطاء والمنع والامتنـــاع والإيذاء والغلبة والدفع والتحويل والتحول والاستقرار والسير والستر والتجريد والرمى والإصلاح والتصويب(١) . ا هـ

---

(١) التسهيل لابن مالك ص: ١٩٦ ، ١٩٧٠ ، تحقيق/ محمد كامـل بركات ، وينظر :الهمع:٢ / ١٦١ .

(فَعِــــلَ)

يأتي (فَعِلَ) بكسر العين متعدّيا نحو: شَرِبَ ، ولازما نحو : فَرِحَ ، ولكن لزومه أكثر من تعدّيه ولهذا غلب وضعه للنُّعوت اللّازمة والأعراض من الوَجَعِ ، وما يَجْرِي مَجْرَاهُ نحو: حَزِنَ ، وشَعِثَ[١] ونَكِدَ[٢] ومَرِضَ وشَكِيَ ، بمعنى سَاءَ خُلُقُهُ .

ومن الهيج والاضطراب نحو: بَطِرَ[٣] وفَرِحَ ، وخَبِطَ[٤] وغَضِبَ ومن الهيج أيضا ما يدل على الجُوعِ والعَطَشِ وضدّيهما من الشّبع والرّيّ نحو: عَطِشَ ، وشَبِعَ ، ورَوِيَ .

ويكثر مجئ الألْوَانِ والحِلَى على هذا الوزن نحو: كَـــدِرَ ، وشَهِبَ وقَهِبَ[٥] ، ويغلب في الألوان وزن: " افْعَلّ وافْعَالّ) نحو : ابْيَضّ واحْمَرّ واصْفَرّ وازْرَقّ واخْضَارّ .

هذا في الألوان ، ومن الحِلَى بكسر الحاء وضمها وهي العلامات

---

(١) شعث: تلبد شعره واغبر . (٢) نكد : صعب عيشه .

(٣) بطر: لم يحتمل النعمة وكفرها .

(٤) من الرائحة الطيبة .

(٥) [illegible] أي ذو لون بين السواد والغبرة ، وشهب : اذا غلب [illegible] ، وقهب: أي [illegible] ذو غبرة مائلة الى الحمرة .

الظاهرة فى أعضاء الحيوان : شَتِرَ وَرَسِخَ وَهَضِمَ[1] .

ومن المعانى التى يستعمل فيها هذا الوزن ، الدلالة على كبر الأعضاء نحو : أَذِنَ ، وعَيِنَ .

تعريف المطاوعة

وقد يأتى مطاوعا لِـ (فَعَلَ) بفتح العين ، نحو : خَدَعَهُ فخدع .
والمطاوعة كما فى القاموس : الموافقة[2] .

ومعناها عند علماء التصريف : تأثّر فاعل الفعل اللّازم بفعل آخر متعد مُلاقٍ للفعل الأوّل فى الاشتقاق[3] .

ومما يذكر هنا أن وزن (فَعِلَ) فى المعانى التى ذكرناها له سابقا لازم لأن هذه المعانى لا تتعلّق بغير من قامت له ، أما مجئ بعض الكلمات من هذا الوزن مستعملة فى التعدّى نحو : فَرِقْتُهُ وفَزِعْتُهُ وخَشِيتُهُ فهو على حذف الجار والأصل : فَرِقْتُ منه وفَزِعْتُ منه ، وخَشِيتُ منه ، وقد حمل خَشِيتُهُ على رَحِمْتُه حمل الضّدّ على الضّدّ - كما بين الرضى - ولهذا جاء اسم الفاعل منه على (خاشٍ) وقياسه (خَشٍ) لأن صفة اللازم من هذا الباب (فَعِلَ) وكما حمل اسم الفاعل من هذا

---

(١) شتر : انشقت شفته السفلى وشترت عينه أى انقلبت جفنها ورسخ بمعنى خف لحم عجيزته وفخذيه وهضم أى انضم جانباه وضمرت بطنه .
(٢) مختار الصحاح وتاج العروس (طوع) .
(٣) حاشية الصبان ٤/ ٢٤١ والممتع ١/ ١٨٣ وشرح الشافية ١/ ...

الفعل على ضدّه حمل عليه أيضا فى المَصْدَرِ فقيل فى مصـــدره : خَشْيَةً كـ (رَحْمَة) وقياسه (خشى)[1] .

(فَعُــــلَ)

فَعُلَ ، بضم العين لا يكون إلّا لازِمًا نحو : ظَرُفَ وشَرُفَ والسّبَب في ذلك كما بيّن العلماء أنه يغلب فى الغرائز : وهى الأوصـــاف المخلوقة كالحُسْنِ والقُبْحِ وَالْكِبَرِ والصّغر والطُول والقِصر وما إلى ذلك .

والغريزة ملازمة لصاحبها لاتتعدّى إلى غيره ، وهذا ما عليه ابنُ عُصْفُور[2] وابنُ الحَاجِب ، وقد اعترض الرضىّ على ابنِ الحاجب فى هذا حيثُ أجازَ أن يأتى (فَعُلَ) متعدّيا فقال : وأين المانع من كون الفعل المتعدى طبيعة أو كالطبيعة[3] .

كما اعترض عليه فى جعله قول بعضهم[4] : رَحُبَتْكَ الدّارُ شاذا وتفسيره له بقوله : أى رَحُبَتْ بِكَ فقال : والأولى أن يقال : إنما عـــدّاه

---

(١) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضى ٧٢/١ ، ٧٣ والأشمونى بحاشية الصبان : ٢٤١/٤ .
(٢) ينظر : الممتع : ١٨٠/١ . (٣) شرح الشافية : ٧٤/١ .
(٤) [illegible]

لتضمنه معنى وَسِعَ ، أى: وَسِعَتْكُمُ الدّار ، وقول المصنف: أى [illegible]
بِكَ ، فيه تعسّف لا معنى له(١).

وتوضيح ذلك أنّ ابنَ الحاجب جعل الجار في (رَحُبَتْكُمُ الدّارُ)
محذوفًا وأوصَلَ العاملَ اللّازم وهو (رَحُبَ) إلى ما كان مجرورا وهو
الضمير بنفسه. والمعروف أنَّ بابَ الحذفِ والإيصال شاذّ عند النحاة.

أما الرضى فقد خَرَّجَ القولَ على أنه مضمّن معنى كلمة أُخْرَى والتضمين
باب قياسى عند كثير من النحاة (٢).

ويرى الأشمونى أن (فَعُلَ) يكون متعديا بطريقين هما : التَّضْمِينُ
والتَّحْوِيل ، فالتضمين نحو القول السابق: رَحُبَتْكُمُ الدّارُ ونحو قول
على ـ رضى الله تعالى عنه ـ : إن بِشْرًا قد طلع اليمن ، حيث ضمن
الأول معنى وَسِعَ كما عرفنا وضمن الثانى معنى بَلَغَ والتحويل [illegible]
سُدْتُهُ ، فإن أصله: سَوَدته بفتح العين (ثم) [illegible]
ونُقِلَت الضمة إلى فائه عند حذف العَيْن ، وفائدة التحويل [illegible]
كما يقول: الإعلام بأنه واوى العين إذ لو لم يحوّل إلى (فَعُــل)

---

(١) شرح الشافية: ١/ ٧٥ و ٧٦
(٢) ينظر: هامش (١) من ص ٦ ، من شرح الشافية الجزء الأول.

وحذف فتحته لالتقاء الساكنين عند انقلابهما ألفا ، لالتبس الواوىّ باليائىّ .

وما ذكره الأشمونى هنا هو مذهب الكسائى وابن مالك فى كتابه: " التسهيل "[1] أما ابنُ الحاجب فيجعل الضم فى سُدْتُهُ لبيان بنَاتِ الواو لا لِلنَّقْل أو التَّحْويل ، يقول: وأما باب سُدْتُه فالصحيح أن الضم لبيان بنات الواو لا للنقل وكذا بات بعته[2] . اهـ

ولم يجئ من هذا الباب أجوف يائى إلا كلمة واحدة هى : هَيُؤَ من قولهم : هَيُؤَ[3] الرَّجُل أى حَسُنَتْ هَيْئَتُه ، ولم يجئ منه ناقص يائى إلا (نَهُوَ) من قولهم : نَهُوَ الرَّجُلُ ، أى صار ذا نُهْيَة وهى العَقْل وأصله (نَهُىَ) لأنه من النُّهية ، أبدلت الياء واوا لمناسبة الضمة قبلها .

---

(١) ينظر: الأشمونى بحاشية الصبان ٤/ ٢٤١ ، ٢٤٢ والتسهيل ص: ١٩٧ وتوضيح المقاصد للمرادى: ٥/ ٢٢٢ .

(٢) شرح الشافية : ١/ ٧٤ .

(٣) لم تقلب الياء فى (هيؤ) ألفا فيقال: (هاء) لأنها لو قلبت فى الماضى لوجب إعلالها فى المضارع بنقل حركتها إلى ما قبلها وقلبها واوا فيقال (يهوء) لأن المضارع يتبع الماضى فى الإعلال وحينئذ يحصل الانتقال من الأخف إلى الأثقل .

ولم يجئ من هذا الباب أيضا المضاعف إلا قليلا. وما جاء منه أتى مشتركا مع (فَعِلَ) بكسر العين نحو: لَبُبَ وشَرُرَ[١] بضم العين وكسرها . ومن الطريف أن علماء الصرف قد عللوا لعدم مجئ الأجوف اليائى والناقص اليائى والمضاعف من هذا الباب ونحن هنا نذكر لك بعضا من أقوالهم فى هذه التعليلات :-

يقول الرضى :ولا يجئ من هذا الباب أجوف يائى و لا ناقص يائى ، لأن مضارع (فَعُلَ) يَفْعُل بالضم لاغير، فلو أتيا منه لاحتجت إلى قلب الياء ألفا فى الماضى ، وفى المضارع واوا نحو: (يَبُوعُ ويَرْمُو) من البَيْع والرَّمْى فكنت تنتقل من الأخفّ إلى الأثقل . وإنما جاء من (فَعِلَ) المكسور العين أجوف وناقص واوِيَّان كخَافَ خَوْفا ، وغَبِيَ وشَقِيَ ورَضِيَ رِضْوَاناً وغَبَاوَةً وشَقَاوَةً ، لأنك تنتقل فيه من الأثقل إلى الأخفّ بقلب الواو فى يَخَافُ ألفًا وفى رَضِىَ ياء .

ولم يجئ المضاعف من هذا الباب لثقل الضمة والتضعيف[٢] ،

ويقول السيوطى : ولم يرد يائى العين استغناء عنه بِفَعِلَ ، لاستثقال الضمة على الياء نحو : طَابَ يَطِيبُ بخلاف الواو[٣] .

---

(١) لَبِبَ : صار لبيبا ، وشرر: صار ذا شَرّ .
(٢) شرح الشافية ١/ ٧٦، ٧٧ (٣) الهمع: ٢/ ١٦١ .

فائـــــدة :

ذكرنا أن أبنية الثلاثي المجرّد ثلاثة هي : فَعَل وفَعِل وفَعُل ، وقد زاد بعض العلماء على هذه الأوزان وزنا آخر هو : (فُعِل) بضم الفاء وكسر العين وهي صيغة ما لم يُسَمَّ فاعِلُه . وعلى هذا تكونُ أبنيةُ الثلاثي المجرّد الأصلية عندهم أربَعَةً ، وممن ذهبَ إلى هذا المبرّدُ ، وابنُ الطّراوة ، والكوفيون ، ومذهبُ البصريّين أنها فرع مغيّرة عن صيغة الفاعل ، وقد ذكر هذا شُرَّاح الألفية تعليقا على قول ابن مالك :

« وزِدْ نَحْوَ ضُمِنْ » (١)

بهذا نكون قد انتهينا من الكلام على صيغ الثلاثي المجرّد ومعانيها . وننتقل بعد ذلك إلى الكلام عن معاني صيغ الزوائد .

---

(١) ينظر : توضيح المقاصد للمرادي : ٥/ ٢٢٢ والأشموني : ٤/ ٢٤٢ ، وشرح ابن عقيل بحاشية الخضري : ٢/ ١٨٤ ، والتصريح : ٢/ ٣٥٧ .
وابن عقيل ٤ / ١٩٤ - ١٩٥

مَعَانى صِيَغ الزَّوائِد

قبل أنْ ندخُلَ فى بيان معنى صيغ الزّوائد نشير إلَى أنّ الزيادة إذَا لم تكن لغرض لفظى كالإلحاق لابدّ أن تكونَ لغرض معنوىّ ، وعلى ذلك فإن تسوية بعض النحويّين أو الصرفيّين بَيْنَ المجرّد والمزيد فى بعض الأحيان فى معناه تَسَاهُل منهم فى التعبير، وذلك كقولهم : إن أَقَالَ بمعنى قال، لأنّ الهمزةَ فى أَقَالَ قد أفادت معنى التأكيد والمبالغة ، ولعل قولهم هذا مبنى على أنَّ الهمزةَ لم تُفِدْ معنًى زائدًا فى الكلام سوى تأكيد المعنى والمبالغة فيه، وذلك على حدّ قولهم : إن الباء فى " كَفَى بِاللّهِ "(١) و" مِنْ " فى : (وَمَا مِنْ إِلَهٍ)(٢) زائدتان لما لم تفيدا فائدة زائدة فى الكلام سوى تقرير المعنى الحاصل وتأكيده (٣) .

وإذَا كان الأمر كذلك فهل يجوز لنا أنْ نزيد على أىّ فعلٍ مُجَرَّدٍ ما نَشَاءُ من حُرُوف الزيادة قياسا على غيره ؟ أو أن هذه

(١) من الآية ٤٣ من سورة الرعد، والآية ٩٦/ من سورة النساء .
(٢) من الآية ٦٢ من سورة آل عمران، والآية ٧٣ من سورة المائدة .
(٣) ينظر: شرح الشافية ١/ ٨٣ .

الزيادات سَماعِيّة، بمعنى أنه يحتاج في كل باب إلى سماع استعمال اللفظ المعيّن في المعنى المعيّن؟

هذه مسألة خلاف بين العلماء، فسيبويه وابن هشام لا يمنعان ذلك في الفعل اللّازم، وقاسها الأخفش في المتعدي وجعلها الرضي سماعيّة فيهما. يقول سيبويه: هذا باب افتراق فَعَلْتُ وأَفْعَلْتُ في الفعل للمعنى، تقول: دَخَلَ وخَرَجَ وجَلَسَ، فإذا أخبرت أنّ غيره صيّره إلى شيء من هذا قلت: أَخْرَجَهُ وأَدْخَلَهُ وأَجْلَسَهُ، وتقول: فَزِعَ وأَفْزَعْتُهُ وخَافَ وأَخَفْتُهُ، وجَالَ وأَجَلْتُهُ وجَاءَ وأَجَأْتُهُ، فأكثر ما يكون على فَعِلَ إذا أردت أن غيره أَدْخَلَهُ في ذلك يبنى الفعل منه على أَفْعَلْتُ، ومن ذلك أيضا مَكُثَ وأَمْكَثْتُهُ، وقد يجيء الشيء على (فَعَّلْتُ) فيشرك (أَفْعَلْتُ) كما أنهما قد يشتركان في غير هذا، وذلك قولك: فَرِحَ وفَرَّحْتُهُ، وإن شِئْتَ قُلْتَ: أَفْرَحْتُهُ[1].

ويقول ابن هشام وهو يتحدث عن تعديه الفعل القاصر بالهمزة: والحق أنّه قياسي في القاصر، سَماعِيّ في غيره وهو ظاهر مذهب سيبويه[2].

---

(١) الكتاب ٢/ ٥٥ (٢) مغني اللبيب ١/ ٨٤، ٨٥.

صفحات ناقصة

من أصل المصدر

من ١٢٦ إلى ١٣٣









يقول : وتنقسم الأبنية قسمة أخرى : إلى مهموز وغير مهموز ، فالمهموز قد يكون صحيحا كأَمَرَ وسَأَلَ وقَرَأَ ، وقد يكون معتلا نحو آلَ ووَأَلَ (١) ورَأَى ، وكذا غير المهموز نحو : ضَرَبَ ، وَعَدَ .

وتنقسم قسمة أخرى إلى مضاعف وغير مضاعف ، والمضاعف إما صحيح كمَدَّ ، أو معتل كوَدَّ ، وكذا غير المضاعف كضَرَبَ ووَعَدَ ، وكذا المضاعف إما مهموز كأَزَّ (٢) أو غيره كمَدَّ ، فالمهموز ما كان أحد حروفه الأصلية همزة كأَمَرَ وسَأَلَ وقَرَأَ ، والمضاعف ما عينه ولامه متماثلان وهو الكثير ، أو فاؤه وعينه متماثلان كدَدَن وهو غاية القلة أو ما كرر فيه حرفان أصليان بعد حرفين أصليين نحو : زَلْزَلَ (٣) . أ هـ

وأرى أن هذا التقسيم وإنْ كانَ مقبولا إلا أن فيه نوعًا من الخلط بين الصّحيح والمعتل في أنواعهما ، والتقسيم الأول أسهل وأيسر على المتعلم ، وبرغم ذلك فهذا التقسيم الذى قسمه الرضي أفضل من التقسيم الذى قسمه الميداني في كتابه (نزهة الطرف) حيث جعل الهمز والتضعيف من أحرف العلة وحكم لذلك على المهموز والمضعف بأنهما معتلان وليسا صحيحين .

---

(١) آل : رجع ، ووأل : لجأ .
(٢) أزت القدر : اشتد غليانها .
(٣) الشافية للرضي : ١/ ٣٣ـ ٤٤ .

أَنْوَاعُــــهُ :-

الصّحيحُ ثلاثةُ أنواعٍ هي : السالم والمهموز ، والمضعف .

فالسالم : هو ما سلمت أصوله من الهمز والتضعيف نحو: ضَـرَبَ وَعَلِــمَ .

والمهموز: ما كان أحدُ أصوله همزا نحو: أَمَرَ، سَأَلَ، قَرَأَ .

والمضعف: وهو نوعان :

أ — مضعف الثلاثي ومزيده ، وهو ما كانت عينه ولامه من جنس واحد نحو: رَدَّ ، فَرَّ، اسْتَقَرَّ ، اسْتَمَدَّ .

ب — مضعف من الرباعي وهو ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس عينه ولامه الثانية من جنس آخر نحو: زَلْزَلَ، وَسْوَسَ ، دَمْدَمَ . ومنه قوله تعالى : (فَدَمْدَمَ عَلَيْهِم رَبُّهُمْ بِذَنْبِهِمْ فَسَوَّاهَا) (١) .

هذا هو الصحيح وأنواعه ، وقد قسّم العلامة الرضى الأبنيـــة إلى أقسام أخرى تختلف عن هذين القسمين فأدخل أنواع الصحيـــح فى المعتل حيث جعل المهموز قسمين : صحيحا ومعتلا كما جعــل المضعف أيضا قسمين مثل المهموز .

---

(١) الشمس/ ١٤ .

يقول: الصحيح: وهو الذي سلمت فاؤه وعينه ولامه من حروف العلة وهي الألف والواو والياء، ويقال لها أيضا: حروف المد، واللين.

فإذا خلا الاسم أو الفعل منها يحكم بصحتهما، وكذلك إذا لم تكن فيها همزة ولا تضعيف، وإنما جعل الهمزة في حروف الاعتلال لأنها تلين، فتلحق بحروف العلة نحو: سَالَ — وقَرَا في تخفيف سَأَلَ وَقَرَأَ، وكذلك حكم التضعيف، فإنه يبدل منه حرف العلة نحو: تَظَنَّيْتُ، في تَظَنَّنْتُ، وخَرَجْنَا نَتَلَعَّى أي نَتَلَعَّعُ، ومثله تَقَضَّى البازي إذا البازي كسر أي تقضض، فكل اسم خلا مما ذكرنا فهو الصحيح، وكل فعل خلا ماضيه منه فكذلك، ويقال له السالم أيضا (1). أ هـ

(1) نزهة الطرف في علم الصرف للميداني ص ١٣٦١.

المُعْتَلّ وأنواعُه

سبق لنا أن بَيّنا أن المعتلّ هو ما كان أحد أصوله حرفا من أحرف العلة[1] نحو: وقف، قال، رضى، وهى، قوى.

ولهذا الفعل المعتل أنواع خمسة تأتى تبعا لاختلاف موقع حرف العلة فيه، وهذه الأنواع هى:

١ — المثال: وهو ما اعتلت فاؤه وهو قسمان:

أ — واوى نحو: وَعَدَ، وَصَفَ، وَقَفَ.

ب — يائى نحو: يَسَرَ.

وليس هناك مثالٌ اعتلت فاؤه بالألف لأننا نعرف أن الألف لا تقع أولا، وسمى المثال بهذا الاسم؛ لأنه ماثل الصحيح فى احتمال الحركة[2].

---

(١) أحرف العلة هى الألف والياء والواو، وسميت بذلك لأنها لا تسلم ولا تصح أى لا تبقى على حالة واحدة فى كثير من المواضع ولكنها تتغير بالقلب والاسكان والحذف، وهذه الأحرف قد تسمى أحرف علة فقط، وذلك اذا كانت متحركة، نحو: عوض، حيل.
وقد تسمى أحرف علة ومد وذلك اذا كانت ساكنة وقبلها حركة تجانسها نحو: دار — نور.

(٢) ينظر: نزهة الطرف ص: ١٣.

٢ — الأجوف وهو ما اعتلت عينه نحو: صَامَ ، قَالَ ، نَامَ ، بَاعَ ، وسُمّى بذلك تشبيها له بالشئ الذى أخذ ما فى داخله فبقى أجوف، وذلك لأن هذا الفعل يذهب عينه كثيرا كما فى حالة إسناده إلى ضمائر الرفع صُمْتُ ، وبِعْتُ ، وكما فى حالة مضارعه المجزوم نحو لَمْ يَقُلْ ولَمْ يَبِعْ وكما فى حالة الأمر منه نحو: قُلْ وَبِعْ[1] .

٣ — الناقص وهو ما اعتلت لامه وهو واوى نحو: دَعَا أو يائى نحو: رَمَى وَرَعَى .

وقد سُمّى بهذا الاسم لنقصان حرفه الأخير فى الجزم والوقف نحو: اغْزُ وارْمِ ولاَ تَغْزُ ، وَلاَ تَرْمِ ، هذا ما علل به الصرفيون تسميته بهذا الاسم ، أما النحويون فيسمونه ناقصا لنقصان اعرابه .

٤ — اللفيف المفروق وهو ما اعتلت فاؤه ولامه نحو: وَقَى ، وَلِىَ .

٥ — اللفيف المقرون وهو ما اعتلت عينه ولامه نحو: نَوَى ، قَوِىَ ، لَوَى ، حَيِىَ .

وبهذا النوع من الأفعال المعتلة نكون قد أنهينا الكلام عن الصحيح والمعتل وقد آثرت الكلام عنهما قبل البدء فى المبحث الآتى لما لهما من علاقة وثيقة به .

---

(١) ينظر: شرح الشافية : ١/ ٣٩ .

أَحْوَالُ الْمُضَارِعِ مَعَ الْمَاضِي الثُّلَاثِيِّ الْمُجَرَّدِ

للفعل المضارع مع الماضي الثلاثي المجرد ستة أحوال تأتي تبعا لاختلاف حركة العين في الماضي :

فإذا كانَ الماضي مفتوحَ العين فمضارعُه يكونُ مفتوحَ الْعَيْنِ مثلـه ، وينقاس ذلك فيما كان عين فعله أو لامه حرفًا من حروف الْحَلْـق وهي : الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء نحو: سَأَلَ يَسْأَلُ وفَتَحَ يفْتَحُ ، وشذَّ من ذلك: أَبَى يأْبَى ، لأنه لم يكن حلقـي العين أو اللّام .

ونشير هنا إلى أن الأمر في هذا الباب موكول إلى السَّمَاع بمعنى أن الصرفيين لم يتوصلوا إلى قاعدة عامة يرجعون إليها في ضبط عين الفعل المضارع بالفتح ، وكل ما لحظوه من ذلك أن مفتـوح العين يكون حلقيا كما بيّنّا إلّا ما شذّ من ذلك .

تنبيــــه :

جاءت أفعال من باب " فَعَلَ يفْعَلُ " لم تكن عينها أو لامهـا حرفًا من حُرُوف الحلق ، وللصّرفيّين في هذه الأفعال آراء .

فبعضهم يجعل هذه الأفعال شاذة قياسًا فصيحة استعمالا ، وبعضهم يَحْمِلُهَا على غيرها لأنها بمعناها .

وآخرون يجعلون بعض هذه الأفعال من تَداخُل اللُّغـــات أو أنَّه لُغةٌ خاصّة ببعض القبائل العربية ، وإليك أمثلة توضح ذلك :

فمما جاء من هذه الأفعال فَصِيحًا في الاستعمال شاذًّا فـــي القياس، الفعل : أَبَى يَأْبَى ، وهذا الفعل نفسه حمله بعض العلماء على " مَنَعَ " لأنه بمعنى امْتَنَعَ ، وإن كان هذا التخريج الأخير بعيدا .

وأما ما جاء منها وجعلوه من تداخل اللغات فهو : " رَكَــنَ يَرْكَنُ ، ومعنى ذلك أن " رَكَنَ " من باب " نَصَرَ " ومن باب " فَـرِحَ " فاستعمل الماضي من الأول والمضارع من الثاني .

وما جاء منها وهو خاص ببعض القبائل فمثل : رَضَى وفَنَى بفتــح العين وهي لغة خاصة بطيئ، لأنهم يجوّزون قلب الياء ألفا فـــي كل ما آخره ياء مفتوحة فتحة غير إعرابية مكسور ما قبلها فيقولـــون : " بَقَى " في " بَقِيَ ، ودُعَى " في : " دُعِيَ " (١) .

---

(١) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ١١٤، ١١٥ ، ١٢٤ ، ١٢٥، ونزهة الطرف ص: ٨ .

هذه أولى حالات المضارع من " فَعَلَ " مفتوح العين.

والحالة الثانية أن مضارع (فَعَلَ) يأتى على (يَفْعِلُ) بكسر العين نحو: ضَرَبَ : " يَضْرِبُ ".

وينقاس ذلك فى :

١ — المثال الواوى بشرط أن لا تكون لامه حرف حلق نحو: وَقَفَ يَقِفُ.

٢ — الأجوف اليائى نحو: بَاعَ يَبِيعُ ، وَضَاعَ يَضِيعُ.

٣ — الناقص اليائى بشرط أن لا تكون عينه حرف حلق نحو: قَضَى يَقْضِى.

٤ — المضعّف اللازم نحو: فَرَّ يَفِرُّ ، وَشَذَّ يَشِذُّ (١) .

ويأتى مضارع (فَعَلَ) أيضا على (يَفْعُلُ) بضمّ العين وينقاس ذلك فى :—

١ — الأجوف الواوى نحو: قَالَ يَقُولُ ، وَصَامَ يَصُومُ.

٢ — الناقص الواوى نحو: غَزَا يَغْزُو ، وَسَمَا يَسْمُو.

٣ — المضعف المتعدى نحو: سَبَّهُ يَسُبُّهُ ، وَشَدَّهُ يَشُدُّهُ ، وَرَدَّهُ يَرُدُّهُ.

---

(١) ينظر : الممتع: ١/ ١٧٤ .

٤ - أفعال الغلبة بحيث لا تشتمل على ما يقتضي الكسر[1] نحو: حَسَنْتُهُ أَحْسُنُهُ .

هذا بالنسبة للماضي المفتوح العين.

أما إذا كان الماضي مكسور العين فإن مضارعه يأتي مفتوح العين نحو: شَرِبَ يَشْرَبُ ، وقد يأتي مكسور العين نحو: حَسِبَ يَحْسِبُ ، وَحَذِرَ يَحْذِر .

وإذا كان الماضي مضموم العين فمضارعه مضموم العين مثله دائما نحو: شَرُفَ يَشْرُفُ[2] .

ونخلص من هذا كله إلى أن مضارع (فَعَل) مفتوح العين يكون مفتوح العين مثله أو مكسورها أو مضمومها .

ومضارع (فَعِلَ) مكسور العين يكون مفتوح العين أو مكسورها .

ومضارع (فَعُلَ) مضموم العين يكون مضموم العين مثله دائما .

---

(١) بأن يكون الفعل مثالا واويا أو اجوف يائيا أو ناقصا يائيا نحو وثب وسار ورمى ، لأن العين في مضارع فعل الغلبة تبقى على كسرها الذي كانت تستحقه .

(٢) الممتع ١/ ١٧٣ وينظر الرائد الحديث في تصريف الأفعال/ ٣٦ .

تعقيب :

لماذا التزم ضمّ عين المضارع فى الأجوف والناقص الواويين من الماضى مفتوح العين ؟

ولماذا التزم الكسر فى الأجوف والناقص اليائيّين ؟

ولإجابة عن ذلك نقول :-

التزم الضم فى الأجوف والناقص الواويّين لبيان كون الفعل واويا لا يائيا لأننا لو كسرنا العين فيهما لوجب قلب واوهما فى المضارع ياء ، لأن بيان البنية أهمّ من الفرق بين الواوى واليائى ، وحينئذ يلتبس الواوى باليائى ، ولهذا السبب نفسه التزم الكسر فى الأجوف والناقص اليائيين .

وبيان ذلك أننا لو قلنا فى صَامَ وَغَزَا " يصوم ، ويغزو " لكان يجب أن نقلب الواو ياء فنقول : " يَصِيمُ ويَغْزِى " .

ولو قلنا فى " بَاعَ وَرَمَى " : يَبُيُعُ ، وَيَرْمُوُ ، بضم العين فيهما لوجب قلب الياءين واوا لبيان البنية كما قلنا سابقا ، فيلتبس الواوى باليائى فى الماضى والمضارع .

وقد بيّن الرضى هذه المسألة فى شرحه على الشافية وافترض اعتراضا على ذلك وأجاب عنه فقال :

فإن قلت: أليس الضمة فى (قُلْتُ) والواو فى (غَزَوْتُ) و(غَزَوا) والكسرة فى (بِعْتُ) والياء فى (رَمَيْتُ ورَمَيَا) تفرقان فى الماضى بين الواوى واليائى .

قلت: ذلك فى حال التركيب ، ونحن نريد الفرق بينهما حال الإفراد . فإن قلت: أليس يلتبسان فى الماضى والمضارع فى خَافَ يَخَافُ من الخَوْف ، وهَابَ يَهَابُ من الهَيْبَة ، وشَقِىَ يَشْقَى من الشقاوة ، ورَوِىَ يَرْوَى؟

قلت: بَلَى ، ولكنهم لم يضموا فى واوىّ هذا الباب، ولم يكسروا فى يائيّه ، لأن (فَعِلَ) المكسور العين اطّرد فى الأغلب فتح عين مضارعه ولم ينكسر إلاّ فى لغات قليلة ، فلم يقلبه حرف العلة عن حاله بخلاف (فَعَلَ) بالفتح ، فإن مضارعه يجىء مضموم العين ومكسورها ، فأثر فيه حرف العلة بإلزام عينه حركة يناسبها ذلك الحرف[1] . أ هـ

---

(١) شرح الشافية للرضى ١/ ١٢٥، ١٢٦ .

أحوال المضارع مع الماضي الزائد على ثلاثة

إذا أردنا أن نصوغ المضارع من الماضي الزائد على ثلاثة أحرف نضع في اعتبارنا أولاً عدد الحروف التي يتكون منها هذا الفعل الماضي لأنه إما رباعي - سواء كان مجردا أو ثلاثيا مزيدا بحرف - أو خماسي ، أو سداسي .

فإن كان الماضي رباعيا ، فالمضارع يُصاغ منه بزيادة حرف من حروف المضارعة مضموما مع كسر ما قبل الآخر نحو: دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ ، زَلْزَلَ يُزَلْزِلُ ، أَكْرَمَ يُكْرِمُ ، وَشَرَّفَ يُشَرِّفُ .

ونشير هنا إلى أن الأفعال الرّباعية التي جاءت على وزن أَفْعَلَ في الماضي نحو: أَكْرَمَ أصل مضارعها أن يكون على وزن (يُؤَفْعِلُ) فيقال في مضارع أكرم: يُؤَكْرِمُ ، بإثبات الهمزة وقد جاء من ذلك قول الشاعر :-

فإنَّهُ أَهْلٌ لأَنْ يُؤَكْرَمَا (١)

---

(١) هذا بيت من مشطور الرجز ، وقد اختلف في نسبته فبعضهم كالبغدادي في شرح شواهد الشافية ص٥٨ لم يعزه الى قائل ولم يذكر له تتمة وهو كذلك في معظم كتب النحو كالخصائص : ١ / ١٤٤ والخزانة ١ / ٣٦٨ والمغني ٤/ ٥٧٨، وغيرها ، غير أن أ. عبد السلام هارون نسبه الى أبي حيان الفقعسي . ينظر: معجم شواهد العربية : ٢/ ٥٣١ .

إلا أنه رفض ذلك لما يلزم من توالى همزتين حينما يكون المضارع للمتكلم نحو: أُأَكْرِمُ ، فلما حققوا ذلك فى المتكلم خففوا فى الجميع ولذا عد قول الشاعر السابق :

فَإِنَّهُ أَهْلٌ لأَنْ يُؤَكْرَمَا

شاذا ، لأن القياس فى استعمال أمثاله حذف الهمزة ، وإذا كان الماضى خماسيا فهو إما مبدوء بتاء زائدة أو بهمزة وصل. فإن كان مبدوءا بتاء زائدة نحو: تَعَلَّمَ ، فمضارعه يكون بزيادة حرف المضارعة مفتوحا فقط ، فيقال : يَتَعَلَّمُ .

أما إذا كان الخماسى مبدوءا بهمزة وصل فمضارعه يكون بزيادة حرف المضارعة مفتوحا مع كسر ما قبل الآخر نحو: انْطَلَقَ يَنْطَلِقُ — وانْدَفَعَ يَنْدَفِعُ .

وأخيرا إذا كان الماضى سداسيا فصياغة المضارع منه تكون بزيادة حرف المضارعة مفتوحا وكسر ما قبل الآخر كالخماسى المبدوء بهمزة وصل نحو: اسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ ، اسْتَحْسَنَ يَسْتَحْسِنُ .

ويُلَاحَظُ أن هذه الأفعال السّداسية كلها مبدوءة بهمزة وصل

فائـــــدة :

أجاز العربُ جميعهم ما عدا أهل الحجاز كسْرَ حَرْفِ المضارعة غير الياء في الفعل الثلاثي المبني للمعلوم إذا كان ماضيه علـــى (فَعِلَ) بكسر العين كما أجازوا ذلك في المثال والأجوف والناقص والمضاعف ، فيقولون في مضارع ما كان ماضيه على (فَعِلَ) نحـــو: " عَلِمَ" أنا إِعْلَمُ ونحن نِعْلَمُ وأنت تِعْلَمُ .

ويقولون في مضارع المثال والأجوف والناقص والمضاعف : إِيجَل وإِخَالُ وإِشْقَى وإِعَضّ، والكسرة في همزة " إِخَالُ" أفصح وأكثر من الفتـــح .

وقد علّل العلامة الرضي هذا الكسر في حروف المضارعة بأنه تنبيه على كسر عين الماضي .

يقول :" وإنما كسرت حروف المضارعة تنبيها على كسر عَيْن الماضي ، ولم يكسروا الفاء لهذا المعنى لأن أصله في المضارع السكون، ولم يكسر العين لئلا يلتبس يَفْعَل المفتوح بـ(يَفْعِلُ) المكسورة فلمْ يبقَ إلاّ كسر حروف المضارعة ، ولم يكسروا الياء استثقالا ، إلاّ إذا كان الفاء واوا نحـو: يِيجَل، لاستثقالهم الواو التي بعد الياء المفتوحة[1] . أ هـ

---

(١) شرح الشافية للرضي : ١/ ١٤١ .

المبني للمعلوم والمبني للمجهول

تقوم الجملة الفعلية على ركنين أساسيين هما : الفعل والفاعل نحو : قامَ محمدٌ ، وسمعَ عليٌّ ، وذهبَ خالدٌ .

والفعل بهذه الصورة السابقة يسمى مبنيا للمعلوم لأن فاعله مذكور فى الكلام ويستوى فى ذلك الفعل الظاهر كما فى الأمثلة السابقة ، أو المقدّر نحو : محمد يُحِبُّ الْخَيْرَ ، لأن فاعل الفعل " يحب " ضمير مستتر تقديره (هو) .

أما إذا كان الفاعل غير موجود فى الكلام لا ظاهرا ولا مقدرا ، فلابدّ من أن يقوم مقامه شئ آخر وحينئذ نجد أن صورة الفعل تختلف عن صورته فى الحالة السابقة ، والفعل فى هذه الحالة يسمى مبنيا للمجهول بمعنى أن فاعله غير موجود فى الكلام، وإن كان هناك ما ينوب عنه نحو : قُضِيَ الْأَمْرُ .

ولكننا لكى نُحَوّل الجملة من جملة مبنية للمعلوم إلى جملة مبنية للمجهول أو بعبارة أخرى من مبنية للفاعل إلى مبنية للمفعول لابدّ من اتباع ما يلى :—

أَوَّلاً : تَغْيِيرُ صُورَةِ الفِعْلِ :ـ

فإذا كان ماضيا يُضَمُّ أوله ويكسر ما قبل آخره كما أشرنا في المثال السابق ، قضى الأمر ، ويستوى فى ذلك المجرد كما في هذا المثال ، والمزيد كما فى نحو: أُكْرِمَ الضَّيْفُ ، إلا أنّ الفعل المزيد إذا كان مبدوءا بهمزة وصل نحو: (انْطَلَقَ) يُضَمّ أوله وثالثه يقال فيه : " أُنْطُلِقَ " .

وإذا كان مبدوءً بتاء زائدة نحو: (تَدَحْرَجَ ، وتَغَافَلَ) بضم أوله وثانيه فيقال : (تُدُحْرِجَ ، وتُغُوفِلَ) .

هذا إذا لم يكن الفعل ثلاثيا معتلّ العين (أجوف) ، أما إذا كان ثلاثيا معتل العين نحو: صَامَ وَعَاشَ ، فقد سمع فى فائه ثلاثة أوجه :ـ

أ ـ إِخْلَاصُ الْكَسْر ، فيقال : صِيمَ وعِيشَ ، فتقلب الألف ياء وإن كانت القاعدة تقضى بخلاف ذلك لأننا على حسب القاعدة العامة وهى ضم أول الفعل وكسر ما قبل آخره يجب أن ترد الألف إلى أصلها (الواو أو الياء) وأن يحرّك ذلك الأصل بالكسر فيقال : صُوِمَ ، وعُيِشَ ، ولكن العرب لم ترْتَحْ إلى ذلك فقالت : صِيمَ وعِيشَ وهذا ما عليه الجمهور ومنه قول الشاعر :ـ

حيث حذفت الضمة التي على فاء الكلمة ثم نقلت كسرة العين إليها ←

حِيكَتْ على نِيرَيْنِ إذْ تُحَــــاكُ

تَخْتَبِطُ الشَّـــوْكَ ولا تُشَـــاكُ (١)

ب — إخلاص الضم فيقال : صُومَ وقُولَ وبُوعَ ٠

هذه لغة دبير وبني فقعس (٢) ، ومنه قول الشاعر :—

لَيْتَ وهـــل ينفعُ شيئًا لَيْــــتَ

لَيْتَ شبابًا بُوعَ فاشْتَرَيْـــــــتُ (٣)

جـ — الإشمام وهو كما فسره الأشموني : الإتيان على الفاء بحركة بين الضم والكسر ٠

هذه هي اللغات الجائزة في الماضي الثلاثي الأجوف ، ولكن أي هذه اللغات أقوى ؟

---

(١) قائله رؤبة ، وهو من الرجز ويروى البيت بإخلاص الضم في : (حيكت) فقيل (حوكت) وهي الرواية المشهورة عند أكثر النحاة ما عدا ابن عقيل ؟
والرجز في ابن عقيل بحاشية الخضري : ١/ ١٦٨ وشرح شواهد ابن عقيل للجرجاوي ص: ١١٠ ، والأشموني بحاشية الصبان : ٢/ ٦٣ ، والتصريح ١/ ٢٩٥ ، والعيني ٢/ ٥٢٦ والهمع ٢/ ١٢٥ ، والمنصف لابن جني : ١/ ٢٥٠ ٠

(٢) بنو دبير وبنو فقعس من فصحاء بني أسد ٠

(٣) رجز لرؤبة وهو في : ابن يعيش : ٧/ ٧٠ والأشموني ٢/ ٦٣ والتصريح ١/ ٢٩٤ والهمع ١/ ٢٤٨ ، والدرر : ١/ ٢٠٦ ٠

فمصدر عينه الكلمة ساكنة بعد كسر فيلزم قلب الواو ياء في "صوم" ياء فصير صيم أما عينه [illegible]
قد تحتاج الى الخطوة الأخيرة حيث ان عينه الكلمة ياء -

ونجيب عن ذلك فنقول : -

إن أقوى هذه اللغات لغة إخْلَاص الكَسْر وأضعفها لغة

إخلاص الضم ، ولذا قال ابن مالك :

وَاكْسِر أَوِ اشْمِمْ ، فَاثُلَاثِيَّ أُعِلّ

عَيْنًا وَضَمٌّ جَاكَبُوعَ فَاحْتُمِلْ

وقد نبه الأشموني إلى ذلك فقال : معلقا على كلام ابن مالك :

أشار بقوله : " فاحتمل " إلى ضَعْف هذه اللغة بالنسبة للغتين

الأوليين .

وقال الخضري في حاشيته : " الكَسْرُ أَعْلَاهَا والضَّمّ أَرْدَاهَا " (١).

ونشير إلى أن هذه اللغات السابقة التي سمعت في الماضي

الثلاثي المعتل العين سمعت أيضا في الماضي إذا كان على وزن

(افْتَعَل) نحو (اخْتَار) أو على وزن (انْفَعَل) نحو : (انْقَاد)

فيقال فيهما : أُخْتِيرَ وأُنْقِيدَ ، بإخلاص الكسر .

واخْتُورَ وانْقُودَ بإخلاص الضم وقد منعها بعضهم ويجوز فيهما

أيضا الاشمام (٢) كما سمعت في الماضي الثلاثي المضعف نحو :

---

(١) ينظر : الأشموني ٢ / ٦٣ ، وحاشية الخضري : ١ / ١٦٨ .

(٢) ينظر : التصريح ١ / ٢٩٥ وشرح الألفية لابن الناظم ص ٨٩ ، ٩٠ .

" رده" وقد قرئ على إحدى هذه اللغات " هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رِدَّتْ إِلَيْنَا " (١) بالكسر (٢) .

تنبيه :

أوجب ابن مالك في الفعل الثلاثي المعتل العين المسند إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب ، كسر الفاء أو الإشمام إذا كان الفعل واويا نحو: صَامَ ، فيقال فيه عند بنائه للمجهول : صِمْتُ ومنع الضم فيه لئلا يلتبس بفعل الفاعل لأنه بالضم ليس إلا نحو: صُمْتُ شَهْرَ رَمَضَانَ .

وأوجب فيه ضم الفاء أو إشمامها إذا كان يائيا نحو: بُعْتَ ومنع الكسر هنا لئلا يلتبس أيضا بفعل الفاعل لأنه بالكسر فقط نحو: بِعْتُ الثَّوْبَ ، ولا يجب ذلك عند غيره بل هو المختار عندهم وعلى ذلك فهم يجوّزون الضم في الواوي والكسر في اليائي (٣) .

هذا كله بالنسبة للفعل الماضي ، أما إذا كان الفعل المراد

---

(١) يوسف/ ٦٥ .

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٤١، والأشموني ٢/ ٦٤ .

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل بحاشية الخضري: ١/ ١٦٩ وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ٢/ ق ٢٩ ، بتحقيقنا .

بناؤه للمجهول مضارعا فإنه يضم أوله ويفتح ما قبل آخره فيقال في : يَرْفَعُ الجنديُّ العلمَ ، يُرْفَعُ الْعَلَمُ ، وينطبق ذلك على الفعل المعتل العين نحو: يَقُولُ ، وَيَبِيعُ ، إلا أن حرف العلة فيه يقلب ألفا فيقال فيهما : يُقَالُ ، وَيُبَاعُ ، والأصل " يُقْوَلُ وَيُبْيَعُ " ثم تقلب الفتحة من الواو والياء إلى الساكن الصحيح قبلهما فصارا يُقَوْلُ ، وَيُبَيْعُ ، ثم انقلبت الواو والياء ألفا لتحركهما بحسب الأصل وانفتاح ما قبلهما بحسب (الآن) فصارا : يُقَالُ ، وَيُبَاعُ .

وما يجرى في معتل العين يجرى في معتل اللام نحو: (يَدْعُو) و(يَرْمِي) بمعنى أن حرف العلة فيه يقلب أيضا ألفا لتحركه وانفتاح ما قبله ، فيقال في الفعلين السابقين : (يُدْعَى ، وَيُرْمَى) وأصلهما : يُدْعَوُ وَيُرْمَيُ (١) .

ملاحظات :

١ — نلحظ من الأمثلة التي أوردناها في هذا المبحث أنها اشتملت على أفعال كلها متعدية إلى المفعول به ،كما نلحظ أننا لم نتناول في حديثنا فعل الأمر ، فهل معنى ذلك أن الفعل اللازم لا يُبْنَى للمجهول وكذلك فعل الأمر؟

---

(١) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٤٩ .

ونجيب عن النقطة الأولى بأن أكثر النحاة منع بناء الـــــلازم للمجهول مطلقا ، وخص أبو البقاء المنع بما لا يتعدى بحرف نحـــو : قَامَ وَجَلَسَ ، وحجّته في ذلك أنه لو بني لبقي الفعل خبرا بلا مخـبر عنه بخلاف ما يتعدى بالحرف ، وأجاز بعضهم بناؤه للمجهـــــول مطلقـــــا (١) .

وأما فعل الأمر فإنه لا يجوز بناؤه للمجهول ، لأن فاعله المخاطـب دائما ولا يعقل أن يُجْهَل ، لأنه معلوم من الخطاب ، ثم إن نائب الفاعل إذا كان مخاطبا وجب أن يكون الحدث واقعا من المخاطب وواقعا عليه في وقت واحد معا وهذا لا يجوز (٢) .

٢ — هل يجوز بناء الأفعال الجامدة والأفعال الناقصـــة للمجهول ؟ . لا يجوز بناء الأفعال الجامدة للمجهول اتفاقـــا وأما الأفعال الناقصة فقد أجاز سيبويه والجمهور بناء كَانَ وكَـــادَ وأخواتهما ومنعه الفارسي وأبو حيان (٣) .

وقد ذكر ابن عصفور هذه المسألة في كتابه : شرح الجمـــل

---

(١) ينظر : حاشية الخضري ١/ ١٦٨ وإصلاح الخلل لابن السيـد ص: ٢٠٨ ، تحقيق : سعيد عبد الكريم .
(٢) ينظر : الرائد الحديث في تصريف الأفعال ص: ٨٩ .
(٣) ينظر : الكتاب ٤/ ٣٤٢ وحاشية الخضري : ١/ ١٦٨ .

فقال : " وأما الأفعال فإنها تنقسم بالنظر إلى بنائها ثلاثة أقسام :

قسم اتفق النحويون على أنه لا يجوز بناؤه للمفعول ، وهو كل فعل لا يتصرف نحو : نِعْمَ وبِئْسَ وعَسَى ، وفعل التعجب ولَيْسَ وحَبَّذا . وقسم فيه خلاف وهو كانَ وأخواتها .

وقسم اتفق النحويون على جواز بنائه للمفعول وهو ما بقى من الأفعال المتصرفة[1] . أ هـ .

ثم بيّن بعد ذلك السبب فى منع الأفعال الجامدة من البناء للمجهول كما بين مذاهب العلماء فى بناء الأفعال الناقصة التصرف فقال :-

" وأما الأفعال التى لا تتصرف فلم يجز بناؤها للمفعول ؛ لأن فى ذلك ضربا من التصرف ، والعرب امتنعت من تصرفها فلم يجز لذلك بناؤها له .

وأما كان وأخواتها فمذهب الفراء أنه يجوز بناؤها لما لم يسم فاعله وتحذف المرفوع الذى يشبه الفاعل ، وتقيم المنصوب مقامه

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٣٥ .

لأنه يشبه المفعول كما يقام المفعول مقام الفاعل كذلك ما أشبهه .

وهذا الذى ذهب إليه فاسد ، لأنه يؤدى إلى بقاء الخبر دون مخبرعنه لا فى اللفظ ولا فى التقدير .

ومذهب السيرافى أنه يحذف الاسم فيحذف بحذفه الخبر إذ لا يجوز بقاء الخبر دون مخبرعنه ويقام المصدر مقام المحذوف.

وهذا الذى ذهب إليه فاسد ، لأن (كَانَ) الناقصة وأخواتها لا مصدر لها .

ولما رأى الفارسى أن بناءها لا يؤدى إلى ما ذكره الفراء ، وإلى ما ذكره السيرافى وكلاهما فاسد ، منع من بنائها للمفعول .

والصحيح أنه لا يجوز بناؤها للمفعول وهو مذهب سيبويه ، لكن لابد من أن يكون فى الكلام ظرف أو مجرور يقام مقام المحذوف فتقول : كِينَ فى الدار ، فالأصل مثلا : كَانَ زَيْدٌ قائما فى الدار ، على أن يكون قائما متعلقا بكان ، حذف المرفوع لشبهه بالفاعل وحذف بحذفه الخبر إذ لا يجوز بقاء الخبر دون مخبرعنه ، ثم أقيم

المجرور مقام المحذوف[1] ٠ أ ٠ هـ

ثانيا : وبعد أن تغير صورة الفعل على النحو الذى عرفناه فيما سبق ، ينوب عن الفاعل المحذوف المفعول به أو الظرف أو المصدر أو الجار والمجرور ، وليس لنا هنا أن نتكلم عن أى هذه الأشياء أولى بالإقامة مقام الفاعل مقام، وغير ذلك من الأحكام التى تتعلق بنائب الفاعل ، لأن ذلك مجاله علم النحو ونحن قد بحثنا هنا ما يخص الجانب الصرفى من الجملة المبنية للمجهول وهو الفعل ، فنكتفى بهذه الاشارة الخاطفة عن غيره ٠

---

(١) السابق ١/ ٥٣٥ ـ ٥٣٦ ٠

إسْنَادُ الأفْعَالِ إلى الضَّمَائِرِ

سبق لنا أن قسّمنا الأفعال من حيثُ الصحةُ والاعتلال إلى قسمين : هما الصحيح والمعتل ، كما بينا أن الصحيح يندرج تحته السالم والمهموز والمضعف ، والمعتل يندرج تحته المثال والأجوف والناقص ، ومقصدنا فى هذا المبحث أن نبين حكم كل نوع من هذه الأنواع عند إسناده إلى ضمائر الرفع بنوعيها ، حتى نقف على حقيقة كل نوع عند الإسناد من حيث ما يطرأ عليه من تغيير أو لا .

وقبل أن ندخل فى بيان ذلك نشير إلى أن ضمائر الرفع نوعان : متحركة ، وساكنة .

فالمتحركة هى : تاء الفاعل ، نا الدالة على الفاعلين ، نون النسوة . نحو: ضَرَبْتُ ، ضَرَبْنَا ، البنات ضَرَبْنَ .

والساكنة هى : ألف الاثنين ، واو الجماعة ، ياء المؤنثة المخاطبة . نحو: التلميذان فَهِمَا الدرس ، التلاميذ فَهِمُوا الدرس ، أنت تَفْهَمِينَ يا فاطمة .

ومما يجدر التنبيه إليه هنا أن الفعل الماضى يسند إلى ضمائر

الرفع المتحركة كلها بخلاف الضمائر الساكنة فلا يجوز إسناده إلاّ إلى ألف الأثنين وواو الجماعة منها فقط .

أما الفعل الأمر والمضارع فلا يسندان إلاّ إلى نون النسوة من الضمائر المتحركة ويجوز إسنادهما إلى جميع الضمائر الساكنة .

وسوف يظهر ذلك من خلال الأمثلة التى نأتى بها عند الحديث عن كل نوع من أنواع الأفعال السابقة على حدة .

إسناد الأفعال الصحيحة
إلى الضمائر

أ ـ السالم :

عرفنا قبل ذلك أن السالم هو ما سلم من الهمز والتضعيف ،
و حكم هذا الفعل عند إسناده الى ضمائر الرفع بنوعيها أنه لا يحدث
فيه تغيير سواء كان ماضيا أو مضارعا أو أمرا . واليك أمثلة توضح
ذلك .

(الماضي)

١ ـ شَرُفْتُ بتمثيل بلادى فى مؤتمرات كثيرة .

٢ ـ شَرُفْنَا بتمثيل بلادنا فى مؤتمرات كثيرة .

٣ ـ البنات شَرُفْنَ بتمثيل بلادهن فى مؤتمرات كثيرة .

٤ ـ العالمان شَرُفَا بتمثيل بلادهما فى مؤتمرات كثيرة .

٥ ـ العلماء شَرُفُوا بتمثيل بلادهم فى مؤتمرات كثيرة .

(المضارع)

١ ـ البنات يَشْكُرْنَ آباءهن على حسن معاملتهم لهن .

٢ ـ البنتان يَشْكُرَان أبويهما على حسن معاملتهما لهما .

٣ ـ الرجال يَشْكُرُونَ آباءَهم على حسن معاملتهم لهم ·

٤ ـ أنت تَشْكُرِينَ الله على نعمه ·

(الأمـــر)

١ ـ أيتها البنات اعْرِفْنَ واسْلُكْنَ طريقه ·

٢ ـ أيها الولدان اعْرِفَا الحق واسلكا طريقه ·

٣ ـ أيها الرجال اعْرِفُوا الحق واسلكوا طريقه ·

٤ ـ أيتها الفتاة اعْرِفِي الحق واسلكي طريقه ·

ب ـ المهمـوز :

المهموز كما عرفنا سابقا هو ما كان أحد أصوله همزة نحـــو :

أخذ ـ سال ، قرا ·

وحكم هذا الفعل عند إسناده الى الضمائر حكم السالـــم

بمعنى أنه لا يحدث فيه تغيير ، غير أنه إذا توالى فى أوله همزتـان

وسكنت ثانيتهما تقلب الثانية مدا من جنس الحركة الأولى نحـــو :

آثرت ـ أُوثر ـ وآمنت ـ أُومن ·

وقد شذّت أفعال عن هذه القاعدة فحذفت همزتها فـــى

المضارع والأمر ·

فما حذفت منه الهمزة فى المضارع والأمر الفعل (رَأَى) حيث قيل فى مضارعه : يَرَى ، وفى أمره : (رَه) بالحاق هاء السكت به لبقائه على حرف واحد ، وأصل (يَرَى) الذى هو مضارع : (رَأَى) : (يَرْأَى) نقلت حركة الهمزة الى ما قبلها وهو الراء فالتقت ساكنة بعد سلب حركتها ، مع الألف فصارت (يَرَى) والأمر محمول على المضارع، وما حذفت الهمزة فى الأمر (أَخَذَ وأَكَلَ) فيقال فيهما (خُذْ وَكُلْ) والحذف فى هاتين الكلمتين مطلقا بمعنى أنه لم يكن خاصا يكون الكلمة مبتدأ بها الكلام أو مسبوقه بشئ قبلها فنقول : خُذْ هذا القلم ، وكُلْ هذه التفاحة .

كما تقول : قُلْتُ لأخيك خُذ القلم ، وقُلْتُ له كُل التفاحة ، وقد بينا ذلك لأن من الكلمات ما تحذف همزته فى الأمر فى الابتداء فقط أما إذا وقعت فى درج الكلام فانه يجوز فيها حذف الهمزة وعدمه نحو : أمَرَ وسَأَلَ ، فتقول فى الابتداء : مُرْ بالمعروف ، وسَلْ بنى إسرائيل .

أما إذا سبقتا بشئ فتقول : قُلْتُ لأخيك : مُرْ بالمعروف ، أو أُؤْمُر بالمعروف ، وقلت له : سَلْ أو اسْأَلْ (١) .

---

(١) ينظر : تهذيب التوضيح : ٥٣ .

جـ — المضعّف :

المضعف هو القسم الثالث من أقسام الأفعال الصحيحة التي بدأنا الكلام عنها بالسالم والمهموز .

والمضعف نوعان : مضعف ثلاثي ، ومضعف رباعي .

فالمضعف الثلاثي هو : ما كان عينه ولامه من نوع واحد نحو : فَرَّ ، وَمَدَّ ، وَشَدَّ ، وَرَدَّ .

والمضعف الرباعي هو : ما كان فاؤه ولامه الأولى من جنس وعينه لامه الثانية من جنس واحد ، نحو : زَلْزَلَ ، وَسْوَسَ ، حَصْحَصَ وكلامنا هنا خاص بالنوع الأول وهو المضعف الثلاثي ، لأنه هو الذي يتأثر بإسناده الى الضمائر فيجب فك إدغامه تارة ويجب إدغامه تارة أخرى .

ولتوضيح ذلك نقول :

إذا أسند المضعف الثلاثي الى ضمائر الرفع المتحركة وهي تاء الفاعل — (نا) الدالة على الفاعلين — نون النسوة — يجب فك إدغامه نحو :

مَدَدْتُ يد المعونة لإخواني ، وَمَدَدْنَا يد المعونة لإخواننا .

والبنات مددن يد المعونة لإخوانهن ، هذا فى الماضـــــى ،

ونقول فى المضارع : البنات يَمْدُدْنَ يد المعونة لإخوانهن .

وفى الأمر نقول : امْدُدْنَ أيتها البنات يد المعونــــــة لأخواتكن .

والسبب فى وجوب فك إدغام المضعف الثلاثى هنا هو أن ضمير الرفع المتحرك يقتضى إسكان ما قبله ، أما إذا أسند الفعـــــل الثلاثى إلى ضمائر الرفع الساكنة وهى :-

ألف الاثنين ، واو الجماعة ، ياء المؤنثة المخاطبة ، فإنه يجب إدغامه حينئذ ، فنقول فى الماضى :

اللصان فَرّا ، والأعداء فَرُّوا من ميدان القتال .

ونقول فى المضارع :

اللصان يَفِرّان هربا ، والأعداء يَفِرّون من ميدان القتـــال وأنت تفرّين . وفى الأمر نقول : أيها اللّصّان فِرّا ، وأيهــــا الرجال شُدّوا أزر الصديق ، وأيتها الفتاة شُدّى أزر صديقك .

وإذا كان هذا هو حال المضعف الثلاثى مع ضمائر الرفــــع المتحركة والساكنة من حيث وجوب الفك والإدغام ، فما حاله بــدون هذا الإســـــناد ؟

ونجيب عن ذلك فنقول :

إن المضعف الثلاثي يجب في ماضيه حينئذ الإدغام نحو: رَدّ وكذا المضارع منه ما لم يكن مجزوما نحو: يَرُدّ ويَفِرُّ، أو كان مجزوما بحذف النون نحو: الجنديان لم يَفِرّا .

أما إذا كان مجزوما بالسكون فيجوز فيه حينئذ الأمران ، أى الفكّ والإدغام ، فيقال: لَمْ يَرُدّ السائل خائبا ولَمْ يَرْدُد .

وحكم الأمر كالمضارع المجزوم بمعنى أنه إذا كان مبنيا على السكون فيجوز فيه الفك والإدغام نحو: دُقّ الجرس ، وادْقُقْ الجرس .

ويلاحظ أنه عند الإدغام يحرك الحرف الثانى للتخلص من التقاء الساكنين ولكن بأى حركة يحرك هذا الحرف؟

الأصل فى التخلص من الساكنين هو تحريك الحرف الثانى بالكسر وهذا هو رأى بنى كعب ، أما أهل نجد فيجعلون الحركة فتحة طلبا للخفة ، وبنو أسد تفتح الحرف إذا لم يأت بعد الفعل ساكن ، فإذا أتى بعده ساكن حركت الحرف بالكسر ومن العرب من يحرك الحرف الثانى بحركة الأول فيقول :

رُدُّ بضمتين ، فِرِّ بكسرتين ، وظَلَّ بفتحتين (١) .

ومما روى بالحركات الثلاث قول الشاعر :

فَغُضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ

فَلَا كَعْبًا بَلَغْتَ وَلَا كِلَابَا (٢)

❀ ❀ ❀ ❀

---

(١) ينظر : تهذيب التوضيح : ٥٣، ٥٤، واللباب فى تصريف الأفعال للشيخ / محمد عبد الخالق عضيمة ، والرائد الحديث فى تصريف الأفعال : ٩٥ .

(٢) البيت من الوافر وهو لجرير ، وانظره فى : ابن يعيش: ٩/ ١٢٨ وشرح شواهد الشافية للبغدادى : ١٦٣، والعينى ٤/ ٤٩٤، والتصريح : ٢/ ٤٠١، والهمع: ٢/ ٢٢٧، والدرر اللوامع : ٢/ ٢٤٠، والأشمونى : ١/ ٢٥٢، وديوان جرير: ٧٥ .
والشاهد فى قوله : (فغض) ، حيث روى بالحركات الثلاث الفتح والضم والكسر .

الفِعْلُ الْمُضَعَّفُ بَيْنَ الإتْمَامِ وَالْحَذْفِ

عرفنا حكم المضعف المسند إلى ضمائر الرفع من حيث الفك والإدغام ، ونريد هنا أن نلقي الضوء على هذا الفعل حال إسناده إلى هذه الضمائر من حيث الإتمام والحذف ولبيان ذلك نقول :—

إذا كان هذا الفعل ماضيا على وزن فَعِلَ أو فَعُلَ بكسر العين أو ضمها جاز فيه عند إسناده إلى ضمائر الرفع المتحركة ثلاثة أوجه :

أولها : إتمامه نحو : ظَلَلْتُ ، وظَلَلْنَ ، ولَبَبْتُ ولَبِبْنَا ، ولَبَبْنَ .

ثانيها : حذف عينه ونقل حركتها الى ما قبلها نحو: ظِلْتُ

ثالثها : حذف عينه من غير نقل حركتها فتظل الفاء مفتوحة كما هي نحو: ظَلْتُ ، وَلَبْتُ ، ولَبْنَ ، ومن ذلك قول الله تعالى : (فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ)[1] . وإن كان هذا الفعل على وزن (فَعَلَ) ، بفتح العين فليس فيه إلا الإتمام ، تقول :

---

(١) من الآية/ ٦٥ سورة الواقعة .

شَدَدْتُ أو الصديق ، وشذ من ذلك هَمْتُ بالحذف ، والأصل هَمَمْتُ .

أما اذا كان الفعل مضارعا فإن كان مكسور العين أو مضمومها جاز فيه الإتمام وحذف العين ونقل حركتها إلى ماقبلها نحو : البنات يَقْرِرْنَ ويَقِرْنَ ، والبنات يَلْبُبْنَ ويَلُبْنَ ، وحكم الأمر حكم المضارع في هذا ، وإن كان المضارع أو الأمر مفتوح العين قل الحذف فيها [1] ، ومما جاء من ذلك محذوف العين بعد نقل حركتها إلى ما قبلها قوله تعالى : (وَقِرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ) [2] بكسر القاف على إحدى القراءات [3] .

---

(١) ينظر : اللباب في تصريف الأفعال ص: ٥٩ ، ٦٠ .

(٢) في الآية رقم/ ٣٣ من سورة الأحزاب .

(٣) تنظر هذه القراءة وغيرها في مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق/ ياسين محمد السواس ٢/ ١٩٦ .

حكم إسناد الأفعال المعتلة إلى الضمائر

عرفنا قبل ذلك حكم إسناد الأفعال الصحيحة إلى الضمائر متحركة كانت أو ساكنة ، ونريد أن نبيّن هنا حكم إسناد الأفعال المعتلة إليها ويَدَهِيٌّ أن الأفعال المعتلة إما مثال أو أجوف أو ناقص أو لفيف مقرون أو لفيف مفروق ، وهاك حكم كل قسم من هذه الأقسام .

أولا : المثـال :

المثال هو: ما كانت فاؤه حرف علة ، وهو إما مثال واوى نحو: وَصَلَ ، وَعَدَ ، وإما مثال يائى نحو: يَئِسَ . ومعلوم أن المثال الواوى يأتى من أبواب خمسة :

الأول : باب ضَرَبَ نحو: وَعَدَ ، وَصَلَ .

الثانى : باب فَرِحَ نحو: وَسِعَ ، وَطِئَ .

الثالث : باب فَتَحَ ، نحو: وَهَبَ ، وَضَعَ .

الرابع : باب كَرُمَ ، نحو: وَجُهَ ، وَقُحَ .

الخامس : باب حَسِبَ الذى مضارعه يَحْسِبُ بكسر العين فى الماضى والمضارع نحو: وَرِثَ ، وَثِقَ .

ويذكر الصرفيون أنه لم يجئ المثال الواوي من باب نَصَرَ ، إلا فعل واحد فقط هو: وَجَدَ يَجُدُ ، على لغة بني عامر.

حكم ماضيه عند الإسناد :

عرفنا قبل ذلك أن الماضي يسند إلى جميع ضمائر الرفع المتحركة ، أما الساكنة فلا يسند إلا ألف الإثنين وواو الجماعة فقط سواء كان واويا أم يائيا .

وحكم هذا الفعل عند إسناده إلى هذه الضمائر جميعها متحركة أو ساكنة حكم السالم كما بينا فيما سبق بمعنى أنه لا يحذف منه شئ ، فنقول : وَصَلْتُ الكلية مبكرا ، وَصَلْنَا الكلية مبكرين ، والطالبات وَصَلْنَ الكلية ، كذا تقول : يَئِسْتُ ويَئِسْنَا والبنات يَئِسْنَ ونقول : الطالبان وَصَلَا ، والطلاب وَصَلُوا ، والطالبان يَئِسَا ، والطلاب يَئِسُوا .

غير أنه يجب أن نعرف أن هذه الضمائر تقتضي تغييرا في حركات آخر الفعل المتصل بها .

فالضمائر المتحركة يسكّن لها آخر الفعل كما هو واضح في الأمثلة السابقة ، والضمائر الساكنة يحرك معها آخر الفعل بحركة

تناسب هذا الضمير ، كألف الاثنين يفتح معها آخر الفعل ، وواو الجماعة يضم معها آخر الفعل وذلك للمناسبة .

حُكْمُ مُضَارِعِهِ عِنْدَ الإسْنَاد :-

المضارع عند إسناده إلى الضمائر التى يسند إليها وهى نون النسوة من الضمائر المتحركة وجميع الضمائر الساكنة لا يحذف منه شئ شأنه فى ذلك شأن الماضى ، فتقول : البنات يُيَسِّرْنَ الأَمْر ، وَيَصِلْنَ رحمهن ، وأنتم تُيَسِّرُونَ الأمر ، وَتَصِلُون رحمكم ، وأنت تُيَسِّرِين الأمر وَتَصِلِينَ رحمك ، إلاّ أن مضارع المثال الواوى بصفة عامة سواء أسند إلى ضمير أم لم يسند تحذف فاؤه وجوبا بشرطين هما :

١ – أن تكون الواو واقعة بعد ياء مفتوحة .

٢ – أن تكون عين المضارع مكسورة ، فتقول فى المضارع من : وَعَدَ ، وَصَلَ : يَعِدُ وَيَصِلُ .

ويعلل الصرفيون لحذف الواو هنا بأنها جامعت الياء على وجه لم يمكن معه إدغام إحداهما فى الأخرى كما يعللون لحذف الواو دُونَ الياء بأنها أثقل ، ولأن الثقل حصل بها لكونها الثانية ولم يجز حذف الياء ؛ لأنها علامة المضارعة ولا حذف الكسرة لأن وزن

الكلمة يعرف بها ، وقد يقال : إذا كان حذف الواو هنا لكون المضارع مبدوءًا بتاء ، فلماذا حذفت الواو فى المضارع المبدوء بالهمزة أو النون أو التاء ؟

والإجابة عن ذلك أن الحذفَ فى المبدوء بغير الياء تم حملاً على المضارع المبدوء بالياء طَرْدًا للباب على نظام وَاحِد ، ويجب أن نعرف هنا أن الياء فى المضارع تحذف فى كلمات جاءت عين المضارع فيها مفتوحة نحو : يَضَعُ ويَهَبُ ويَدَعُ ، وقد عرفنا أن من شروط حذف الواو أن تكون عين المضارع مكسورة فكيف حذفت الواو فى هذه الكلمات مع فقد أحد الشرطين ؟

وتوضيح ذلك أن عينَ المضارع مكسورة فى الأصل فى هذه الكلمات السابقة ، ثم فتحت لأجل حرف الحلق ، وهو العين والهاء ، وتشير إلى أن الفعل (يَذَرُ) تمَّ الحذف فيه حملاً على (يَدَعُ) ، حيث إنَّهُ لم يكن أعنى (يَذَرُ) مشتملاً على حرف حلق .

وبناء على ذلك [illegible] شرطًا من الشرطين السابقين وجب بقاء الواو ، أى فاء الكلمة ، فمثال ما فقد الشرط الأول : يُوعِدُ ويُوصِلُ من أَوْعَدَ وأَوْصَلَ ، حيث وقعت الواو بعد ياء مضمومة لا مفتوحة ،

ومثال ما فقد الشرط الثاني : يَوْجَلُ ، يَوْحَلُ ، حيث إن الواو في هذين الفعلين وقعت بعدها العين مفتوحة .

هذا عن حكم حذف فاء المضارع من المثال الواوي . أما المثال اليائي فقد ذكر الصرفيون أن سيبويه روى حذف فاء الكلمة في مضارع يَئِسَ ، فقال : وزعموا أن بعض العرب يقولون : يَئِسُ ، فاعلم[١] .

وللشيخ عضيمة - رحمه الله تعالى - تحقيق ، في هذه المسألة ، حيث ذكر فضيلته أن الرضي في الشافية ذكر أن سيبويه روى كلمتين بالحذف في المضارع هما : يَئِسَ ويَسَرَ ، ويقرر الشيخ عضيمة رحمة الله عليه ، أنه لم يقف على مثل ذلك في كتاب سيبويه حيث إنّ سيبويه مثّل بثلاثة أفعال هي : يَئِسَ ويَسَرَ ويَمَنَ ، ثم ذكر مضارعها بدون حذف ، ثم نص على الحذف في (يَئِسَ) ولم يذكر ييسر[٢] .

(١) الكتاب لسيبويه ٢/ ٢٣٣ ط/ الأميرية .
(٢) ينظر : المغني في تصريف الأفعال للشيخ عضيمة ص : ١٨١، هامش رقم (١) ، والكتاب لسيبويه : ٢/ ٢٣٣، وشرح الشافية للرضي : ٣/ ٩١ .

حُكْمُ الْأَمْرِ مِنْهُ عِنْدَ الْإِسْنَادِ :-

حكم الأمر كالمضارع إلا فيما سلمت واوه من الحذف نحـــو : وَجِلَ ، حيث إنّ الواو تقلب ياء فى الأمر لسكونها بعد كسرة فتقول اِيجَل ، هذا اذا كان الفعل فى أول الكلام ، فان وقع فى دَرْجِـــه حذفت همزة الوصل وعادت الواو فتقول : يا عليّ أوْجَلْ ، ويا أيهـــا الولدان أوْجَلَا ، وأيها الأولاد أوْجَلُوا .

أما أمر المحذوف الفاء فتقول فيه : رِثْ ، عِدْ ، وَذَرْ ، وَهَبْ .

ونلاحظ أن الواو وهى فاء الكلمة حذفت فى الأمر على الرغـــم من أنها ليست واقعة بعد ياء مفتوحة ، كما كان فى المضـــــارع ولكنهم حذفوها هنا على الرغم من ذلك حملا على حذفها فـــى المضارع ، لأن الأمر مقتطع من المضارع بعد حذف حرف المضارعة ، ولذلك وجدنا الكوفيين يجعلون الفعل قسمـــــــين : مـــاض ، ومضارع ، أما الأمر فهو كما يرون مقتطع من المضارع .

وتتميما للفائدة نقول : إن مصدر الفعل المثال يحمل فـــى الإعلال على فعله بمعنى أن اذا كان الفعل محذوف الفاء [illegible] المصدر أيضا تحذف فاؤه ، لكن الصرفيين وضعوا لحذف فـــاء

المصدر شرطا وهو كونه على وزن فِعْلَة ، بكسر الفاء نحو :
عِدَة وزِنَة وأصلهما : وِعْدَة ، وِزْنَة ، فحذفت الواو وهى فاء الكلمة حملا على حذفها فى المضارع ونقلت حركتها إلى العين ، فقيل :
عِدَة ، زِنَة .

وعلى ذلك لو كان المصدر مفتوح الفاء لم يحذف منه شئ فتقول : وَعَدْتُهُ وَعْدًا ، وَوَزَنْتُهُ وَزْنًا ، كذلك إذا كانت الكلمة التى على وزن (فِعْلَة) اسما لا مصدرا ، بقيت الواو أى فاء الكلمة ، دون حذف نحو : وِجْهَة .

وإذا كان المضارع الذى حمل عليه المصدر فى حذف الفاء مفتوح العين لأجل حرف الحلق جاز أن تفتح عين المصدر أيضا نحو يَسَعُ : سَعَة .

وجاز فى بعض الكلمات أن لا تفتح العين نحو : يَهَبُ هِبَة .

ويتضح من خلال ما سبق أن الإعلال فى مصدر المثال قد بنى على أمرين هما :

١ ــ أن فاء المصدر وهى الواو مكسورة والكسرة ثقيلة عليها .

٢ ــ أنه قد أُعلّ المصدر حملا على الإعلال فى الفعل ، ومعروف أن المصدر تابع للفعل فى الإعلال والصّحة .

صَوْغُ المِثَال على وَزْنِ افْتَعَل :-

إذا أردنا أنْ نصوغَ من المثال سواء أكان واويا أم يائيا على مثال: افْتَعَلَ ، وما تصرف منه ، وجب حينئذ قلب فائه تاء ، وإدغام هذه التاء في تاء الافتعال ، فتقول في وَصَلَ ، ويَسَرَ: اتَّصَلَ يَتَّصِلُ اتِّصالاً ، واتَّسَرَ يَتَّسِرُ اتِّسَاراً ، فهو مُتَّصِل ومُتَّسِر .

ثانيا : الأجْـوَف :

الأجوف هو ما كانت عينه حرف علة نحو: قَالَ ، وصَامَ ، وبَاعَ .

وأصل هذه الكلمات : قَـوَلَ ، وصَوَمَ ، وبَيَعَ ، تحركت الواو أو الياء وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفا كما هي القاعدة المعروفة ، وعلى ذلك فالألف في الأجوف أصلهما الواو أو الياء ، ويعرف ذلك بتصريف الكلمة نحو: قَالَ يَقُولُ قَوْلاً ، وبَاعَ يَبِيعُ بَيْعًا ، وهكذا .

وإذا كان الأمر كذلك فيجب أن نعرف أن مضارع الأجوف يأتي من أبواب معينة نبيّنها فيما يلي :-

الأول : باب نَصَرَ ولا يكون إلا واويا نحو: صَامَ يَصُومُ ، وقَـامَ يَقُـومُ .

الثاني : باب ضَرَبَ ، ولا يكون إلا يائيا نحو: بَاعَ يَبِيعُ .

الثالث : باب عَلِمَ ، ويكون واويا نحو: خَافَ يَخَافُ ، ويائيـــا نحو : هَابَ يَهَابُ .

الرابع : باب كَرُمَ ، نحو: هَيُؤَ الرجل أى صار ذا هيئة وطَالَ

ولأن هذا النوع وهو الفعل الأجوف يحدث فيه تغيير كما رأينا بقلب عينه ألفا ، ولم يكن قد اتصل به أى ضمير من الضمائر كـــان لزاما علينا أن نبين حكم هذا الفعل قبل إسناده إلى الضمائـــر أيضا ثم نردف ذلك ببيان حكمه بعد الإسناد ، ونبدأ بالماضى أولا :

حُكْمُ مَاضِي الأَجْوَفِ قَبْلَ اتِّصَالِ الضَّمَائِرِ بِهِ :

مما سبق عرفنا أن عَيْنَ الماضى الأجوف واويا كان أو يائيـــا أُعلّت بقلبها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها نحو: قَالَ ، وبَـــاعَ لكن نودّ أن نبين هنا أن هناك مواضع معينة جاءت فيها عـــين الماضى الأجوف صحيحة غير معلة على الرغم من تحركها وانفتـــاح ما قبلها ، وقد حصر الصرفيين هذه المواضع فيما يلى :—

١ — إذا كان الماضى على (فَعِلَ) بكسر العين والوصـــف منه على (أَفْعَل) نحو : [illegible] حَوِلَ فهو أَحْوَل ، وعلـــة التصحيح هنا أن الأصل فى الألوان والعيوب صيغة (أَفعَـــل)

نحو: أَعْوَر وأَحْوَل وأَسْوَد ، فلما صحت العين فى الأَصْلِ وصحت صحت فى الفَرْع .

٢ — إذا كان على صيغة (فَاعَلَ) سواء أكان واويا أم يائيا نحو: قَاوَلَ وحَاوَل وبَايَعَ ، وعلة التصحيح هنا أن العين لو قلبت ألفا لالتقى ساكنان ، فيكون لزاما علينا أن نحذف أحدهما فيصير الفعل بعد الحذف على لفظ ما لا زيادة فيه ، أى أن (قَاوَلَ) يصير (قَالَ) فيحدث اللبس بين الفعلين ، فلا نَدْرِ أصل الفعل أهو قال ، أو قَاوَلَ .

٣ — إذا كان على وزن (فَعَّل) بتضعيف العين نحو: عَوَّلَ وَبَيَّنَ ، والعلة هنا كما هى فيما سبق .

٤ — إذا كان على وزن (تَفَاعَلَ) نحو: تَجَاوَلا ، وتَبَايَعَا ، وعلة التصحيح هنا هى العلة نفسها فى (فَاعَلَ) (وفَعَّل) .

٥ — إذا كان على وزن (تَفَعَّل) نحو: تَلَوَّنَ وتَطَيَّب .

٦ — إذا كان على وزن (افْعَلَّ) نحو: اسْوَدَّ ، واعْوَرَّ واحْوَلَّ .

وعلة التصحيح هنا أنه لو نقلت حركة الواو أو الياء إلى الساكن الصحيح قبلها لسقطت همزة الوصل لعدم الحاجة إليها لأنها جيء بها للتوصل إلى النطق بالساكن ، ثم بعد النقل يصير

تقلب الواو أو الياء ألفا تطبيقا للقاعدة فيصير أسْوَدَّ، سَادَّ، وَأعْوَرَّ: عَارَّ، وَاحْوَلَّ: حَالَّ، فتلتبس صيغة (افْعَلَّ) بصيغة (فَعَلَ) المضعف نحو: مَادَّ.

٧ — إذا كان على صيغة (افْعَالَّ) نحو: احْوَالَّ وَاعْوَارَّ، وَابْيَاضَّ، وعلة التصحيح هنا هي كما سبق في الموقع السادس.

٨ — إذا كان على صيغة (افْتَعَلَ) بشرط أن تكون هذه الصيغة دالة على المشاركة والشرط أن تكون عين الفعل واوا نحو: اجْتَوَرُوا، بمعنى تَجاوَرُوا واشْتَوَرُوا، بمعنى تَشَاوَرُوا، وَاعْتَوَنُوا بمعنى تَعَاوَنُوا.

وعلة التصحيح هنا هي أن هذه الصيغة بمعنى تَفَاعَلَ الذى صحت فيه الواو فحطت هذه الصيغة على تلك في التصحيح.

ومعنى ذلك أن الفعل إذا فقد واحدا من الشرطين السابقين أعلت فيه العين بقلبها ألفا وان لم يكن دالا على المشاركة نحو: اشْتَارَ العَسَلَ واسْتَاكَ، أو لم تكن عينه ياء نحو: ابْتَاعُوا بمعنى تَبَايَعُوا أو اكْتَالُوا وَارْتَابُوا، والفرق بين الفعل الأول والفعلين اللاحقين بعده أن الأول دالّ على المشاركة والأخيرين غير دالّين على المشاركة ومعنى ذلك أن الفعل طَالَمَا فقد أحد الشرطين لا ننظر إلى الشرط الآخر هل تحقق فيه أو لم يتحقق.

حُكْمُ الماضي الأجوف عِنْدَ إسْنَادِهِ إلى الضمائر:-

عرفنا أن ماضي الأجوف جاءت منه صيغ صحيحة غير معلة وهي التي ذكرناها في المواضع الثمانية السابقة ، وحكم هذا الفعل الذي جاء على صيغة من هذه الصيغ عند إسناده الضمائر جميعها متحركة كانت أو ساكنة حكم الفعل السالم عند اتصاله بالضمائر بمعنى أنه لا يُحْذَفُ منه شئ غير أنه حين اتصاله بالضمائر المتحركة يسكن آخر الفعل نحو: حَاوَلْتُ الصُّلْحَ بين المتخاصمين .

أما في حالة اتصاله بضمائر الرفع الساكنة فإن آخره يحرّك بحركة تناسب هذا الضمير إذا لم يكن محرّكا بهذه الحركة نحو: الرجال حَاوَلُوا الصلح بين المتخاصمين ، والرجلان حَاوَلَا الصلح بين المتخاصمين .

هذا ما جاء على حكم صيغة من الصيغ التي لم تعل فيها عين الماضي .

فاذا كان الماضي الأجوف قد أعلت عينه بالقلب ألفا فعلينا أن ننظر هل أسند هذا الفعل الى ضمير رفع ساكن أو الى ضمير رفع متحرك ؟

فإذا أسند إلى ضمير رفع ساكن بقيت عينه على حالها وبقي

الفعل كما هو دون حذف شئ منه نحو: الرجلان قَامَا بواجبهما نحو الوطَنِ ، والرجال قَامُوا بواجبهم نحو الوطن .

أما إذا أسند الفعل إلى ضمير رفع متحرك وجب حينئذ حذف عينه للتخلّص من التقاء الساكنين نحو: قُمْتُ بالواجب نحو وطنى ، وقُمْنَا بالواجب نحو وطننا ، وهن قُمْنَ بالواجب نحو وطنهن .

وننبه هنا إلى أنَّ الفعلَ الثلاثى الأجوف الذى نحن بصدد الحد يشعنه تغير حركة فائه عند الإسناد إلى هذه الضمائر المتحركة تبعا للباب الذى هو منه .

١ — فإن كان من باب (عَلِمَ) كسرت فاؤه عند الإسناد للدلالة على حركة العين ، لأن حركة العين يتبين بها وزن الفعل الماضى كما عرفنا ويستوى فى ذلك الواوى واليائى فتقول : خِفْتُ من عقاب الله ، وخِفْنَا من عقاب الله ، وهن خِفْنَ العقاب ، كما تقول هِبْتَ وهِبْنَا وهِبْنَ .

٢ — وإذا كان الفعل من باب نَصَرَ ، ولا يكون إلاّ واويا كما عرفنا ضمت الفاء عند الاسناد للدلالة على أن عين الفعل واوية وقد لجأنا إلى الدلالة على كون العين واوا ، ولم تبين حركتها كما حدث فى الموضع السابق ، لأنه يتعذر الدلالة على حركة العين

هنا ، لأن العين مفتوحة ، والفاء مفتوحة ، فتقول فى قال : قُلْتُ ، وقُلْنا ، وقُلْنَ ، بضم الفـــاء .

٣ — وإذا كان الفعل من باب ضَرَبَ ولا تكون عينه إلا يـــاء كسرت فاؤه عند الإسناد نحو: بِعْتُ الثوب وبِعْنَا الثوب ، وبِعْــنَ الثوب ، والعلة فى كسر الفاء هنا هى الدلالة على يائية العـــين لما تعذرت الدلالة على حركتها كما بينا فى الموضع السابق .

٤ — وإذا كان من باب (كَرُمَ) ضمت الفاء للدلالة على حركة العين نحو: طُلْــتُ .

المُضَــــارِعُ

حُكْمُ المُضَارِعِ الأَجْوَفِ قَبْلَ إِسْنَادِهِ إِلَى الضَّمَائِرِ :ـ

المضارع شأنه شأن الماضى كما بينا فى كونه يأتى من أفعـــال صحيحة أو من أفعال معلة .

وإذا كان المضارع من الأفعال الصحيحة فحكمه حكم مضـــارع السالم نحو: يُقَاوِمُ ، ويُبَايِعُ ، من : قَاوَمَ وبَايَعَ .

وإذا كان من الأفعال المعلة فهو على ثلاثة أنواع :

الأول : نوع يكون إعلاله بقلب حرف العلة فقط أى أنه ليس فيه إعلال بالنقل ، ويأتى ذلك فى مضارع (انفعَلَ) و(افتعَلَ) ، نحو : انْقَادَ يَنْقَادُ ، وَاخْتَارَ يَخْتَارُ .

الثاني : نوع يعل بالنقل فقط وهو مضارع الثلاثى من غير باب عَلِمَ نحو : قَالَ يَقُولُ ، وبَاعَ يَبِيعُ ، وأصل المضارع فيهما : يَقْوُلُ وَيَبْيِعُ ، نقلت حركة الواو والياء إلى الساكن الصحيح قبلهما ، ومثله من اليائى : أَبَانَ يُبِينُ وَاسْتَبَانَ يَسْتَبِينُ .

الثالث : نوع يكون إعلاله بالنقل والقلب معًا ، وهو مضارع الثلاثى من باب عَلِمَ مثل : خَافَ يَخَافُ ، فأصل المضارع : يَخْوَفُ نقلت حركة العين إلى الساكن الصحيح قبلها ثم قلبت بعد ذلك ألفا حيث إنّ الواوَ تحركت بحسب الأصل وفتح ما قبلها بحسب الآن ، ومثل : خَافَ يَخَافُ ، هَابَ يَهَابُ .

ومن هذا النوع الذى يكون إعلاله بالنقل والقلب معا أيضا مضارع الأجوف الواوى من صيغتى " أَفْعَلَ وَاسْتَفْعَلَ " نحو : أَقَامَ يُقِيمُ ، وَاسْتَقَامَ يَسْتَقِيمُ . والأصل فيهما : يُقْوِمُ وَيَسْتَقْوِمُ ، نقلت فيهما حركة العين وهى الواو إلى الساكن الصحيح قبلها ثم قلبت ياء لسكونها بعد كسرة .

هذا حكم المضارع الأجوف قبل الإسناد .

أما حكمه بعد الإسناد فهو كما يلي :

١ — إذا أسند الى ضمير رفع متحرك حذفت عينه نحو :
المسلمات يَصُمْنَ رمضان ، ويَقُلْنَ الحق ويَبِعْنَ بما يرضى الله .

والسبب في حذف عين المضارع هنا هو : التقاؤهما ساكنة مع لام الفعل التي سكنت لأصل ضمير الرفع المتحرك ، وما حدث للمضارع هنا من حذف يحدث له عند جزمه حتى لو لك يكن مسندا إلى ضمير نحو : لَمْ يَقُمْ ولَمْ يَبِعْ .

والأمر كالمضارع المجزوم ، نحو : قُلْ وبِعْ ، وقُلْنَ وبِعْنَ .
فالقاعدة العامة في الأجوف أنه متى سكن آخره حذفت عينه وإذا تحرّك بقيت .

٢ — بناء على القاعدة السابقة نقول : إذا أسند المضارع الأجوف إلى ضمير رفع ساكن بقيت عينه دون حذف نحو : هُمْ يَقُولُونَ وهُمَا يَقُولَان ، وأَنتِ تَقُولِينَ ، وهُمْ يَبِيعُونَ وهُمَا يَبِيعَانِ وأنت تَبِيعِينَ .

الأمـــــر

حُكْمُ الأَمْرِ الأَجْوف قَبْلَ الإِسْنَادِ وَبَعْدَهُ :—

سبق أن قررنا أن الأمر مُقتَطَعٌ من المضارع بعد حذف حرف المضارعة ، وبناء على ذلك فإنه يأخذ حكمه قبل الإسناد وبعده ، بمعنى أنه إذا كان مضارعه تصحّ عينه صحت عينه هو الآخر ، نحو: يُقَاوِمُ وَقَاوِمَ ، وهُنَّ يُقَاوِمْنَ ، وهما يُقَاوِمَانِ ، وهم يُقَاوِمُونَ .

وإذا كان مضارعه تعل علينه أعلت عينه هو الآخر ، وقد بينا قبل ذلك أن الأمر كالمضارع المجزوم نحو: قُلْ وبِعْ وقُلْنَ ، وبِعْنَ ، وقُولاَ ، وبِيعَا ، وقُولُوا وبِيعُوا ، وقُولِي وبِيعِي ... وهكذا .

وَمَعْنَى ذلك أنه إذا أسند إلى ضمير رفع متحرك حذفت عينه كالمضارع ، وإذا أسند إلى ضمير ساكن بقيت دون حذف ، كما هو واضح فى الأمثلة السابقة .

تَنْبِيــــهٌ :

قد تَتَّحِدُ صورة الفعل الأمر من الأجوف فى الماضى فى نحو: قَالَ وبَاعَ ، وقُلْ وبِعْ ، عند إسنادهما إلى نون النسوة فتقول فيهما

أى فى الماضى والأمر عند الإسناد : قُلْنَ وبِعْنَ ، ومدار التفريق بين الماضى والأمر فى هذه الحالة على القرائن .

ثالثا : النّاقــــص :

الفعل النّاقص هو ما كانت لامه حرف علة نحو: سَرُوَ وخَشِيَ ودعا وسَمَا وَرمى .

ويلحظ من خلال هذه الأمثلة أنّ لامه إما أن تكون واوا كما فى المثال الأول أو ياء كما فى المثال الثانى ، أو ألفا كما فى الثالث والرابع ، لكن ما يجب أن نعرفه هو أن ما كانت لامه ألفا فهـــذه الألف إما منقلبة عن واو كما فى سَمَا ودَعَا أو منقلبة عن ياء كما فـــى رَمَـــى .

كذلك ما كانت لامه واوا فهذه الواو إما أن تكون أصلية كما فى سَرُوَ ، وإما أن تكون منقلبة عن ياء كما فى نَهُـوَ بمعنى صار متناهيا فى العقّل .

وما كانت لامه ياء أيضا فهذه الياء إمـــا أن تكون أصليـة كما فى خَشِىَ وإما أن تكون منقلبة عن الواو كما فى رَضِىَ .

وعلى ذلك كان الفعل الناقص ستة أنواع كما رأينا . ويجـــئ

مضارع الناقص الثلاثي من خمسة أبواب هي :-

١ - باب ضَرَبَ يَضْرِبُ ، نحو: رَمَى يَرْمِي .

٢ - باب فَتَحَ يَفْتَحُ ، نحو: سَعَى يَسْعَى .

٣ - باب نَصَرَ يَنْصُرُ ، نحو: دَعَا يَدْعُو .

٤ - باب عَلِمَ يَعْلَمُ نحو: رَضِيَ يَرْضَى .

٥ - باب كَرُمَ يَكْرُمُ ، نحو: سَرُوَ يَسْرُو .

ولا يجيء من باب حَسِبَ يَحْسِبُ بكسر العين فيهما .

ومقصدنا بعد ذلك أن نبين حكم هذا الفعل الناقص قبل الإسناد وبعده سواء كان ماضيا أم مضارعا أم أمرا .

حُكْمُ الْمَاضِي قَبْلَ الإسْنَادِ إلى الضَمَائِرِ :

الماضي إما ثلاثي أو زائد على ثلاثة أحرف، فإن كان ثلاثيا تبعت لامه حركة عينه بمعنى أنه لو فتحت عينه قلبت لامه ألفا نحو : دَعَا وهَدَى ، وإن انفتحت عينه فإن كانت اللام واوا بقيت نحو : سَرُوَ ورَخُوَ ، وإن كانت ياء قلبت واوا نحو: نَهُوَ من النهية ، وهي العقل وأصلها نَهُيَ .

وإن انكسرت عينه فإن كانت اللام ياء بقيت نحو: رَقِيَ ، وإن كانت واوا انقلبت ياء نحو: رَضِيَ ، وشَقِيَ ، وأصلهما : رَضِوَ وشَقِوَ .

١ — أنّ الفعل عند إسناده إلى نون النسوة لم يحذف منه شيء ولذلك فوزن كلمة (يَدْعُون) حينئذ هو: (يَفْعُلْنَ) .

أما عند إسناده إلى واو الجماعة فلامه تكون محذوفة ووزن الكلمة حينئذ هو: (يَفْعُونَ) ، وعلى ذلك فالواو فى الحالة الأولى لام الفعل ، وفى الحالة الثانية واو الجماعة وهى الفاعل .

٢ — النون فى الحالة الأولى هى نون النسوة وهى الفاعل أما فى الحالة الثانية أعنى عند الإسناد إلى واو الجماعة ، فهى علامة الرفع ، لأن الفعل حينئذ من الأفعال الخمسة .

٣ — الفعل فى الحالة الأولى مبنى ، لاتصاله بنون النسوة ، وفى الحالة الثانية معرب .

كذلك تتحد صورة الفعل المضارع المعتل الآخر بالياء عند إسناده الى نون النسوة وياء المؤنثة المخاطبة نحو: أنتن تقضين بالحق وأنت تقضين بالحق.

لكن فى الحقيقة هناك فرق بين الفعلين وإليك البيان :—

١ — الفعل عند اسناده الى نون النسوة لم يحذف منه شيء وعلى ذلك فوزن (تَقْضِينَ) فى هذه الحالة (تَفْعِلْنَ) .

أما عند إسناده إلى ياء المخاطبة فلامه تكون محذوفـــــة ووزن الكلمة هو : تَفْعِينَ .

فالياء فى الحالة الأولى لام الكلمة ، وفى الثانية ياء المؤنثـة المخاطبـــة .

٢ ـ الفعل فى الحالة الأولى مبنى لاتصاله بنون النســـوة ونون النسوة هى الفاعل ، أما فى الحالة الثانية فهو معرب ويـاء المخاطبة هى الفاعل .

٣ ـ النون فى الحالة الأولى نون النسوة ، وفى الحالة الثانية علامة الرفع ، لأن الفعل حال اتصاله بياء المخاطبة يكون من الأفعال الخمسة ، فيرفع بعلامة فرعية هى : ثبوت النون .

بقى لنا أن نعرف حكم المضارع الناقص المعتل الآخر بالألف :

وحكمه هو :ـ

تقلب ألفه ياء عند إسناده الى نون النسوة أو ألف الاثنين نحو هُنَّ يَسْعَيْنَ إلى الخير وهُمَا يَسْعَيَانِ إلى الخير ، وأنتنَّ تَسْعَيْنَ وأنتما تَسْعَيَانِ ، والسبب فى قلب الألف ياء هنا هو أن الألف تجاوزت ثلاثة أحــرف .

أما عند إسناد الفعل إلى واو الجماعة أو ياء المؤنثة المخاطبة فإن ألفه تحذف ويفتح ما قبل الواو أو الياء للدلالة على أن المحذوف ألف نحو: أنتم تَسْعَوْنَ إلى الخير وأنت تَسْعَيْنَ إلى الخير .

وما لاحظناه من فروق هناك بين الفعل حال إسناده إلى نون النسوة ، وياء المخاطبة يلحظ هنا وبيان ذلك :ـ

١ ـ الفعل المعتل الآخر بالألف عند إسناده إلى نون النسوة نحو: تَسْعَيْنَ ، على زنة (تَفْعَلْنَ) . أما عند إسناده الى ياء المخاطبة يكون وزنه : (تَفْعَيْنَ) .

٢ ـ النون فى الحالة الأولى هى نون النسوة وهى فاعل أما فى الحالة الثانية فهى علامة الرفع ، لأن الفعل حينئذ من الأفعال الخمسة .

٣ ـ الياء فى الحالة الأولى لام الفعل ، أما فى الحالة الثانية فهى ياء المخاطبة ، وهى ضمير فهى الفاعل .

حُكْمُ الفِعْلِ الأَمْرِ النَّاقِصِ عِنْدَ الإِسْنَادِ إِلَى الضَّمَائِرِ

الأمر فى هذه الحالة كالمضارع المجزوم تماما سواء أكان معتل الآخر بالواو ، أم بالياء أم بالألف فتقول : ادْعُوا إلى الخير واقْضِيَا

بالحق واسْعَيَا إلى الفضيلة ، هذا مع ألف الاثنين .

ومع نون النسوة ، تقول : ادْعُونَ إلى الخير واقْضِين بالحـــق واسْعَيْنَ إلى الفضيلة .

ومع واو الجماعة تقول : ادْعُوا إلى الخير واقْضُوا بالحق واسْعَــوْا إلى الفضيلـــــة .

ومع ياء المؤنثة المخاطبة تقول : ادْعِي إلى الخير واقْضِـــــى بالحق واسْعَىْ إلى الفضيلة .

اللفيف

اللفيف أحد الأفعال المعتلة ، لأنه يشتمل في حروفه على حرفين من أحرف العلة ، فقد تكون الفاء واللام ، وقد تكون العين واللام ، وعلى ذلك فهو نوعان :

الأول : اللَّفِيفُ المَقْرُون :

هو ما كانت عينه ولامه حرف علة سواء كانتا واوين أو ياءين أو كانت عينه واوا ولامه ياء ، ولم يجئ من اللفيف المقرون ما عينه ياء ولامه واو ، أعني عكس الصورة الأخيرة ، وعلى ذلك فهو ثلاثة أنواع . فمثال ما عينه ولامه واوان : قَوِىَ ، ومثال ما عينه ولامه ياءان : عَيِىَ وحَيِىَ ، ولا ثالث لهما ، ومثال ما عينه واو ، ولامه ياء : طَوَى ونَوَى ، وهذا النوع الأخير هو أكثر الأنواع الثلاثة .

وينصّ الصرفيون على أن اللفيف المقرون يأتي بالاستقراء من بابين هما :

١ – باب ضَرَبَ نحو : طَوَى ، ونَوَى ، ولَوَى .

٢ – باب فَرِحَ ، نحو : قَوِىَ ، وهَوِىَ بمعنى أحبّ ورَوِىَ ، وجَوِىَ .

حُكْمُ هذا الفِعْلِ عِنْدَ الإسْنَاد :

وحكم عين اللفيف المقرون كحكم الصحيح بمعنى أنها لاتعل لكي لا يجتمع على الثلاثي اعلالان ، لأنه لا بد من إعلال اللام حيث إنهما أشد تغيرا من العين ، فإذا أعلت العين لزم كما قلنا اجتماع اعلالين . ونوضح ذلك بـ (طَوَى يَطْوِى) حيث إن أصل الماضي (طَوَيَ) بوزن ضَرَبَ ، تحركت الياء وانفتح ماقبلها فقلبت ألفا ، وأصل : يطوى : (يَطْوِيُ) وزن (يَضْرِبُ) أسكنت الياء لثقل الضمة عليها . أما لامه فحكمها حكم الناقص ، لأنه مثله معتل الآخر .

اللفيف المفروق

هو ما كانت فاؤه ولامه حرفي علة واوين أو ياءين أو واو وياء ، أو ياء وواو ، لكن وجد أنه ليس في كلام العرب ما فاؤه ولامه واوان ، ولا ما فاؤه ياء ولامه واو ، فيتبقى إذن نوعان فقط هما : اللتان يأتي عليهما اللفيف المفروق :

الأول : ما كانت فاؤه ولامه ياءان ، وقد جاء منه لفظ واحد هو : يَدِيَ ، وهو مشتق من اليد وهذا الفعل يجيء بمعنيين فيقال : يديت اليه يَدًا ، أي : أسديْتَ إليه نعمة ، ويقال : يده تَيْدَى أي : يبست .

الثاني : ما كانت فاؤه واوا ولامه ياء سواء صحت اللام نحو : وَرِيَ ، أو قلبت ألفا نحو : وَقَى وَعَى وَقَى .

حُكْمُه عِنْدَ إسْنَادِهِ إلى الضَّمَائِر :

يعامل هذا الفعل عند الإسناد بالنظر إلى فائه معاملة المثال ، ويعامل بالنظر إلى لامه معاملة الناقص .

ومعنى ذلك أن فاء اللفيف المفروق تثبت في المضارع والأمر ان كانت ياء نحو : يدى ييدى ايد ، فيقال : يديت ييده ،

أو كانت واوا والعين مفتوحة في المضارع نحو: وَجِيَ يَوْجَى أوْ

ويحذف الفاء في المضارع المكسور العين نحو: وَفِيَ يَفِي وَلِيَ

يَلِي .

وحكم الأمر حكم المضارع المجزوم ، لكن يجب أن نعرف

أن الأمر قد يصير على حرف واحد نحو: عِ من وَعَى ، قِ من وَقَى ،

وحينئذ تلحقه هاء السكت وجوبا فيقال : عِهْ ، قِهْ ، حتى يكون

هناك حرف يبتدأ به ، وحرف يوقف عليه .

والخلاصة أن اللفيف المفروق حكمه في الإسناد حكم الناقص

في كل أحواله كما سبق أن عرفت .

تَوْكِيدُ الْفِعْلِ بِالنُّـــون

الفعل ثلاثة أقسام : مَاضٍ ، وَمُضَارِع ، وأمر . ونريد أن نعــرف بداية هل كل هذه الأقسام يجوز توكيدها بنون التوكيد ؟

ونُجِيبُ عن ذلك بأن الفعل الماضي لا يؤكد بالنون مطلقــاً ، ذلك لأن النون تخلص الفعل لمعنى الاستقبال ، وهذا لا يتفـــق مع معنى الفعل الماضي .

وفعل الأمر يجــوز توكيده مطلقاً لأن معناه يتفق مع ما تــدل عليه النـــون .

أما المضارع فله أحوال بمعنى أنه قد يكون توكيده واجبـــاً وقد يكون ممتنعاً ، وقد يكون قريباً من الواجب ، وقد يكون كـثيراً وقد يكون قليلاً أو أقل من القليل ، واليك هذه الأحوال بالتفصيل :

١ — وُجُوبُ تَوْكِيدِ الْمُضَارِعِ بِالنُّون :

يجب توكيد المضارع بالنون إذا كان جواباً لقسم مثبت مستقبل غير مفصول من لام القسم بفاصل نحو قوله تعالى : (وَتَاللَّهِ لَأَكِيـدَنَّ أَصْنَامَكُمْ) ، وقوله : (وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ) .

امْتِنَاعُ تَوكِيدِه :-

إذا اختل شرط من هذه الشروط السابقة المذكورة في حالة الوجوب بأن كان المضارع غير مثبت نحو قوله تعالى : (تَاللَّهِ تَفْتَـأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ) ؛ لأن الأصل : لَا تَفْتَأُ ، أو كان غير مستقبل بأن كان حالا نحو: قوله تعالى : على قراءة ابن كثير (لَأُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ) ، أو كان مفصولاً من لام القسم نحو قوله تعالى : (وَلَئِنْ مُتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ) ، وقوله (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى) ، فإنه حينئذ يمتنع توكيده .

٣ — التَّوكِيدُ الْكَثِيرُ :-

يكون توكيد المضارع بالنون كثيرا بعد الطّلب ، وهذا يشمل الأمر والنهي والدعاء والعرض والتحضيض والتمنّي ، ومن ذلك قوله تعالى : (وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ) وقوله : (هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُ مَا يَغِيظُ) ومنه بعد الدعاء قول الشاعر :-

لَا يَبْعَدَنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمُو
سُمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزُرِ

٤ ـ التَّوْكِيدُ الْقَرِيبُ مِنَ الْوَاجِبِ :ـ

يكون توكيد المضارع قريبا من الواجب إذا كان واقعا بعد إِنْ الشرطية المدغمة فى " ما " الزائدة ، نحو قوله تعالى : (وَإِمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ) وللمبرد رأى مختلف حيث يرى أن التوكيد فى هذه الحالة واجب وليس قريبا من الواجب ، وأن الفعل فى هذه الحالة لا يجئ خَالِيًا من التوكيد إلاّ فى ضرورة الشعر ، ومما جاء غير مؤكد بعد إِنْ الشرطية المدغمة فى مَا الزائدة ، قول الشاعر :ـ

يَا صَاحِ إِمَّا تَجِدْنِى غَيْرَ ذِى جِدَةٍ
فَمَا التَّخَلِّى عَنِ الْخُلَّانِ مِنْ شِيَمِى

٥ ـ التَّوْكِيدُ الْقَلِيلُ :ـ

يكون توكيده قليلا إذا كان واقعا بعد (لاَ) النافية أو ما الزائدة التى لم تُسْبَق بإِنْ الشَّرطية ، نحو قوله تعالى : (وَاتَّقُوا فِتْنَةً لاَ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً) وقول الشاعر أبوحيان الفقعسى :ـ

إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ سَيِّدٌ سَرَقَ ابْنُهُ

وَمِنْ عِضَةٍ مَا يَنْبُتَنَّ شَكِيرُهَا

وقول حاتم :

قَلِيلاً بِهِ مَا يَحْمَدَنَّكَ وَارِثٌ

إِذَا نَالَ مِمَّا كُنْتَ تَجْمَعُ مَغْنَمَا

٦ - التَّوكِيدُ الأَقَلُّ مِنَ القَلِيلِ :-

يكون توكيد المضارع أقلّ من القليل إذا كان واقعا بعد (لَمْ) أو بعد أداة جزاء غير إمّا سواء كان المؤكد شرطا أو جزاء نحو قول الشاعر :-

يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا

شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا

أي : يَعْلَمَنْ ، ونحو قوله :

مَنْ تَثْقَفَنْ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِآيِبٍ

أَبَدًا وَقَتْلُ بَنِي قُتَيْبَةَ شَافِي

حُكْمُ آخِرِ الفِعْلِ المؤكّد بالنّـــون

الفعل المضارع معرب دائماً ، إلاّ في حالتين هما :

١ — إذا باشرته نون النسوة .

٢ — إذا باشرته نون التّوكيد ثقيلة كانت أو خفيفة ، وهو في الحالة الأولى يكون مبنيا على السكون، وفي الحالة الثانية يكون مبنيا على الفتح ، غير أن المضارع المؤكد بالنون إذا كان متصلا بالضمائر تحدث له بعض التغييرات . وفيما يلي تفصيل ذلك :

١ — إذا كان المضارع مسندا إلى ضمير الواحد المذكر ، أو إلى اسم ظاهر لم يحذف منه شئ غير أنه يُفتح آخره لمباشرة النّون ولا فرق في ذلك بين الصّحيح والمعتلّ نحو: لَيَنْصُرَنَّ اللّه المجاهد ، ونحو: لَيَقْضِيَنَّ خالد ما عليه ، ولَيَغْزُوَنَّ المسلمون دار الكفر ، ولَيَسْعَيَنَّ إلى استعادة المقدسات المسلوبة .

٢ — إذا كان مسندًا إلى ضمير الاثنين ، وحينئذ يكون من الأفعال الخمسة — لم يحذف أيضا منه شئ ، لكن نون الرفع — وهي علامة الإعراب في الأفعال الخمسة — تحذف لتوالي الأمثال وتكسر نون التوكيد تشبيها لها بنون الرفع نحو: لَتَنْصُرَانّ يا محمد ، ولَتَقْضِيَانّ ، ولَتغزوَانّ ، ولَتَسْعَيَانّ ، والأصل :لَتَنْصُرانِنّ ، ولَتَقْضِيانِنّ، ولَتغزوانِنّ ، ولَتَسْعَيانِنّ .

٣ — إذا كان مسندًا إلى واو الجماعة ، وحينئذ يكون الفعل أيضا من الأفعال الخمسة ، فإن كان صحيحا حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال كما كان في الحالة السابقة . وحذفت أيضا واو الجماعة لالتقائها ساكنة مع نون التوكيد نحو: لَتَنْصُرُنّ يا قوم ، والأصل : لَتَنْصُرُونَنّ ، حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال ثم حذفت الواو بعد ذلك لالتقاء الساكنين ، وهما : واو الجماعة والنون الأولى من نون التوكيد .

وإن كان الفعل المسند إلى واو الجماعة ناقصا وكانت عينه مضمومة أو مكسورة حذفت أيضا لام الفعل زيادة على ما تقدم نحو : لَتَغْزُنّ ، ولَتَقْضُنّ ، يا قومُ ، بضم ما قبل النون .

أما إذا كانت عينه مفتوحة حذفت لامه فقط وفتح ما قبل اللّام للدلالة على أنّ المحذوف ألف ، وتحرك واو الجماعة بالضّمّة نحو: لَتَخْشَوُنّ ، ولَتَسْعَوُنّ .

٤ — إذا كان المضارع مسندا إلى ياء المخاطبة حذفت الياء والنون نحو: لَتَنْصُرِنّ يا هند ، ولَتَغْزِنّ بكسر ما قبل النون. هذا إذا لم يكن المضارع ناقصا مفتوح العين ، فإن كان كذلك بقيت ياء المخاطبة دون حذف ، وحركت بالكسر ، وفتح الحرف الواقع قبلها نحو: لَتَسْعَيِنّ ولَتَخْشَيِنّ يا هند .

٥ — إذا كان المضارع مسندا إلى نون النسوة زيدت ألف بينها وبين نون التوكيد وكسرت نون التوكيد لوقوعها بعد الألف، ولا فرق فى ذلك بين الصحيح والمعتل نحو: لَيَنْصُرْنَانِّ إخواتكن وَلَتَسْعَيْنَانِّ إلى المجد ، وَلَتَغْزُونَانِّ الصعب ، وَلَتَرْمِينَانِّ الكرة .

ونشير هنا إلى أن الفعل الأمر حكمه فى ذلك حكم المضارع فى كل ذلك .

كما نَوَدُّ أن نبيّن أن لنون التوكيد الخفيفة أحكاما خاصة بها نجملها فيما يلى :—

١ — أنها لا تقع بعد الألف التى تفرق بينها وبين نون الإناث فلا يصح أن تقول : اخْشَيْنَانْ بالنون الخفيفة .

٢ — لا تقع بعد ألف الاثنين فلا يقال : لَا تَضْرِبَانْ يا محمدان .

٣ — تحذف إذا وليها ساكن نحو قول الشاعر :—

لَا تُهِينَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ
تَرْكَعَ يَوْمًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ

أى : لَا تُهِينَنْ .

٤ — أنها تعطى فى الوقت حكم التنوين ، أى أنها تقلب ألفا ، إذا بعد الفتحة نحو قوله تعالى : (لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ)

ونحو قول الشاعر الأعشى الأكبر :ـ

وإيَّاكَ والميتات لا تَقْرَبَنَّهَا

وَلَا تَعْبُد الشَّيْطَان وَاللَّهَ فَاعْبُدَا

أمّا إذا وقعت بعد ضمة أو كسرة حذفت وحينئذ يعاد إلى الفعل الموقوف عليه ما حذف منه بسبب هذه النون من واو الجماعة أو ياء المخاطبة مثال ذلك قولنا في (اضْرِبُنْ) حال الوقف (اضْرِبُوا) وفي اضْرِبِنْ حال الوقف : اضْرِبِي .

ولتوضيح ذلك نقول : إن أصل (اضْرِبُنْ) ، و(اضْرِبِنْ) ، اضْرِبُون ، وَاضْرِبِين ، وعند الوقف حذفت النون لشبهها بالتنوين فرجعت الواو والياء لزوال الساكنين فقيل فيهما : اضْرِبُوا ، وَاضْرِبِي .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

مراجع البحث

١ - ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان تحقيق د / مصطفى النماس - رسالة بكلية اللغة العربية .

٢ - املاء ما من به الرحمن لأبي البقاء العكبري ، تحقيق/ ابراهيم عطوة ، ط/ مصطفى الحلبي .

٣ - الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين للأنباري، تحقيق أ/ محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط/ دار الفكر بالقاهرة .

٤ - بغية الوعاة للسيوطي ، تحقيق/ محمد أبو الفضل ابراهيم، ط/ عيسى الحلبي .

٥ - تاج العروس للزبيدي ، ط/ المطبعة الوهبية) .

٦ - تبصرة المبتدئ وتذكرة المنتهي الصيمري ، تحقيق د / فتحي علي الدين (ط/ دار الفكر بدمشق) .

٧ - التذييل والتكميل لأبي حيان ، تحقيق / سيد تقي الدين ج٢ ، رسالة بكلية اللغة العربية .

٨ - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك تحقيق الأستاذ : محمد كامل بركات ، نشر: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر .

٩ - التصريف العزي بشرح الكيلاني (ط/ المطبعة الحميدية بالقاهرة) .

١٠ ـ التصريف الملوكى لابن جنى ، ط/ شركة التمدن للصناعة بمصر

١١ ـ التعريفات للجرجانى ، ط/ مصطفى الحلبى •

١٢ ـ التكملة للفراسى ، تحقيق د / محمد الشاذلى فرهود (منشورات جامعة الرياض) •

١٣ ـ تمهيد الفوائد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ، تحقيق د / جابر البراجة •

١٤ ـ تهذيب التوضيح ، تأليف أحمد مصطفى المراغى ، ومحمد علـى سالم (نشر المكتبة التجارية الكبرى بمصر) •

١٥ ـ توضيح المقاصد والمسالك لشرح ألفية ابن مالك للمـرادى ، تحقيق د /عبد الرحمن سليمان (ط/ الثانية ، نشر مكتبـة الكليات الأزهرية •

١٦ ـ جامع البيان فى تفسير القرآن للطبرى (ط/ المطبعـة اليمنية بمصر) •

١٧ ـ حاشية المبدع د / مصطفى النماس ، ط/ المطبعة الاسلامية •

١٨ ـ الحجة فى القراءات السبع لابن خالويه تحقيق د /عبد العـال سالم مكرم (ط/ دار الشروق) •

١٩ ـ خزانة الأدب للبغدادى (ط/ المطبعة الأميرية) •

٢٠ ـ الخصائص لابن جنى ، تحقيق أ ٠/ محمد على النجاره طبعة دار الهدى ـ بيروت •

٢١ ـ الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطى ، ط/ كردستـان العلمية) •

٢٢ — ديوان جرير ، ط/ الصاوى بالقاهرة .

٢٣ — ديوان جميل بثينة ، ط/ دار مصر للطباعة والنشر .

٢٤ — الرائد الحديث في تصريف الأفعال للأستاذ / كامل السيد شاهين ، نشر مكتبة وهبة بالقاهرة .

٢٥ — سر صناعة الاعراب لابن جنى ، تحقيق الأستاذ / مصطفى السقا ورفاقه .

٢٦ — شرح ابن عقيل بحاشية الخضرى .

٢٧ — شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك بحاشية الصبان ، طبعة/ دار احياء الكتب العربية .

٢٨ — شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ /خالد الأزهرى ط/ عيسى الحلبى .

٢٩ — شرح شافية ابن الحاجب للرضى تحقيق/الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد ورفاقه (ط/دار الكتب العلمية بيروت) .

٣٠ — شرح شواهد الشافية للبغدادى ، تحقيق الشيخ / محمد محيى الدين ورفاقه (ط/ دار الكتب العلمية بيروت) .

٣١ — شرح الكيلانى على التصريف العزى (ط/ المطبعة الحميدية بمصر) .

٣٢ — شرح المفصل لابن يعيش(ط/ عالم الكتب — بيروت) .

٣٣ — شواهد التوضيح بمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك

٣٤ — الشواهد الكبرى للعينى بهامش خزانة الأدب — البغدادى ط/ المطبعة الأميرية .

ـ الصحاح للجوهري (ط/ عارف) .

٣٦ ـ الكتاب لسيبويه تحقيق الأستاذ/ عبد السلام هارون ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب .

٣٧ ـ الكشاف للزمخشري، نسخة في جزئين .

٣٨ ـ لسان العرب لابن منظور ، (طبعة / دار المعارف الجديدة) .

٣٩ ـ اللباب من تصريف الأفعال للشيخ / محمد عبد الخالق عضيمة (ط/ الاستقامة بمصر) .

٤٠ ـ المبدع الملخص من الممتع لأبي حيان ، تحقيق دكتور / مصطفى النماس (المطبعة الاسلامية) .

٤١ ـ مجالس ثعلب ، تحقيق الأستاذ / محمد عبد السلام هارون ، (ط/ دار المعارف) .

٤٢ ـ مختار الصحاح .

٤٣ ـ المزهر في علوم اللغة للسيوطي ، تحقيق / محمد أبو الفضل ابراهيم وآخرين ، (طبعة / عيسى البابي الحلبي) .

٤٤ ـ مشكل اعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق / ياسين محمد السواس ، (دار المأمون للتراث) .

٤٥ ـ معاني القرآن واعرابه للزجاج تحقيق د / عبد الجليل شلبي (منشورات المكتبة العصرية ـ بيروت) .

٤٦ ـ مغني اللبيب لابن هاشم ، تحقيق الشيخ / محمد محيي الدين عبد الحميد .

٤٧ ـ المفصل للزمخشرى (ط/ دار الجيل ـ بيروت) ٠

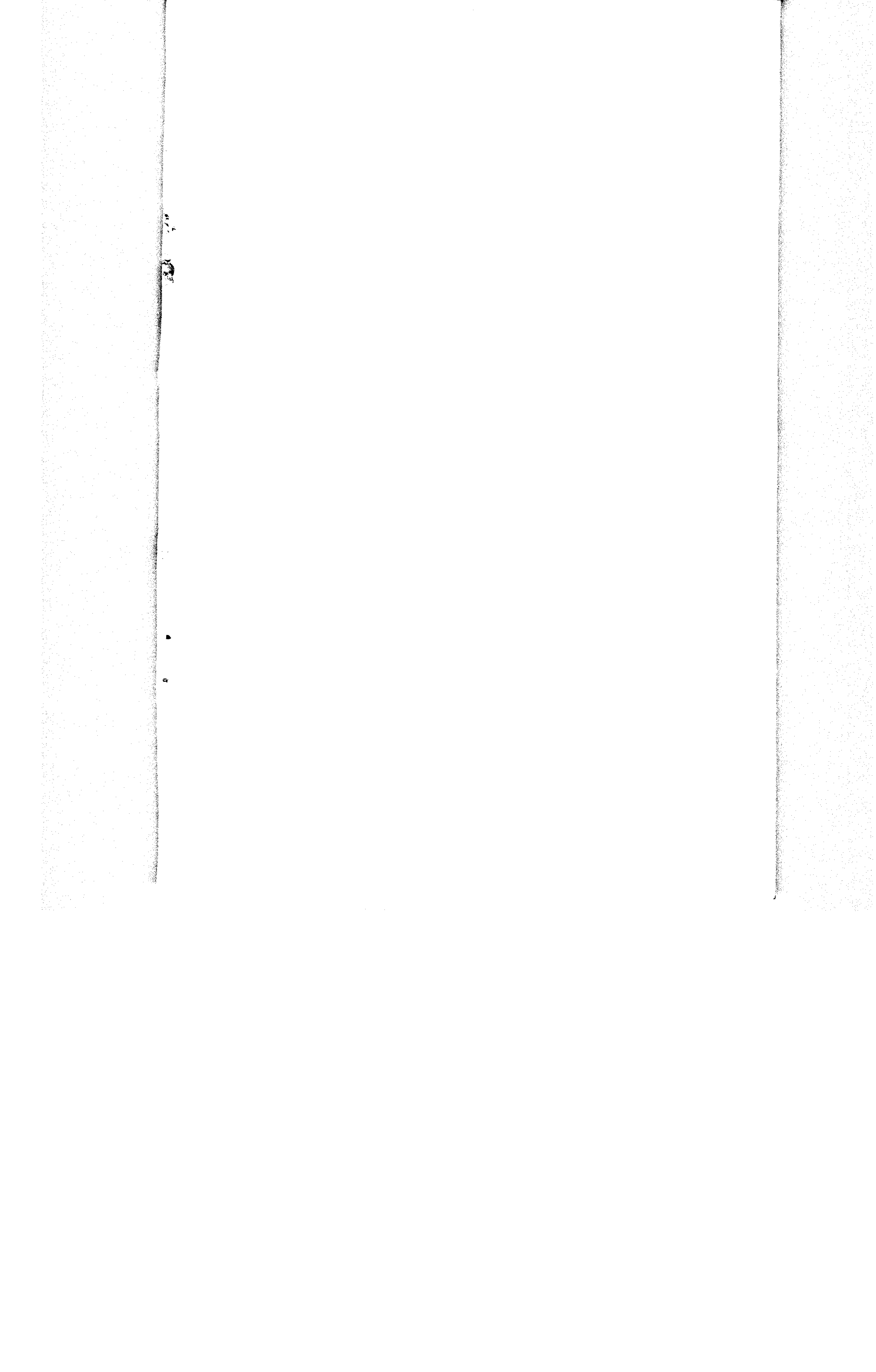
٤٨ ـ المقتضب للمبرد ، تحقيق الشيخ / محمد عبد الخالق عضيمة (ط/ المجلس الأعلى للشئون الاسلامية) ٠

٤٩ ـ الممتع فى التصريف لابن عصفور تحقيق د / فخر الدين قباوة (منشورات دار الآفاق الجديدة) ٠

٥٠ ـ المنصف فى شرح المازنى لابن جنى ، تحقيق / ابراهيم مصطفى وعبد الله أمين (ط/ عيسى البابى الحلبى) ٠

٥١ ـ نزهة الطرف فى علم الصرف ، للميدانى (منشورات دار الآفاق الجديدة) ٠

٥٢ ـ همع الهوامع للسيوطى (ط/ دار المعرفة ـ بيروت) ٠



فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة
اللفيف المفروق	١٩٨
توكيد الفعل بالنون	٢٠٠
وجوب توكيد المضارع بالنون	٢٠٠
التوكيد الكثير	٢٠١
" القليل	٢٠٢
" الأقل	٢٠٣
حكم آخر الفعل المؤكد بالنون	٢٠٤
مراجع البحث	٢٠٨
فهرس الموضوعات	٢١٣